جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه منطقة الخليج العربي 2009-2017

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:

- آمنة زريف

إشراف الأستاذ:

باديس بن حدة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد –أ–	رئيسا
باديس بن حدة	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

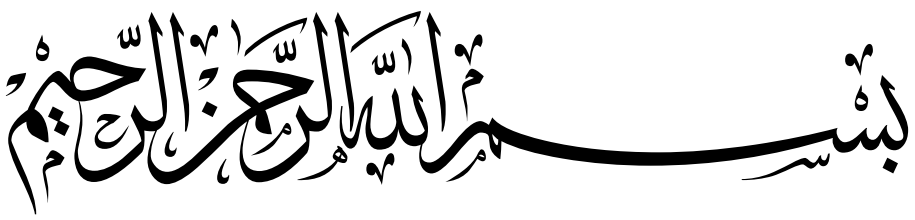
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

ربنا لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل .

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء .

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نشكركم

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف

إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا .

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه الرسالة

جزيل الشكر والعرفان إلى:

الأستاذ المشرف: "**باديس بن حدة**" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وكان لنا السند والعون الموجه في كل خطوات

إعداد هذه الرسالة .

كما نتوجه بجزيل الشكر أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة الأستاذة "**رقية بلقاسمي ودريدي محمود**"

كل التقدير والاحترام لأساتذة قسم العلوم السياسية

الذين وقفوا على المنابر وبذلوا مجهودات جبارة لينيروا دربنا

إلى الأنامل الذهبية التي أنجزت هذه المذكرة الطاقم الرائع: "طاقم مكتبة النور" الدكتور **أحمد الحمزة**

والأستاذ **كمال مباركة**.

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء،

وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي،

إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان

أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى،

إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إليهم أهدي هذا العمل لكي أدخل على قلبهم شيئا من السعادة

إلى إخوتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

"عقبة ومحمد"

إلى الأرواح التي غادرتنا أختي "زينب" وجدتي.

كما أقدم إهدائي الخاص إلى أستاذتي الغالية والعزيزة على قلبي وقدوتي في الحياة **"رقية بلقاسمي"**

إلى أستاذي "محمد عبداوي" الذي كان لي السند والمعين والناصح والموجه لدربي هذا

وإلى كل صديقاتي

وخصيصا إلى (**ريم، الروميساء، إلهام، وناسة**)

إلى بنات خالتي العزيزات على قلبي **"هندة، رجاء، أحلام، هدى، يسرى"**

وإلى بنات عمي الحبيبات **"سارة، هاجر، خولة، زهرة، مريم، تسنيم، بلقيس، إسراء، ريمة"**

إلى خالاتي وأعمامي

إلى كل الزملاء والأصدقاء خاصة دفعة العلوم السياسية 2019

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي

إلى كل من وقف بجانبي وساعدني في هذا العمل ولو بالسؤال عنه.

إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

آمنة

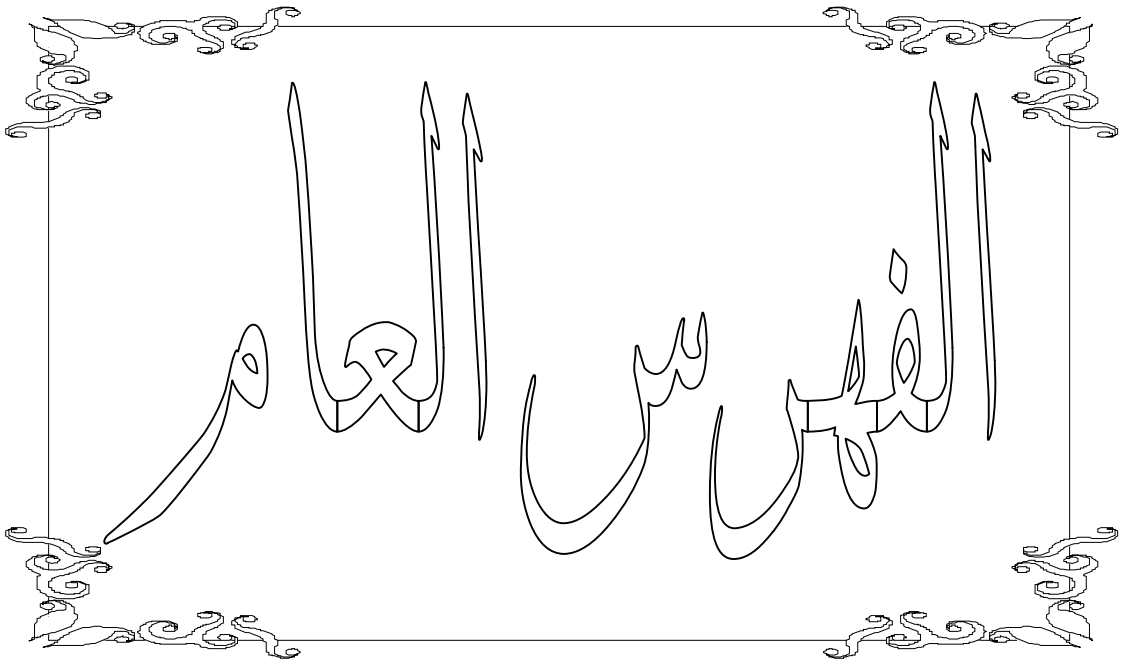
الفهرس العام

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	V
فهرس الخرائط	VI
المقدمة العامة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مقاربة معرفية حول السياسة الخارجية	3
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	3
المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى	15
المبحث الثاني: أبعاد تنفيذ السياسة الخارجية	18
المطلب الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي	18
المطلب الثاني: البعد الأمني للسياسة الخارجية	22
المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للسياسة الخارجية	24
المطلب الأول: مقترب التحليل الجزئي	24
المطلب الثاني: مقترب التحليل الكلي	26
خلاصة	29
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية	
تمهيد	31
المبحث الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية	32

المطلب الأول: المحددات الداخلية	37
المطلب الثاني: المحددات الخارجية	37
المبحث الثاني: أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية	38
المطلب الأول: الأدوات العسكرية	38
المطلب الثاني : الدبلوماسية	42
المطلب الثالث: نشر الليبرالية الأمريكية	44
المبحث الثالث: صنع القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي	47
المطلب الأول: المؤسسات الحكومية	48
المطلب الثاني: وكالة الاستخبارات (CIA)	49
المطلب الثالث: المؤسسات غير الحكومية	50
المطلب الرابع: آلية صنع القرار	51
خلاصة	53
الفصل الثالث: ملامح السياسية الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج	
تمهيد	55
المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	56
المطلب الأول: تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج العربي	56
المطلب الثاني: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الخليج	60
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج	65
المبحث الثاني: تطور السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي	67
المطلب الأول: قبل حرب الخليج الأولى 1989	68
المطلب الثاني: بعد حرب الخليج 1989-1999	69
المطلب الثالث: بعد الحراك العربي 2011-2017	71

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية نحو دول الخليج العربي	74
المطلب الأول: الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية	74
المطلب الثاني: الأزمة السعودية القطرية والدور الأمريكي	75
المطلب الثالث: السيناريوهات المتوقعة للموقف الأمريكي اتجاه المنطقة	78
خلاصة	86
الخاتمة	88
قائمة المصادر والمراجع	95

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الدراسات السابقة	و
02	الإمكانات الجغرافية لدول النطاق الإقليمي الخليجي	58
03	تطور عدد السكان في النطاق الإقليمي الخليجي	60

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	تبين الإمكانات الجغرافية لدول النطاق الإقليمي الخليجي	58

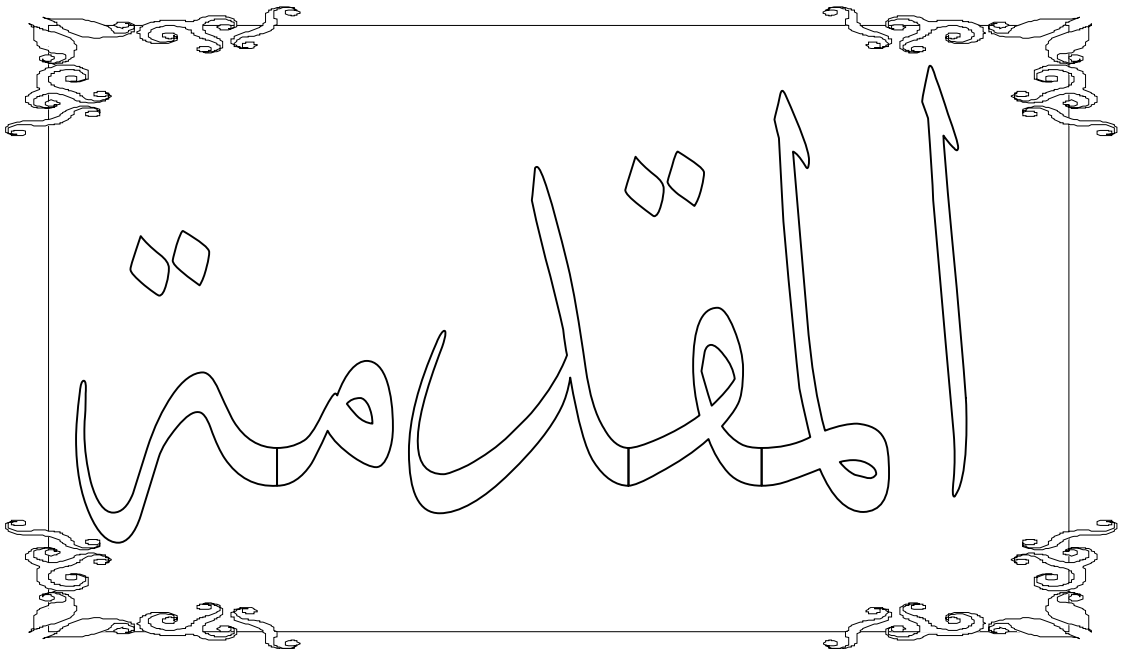
المقدمة

تعتبر السياسة الخارجية لأية دولة هي برنامج عملها في المجال الخارجي، هذا البرنامج الذي يتضمن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وبناءا عليه تقوم الدولة برسم مخطط عملها خارج حدودها استنادا إلى وسائلها المتاحة وتوافقا مع أهدافها وكيفية بلوغها، هذا المخطط يمكن أن نطلق عليه "إستراتيجية"، والتي تعتبر " فن الإكراه في السياسة الخارجية " بالمقابل " لفن الإقناع " وهو الدبلوماسية.

وتبقى مصالح واشنطن في الخليج العربي اقتصادية في الأساس، بسبب توافر كميات كبيرة من النفط ومختلف الموارد ، وهذا يجعل من دول الخليج العربي مركزا مساعدا للاقتصاد الأمريكي، ذلك ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع دول الخليج العربي وتعزيز مختلف العلاقات التجارية والاقتصادية، هذا بالنظر لما تشكله منطقة الخليج العربي من أهمية حيوية في العالم، حيث يظهر جليا دور الجغرافية السياسية للمنطقة في تسيير مختلف الأحداث العالمية، ما جعل هذه المنطقة هدفا لمختلف القوى العظمة التي من بينها الولايات المتحدة الأمريكية الساعية دائما للسيطرة على المناطق الأكثر ثراء وكذا بسط نفوذها بصفتها القطب المهيمن على الساحة العالمية.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية توصف دائما "بالإستراتيجية"، فإن التحولات الإقليمية والعالمية، منذ عام 2011 وحتى الآن، تؤكد أن تلك العلاقات تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها، أبرز ملامحها التباين في وجهات النظر بين الجانبين بما يتطلب إدارة جيدة من طرفيها للحيلولة دون انهيارها، أو على أقل تقدير تصدعها، مما يهدد مصالح طرفيها، حيث يلاحظ أن هوة الخلاف بين الجانبين قد ازدادت لتشمل قضايا تعد ضمن جوهر الأمن القومي لدول المجلس، ابتداء بالملف النووي الإيراني وسيادة مخاوف خليجية من إمكانية عقد صفقة بين إيران والدول الغربية، لن تقتصر على البرنامج النووي الإيراني، بل ربما تتضمن تعزيزا للدور الإقليمي لإيران، الأمر الذي سيكون انتقاصا من المصالح الجوهرية لدول مجلس التعاون، ومرورا بالمسألة السورية، وانتهاء بمضمون السياسة الدفاعية الأمريكية الجديدة التي لن تكون دول المجلس بمنآى عنها .ولم يكن خطاب الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 ، والذي جمع فيه البحرين مع كل من العراق وسوريا كبلدان تعاني التوتر الطائفي، فضلا عن رفض المملكة العربية السعودية المقعد غير الدائم في مجلس الأمن، سوى مؤشرين مهمين على وجود خلافات في الرؤى

وقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي تحولًا استراتيجيًا جديدًا، قد تكون له انعكاسات سلبية عميقة على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي، خاصة بعد رفض الرئيس الأمريكي بارك أوباما فرض المزيد من العقوبات على إيران والتوصل إلى التسوية السلمية للملف النووي الإيراني من جهة، ورفع العقوبات الاقتصادية عليها من جهة ثانية، بسبب سياساتها المرفوضة وتدخلها المستمر في شؤون دول المنطقة، وتهديده باستخدام حق النقض في حال أصر الكونجرس الأمريكي فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية علي إيران، هذا في الوقت الذي بات فيه الأمن الخليجي مهددًا بشكل مباشر من قبل حلفاء إيران في المنطقة، وخاصة الحوثيين الذين سيطروا على مقاليد السلطة باليمن بعد الإطاحة بالبرلمان المنتخب، وترك الرئيس السوري "بشار الأسد" ليمارس سياسة القتل البطيء بحق الشعب السوري، زد على ذلك التدخل الروسي في سوريا، وكذلك تركيز الانتباه علي تنظيم الدولة الإسلامية بالشام والعراق، لتهديدها المصالح الأمريكية، ما يعني أن هناك سياسة أمريكية جديدة في المنطقة، قد يترتب عليها تغيير الولايات المتحدة لأولوياتها وتحالفاتها في المنطقة، ليبقى الثابت الوحيد هو الحفاظ على أمن واستقرار إسرائيل، وحماية مصالح وأمن الولايات المتحدة وشركائها الغربيين في المنطقة، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح واستقرار دول منطقة الخليج العربي.

– أهمية الموضوع

لدراسة أي موضوع لا بد له من أهمية على الصعيد العلمي تقيس حجم الشهادة وأهمية عملية تقيس متغيرات الدراسة من خلال الخروج بمجموعة من النتائج، والتي تتمثل في ما يلي:

– الأهمية العلمية

محاولة دراسة موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج، يتطلب صياغة جملة من المفاهيم العلمية وكذا التطرق لأهم النظريات والأطر التي تناولت الموضوع، وهذا من أجل إسقاطها على الجانب التطبيقي للدراسة من أجل الخروج بنتائج واقعية تخدم موضوع الدراسة.

– الأهمية العملية

تأتي هذه الدراسة للبحث في مختلف الاستراتيجيات والأساليب التي اعتمدتها أمريكيا في سياستها الخارجية تجاه الخليج العربي، وكذا تقييم العلاقات الثنائية ما بين الخليج والولايات المتحدة في ظل الأوضاع

السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإستراتيجية، ومعرفة أهم توجهات السياسية الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وكيف يتم صناعة السياسة الخارجية الأمريكية في ظل المصالح والمنافسة العالمية على المنطقة.

– مبررات اختيار الموضوع

تعود مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية: فأما الأسباب الذاتية فتعود للاهتمام الشخصي بالسياسة الخارجية الأمريكية وخصوصا من زاوية التطور الذي حصل ودخل عليها في ظل ما تشهده منطقة الخليج العربي من تحولات.

الأسباب الموضوعية: وبالنسبة للأسباب الموضوعية فتتعلق بأهمية موضوع السياسة الخارجية الأمريكية، كونه يرتبط بأمن أهم منطقة في العالم ، وكذلك الأهمية البالغة لهذا الموضوع تكمن في كونه يختص بالإستراتيجية الأمنية لأقوى دولة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بالتحديد.

مجالات الدراسة

– المجال الزماني: تقودنا هذه الدراسة زمانيا إلى البحث في الجذور التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، ثم التركيز على العقيدة الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ وكذا البحث في مدى ثبات أو تغير هذه السياسة الخارجية المتحدة الأمريكية ومدى تأثير استراتيجياتها على أمن منطقة الخليج. فموضوع البحث يستلزم تقسيمه إلى فترتين تبدأ الأولى 2001-2009، تبرر السياسية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتحول في مفهوم النزاعات والصراعات من بين الدول إلى داخل الدول، وظهور عدو جديد هو الإرهاب، وهناك فترة ثانية يمكن أن تتغير فيها توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والتي تبدأ خاصة من 2010إلى غاية 2017 وما شهده العالم العربي من ثورات وحالات حراك.

– المجال المكاني: التركيز على منطقة الخليج العربي جغرافيا، المتكونة من مساحة قدرها 4.47 مليون كلم^2 وبعدد سكان يقدر بـ 72.6 مليون نسمة حسب إحصائيات 2016.

– **المجال الموضوعي:** ويتعلق بموضوع الدراسة الذي يركز على حدود تأثير السياسة الخارجية الأمريكية وتداعياتها المستقبلة على المنطقة.

الإشكالية

تحاول الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية العالمية تحقيق أمنها القومي؛ من خلال الحفاظ على مصالحها من ناحية وزيادة قوتها لضمان تفوقها دوليا من ناحية أخرى . وانطلاقا من هذا تبرز إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل المركزي التالي:

ما مدى انعكاس السياسة الخارجية الأمريكية على الواقع الأمني في منطقة الخليج العربي للفترة الممتدة 2009-2017، ذلك في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها المنطقة؟

ومن خلال طرح هذا السؤال المركزي يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية وأهمها:

- ما أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية؟
- ما هي أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ما مدى تأثير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على منطقة الخليج العربي؟
- ما هو مستقبل تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية على أمن منطقة الخليج العربي؟
- كيف أثرت السياسة الخارجية الأمريكية على الواقع الأمني لمنطقة الخليج العربي؟

- فرضيات الدراسة

بغرض الإجابة عن هذه التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- تغير الإدارات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية لا يؤدي حتما إلى إسقاط أولوية منطقة الخليج العربي من السياسة الخارجية الأمريكية، بالنظر لأهمية المنطقة الجيواستراتيجية.

- إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للاستحواذ الجيوسياسي على منطقة الخليج في ظل وجود تنافس القوى الدولية على المنطقة؛

- يعتبر الأمن الطاقوي هو المحرك الأساسي لاهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج العربي.

- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في متغيرات الدراسة في حد ذاتها فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تحظى باهتمام أغلب المفكرين والدارسين عبر العالم، باعتبارها القطب المهيمن على الساحة الدولية، فمعرفة

توجهاتها واستراتيجياتها أصبح واقع محتوم خاصة في ظل التوازنات التي تحيط بالعالم، فمنطقة الشرق الأوسط تشكل أهم منطقة في العالم تبني عليها الدول الكبرى استراتيجياتها، وذلك انطلاقا لأهمية المنطقة على مختلف الأصعدة، وقد جاء موضوع البحث لدراسة أهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

– أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال أهمية الموضوع الذي تعاجله والمتعلق بانعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية على امن الخليج، إذ تعد منطقة الخليج العربي واحدة من أهم مناطق النفوذ الأمريكي، لذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية بلعبها لدور النافذ الإقليمي في المنطقة عبر استراتيجيات مختلفة تنعكس بالضرورة سلبا أو إيجابا على أمن المنطقة.

حيث تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

– تحديد الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

– معرفة أهم المرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي خلال فترة 2009-2017.

– تحديد أهم الانعكاسات الأمنية للإستراتجيات الأمريكية في الخليج العربي.

– محاولة وضع مؤشرات موضوعية لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي، وفقا للتطورات الإقليمية والدولية الراهنة.

الدراسات السابقة والأدبيات السابقة

تشكل الأدبيات السابقة نشاطاً معرفياً مُهماً لأية دراسة لاحقة، كونها حصيلة جُهود ونتائج جاهزة قدّمها إلينا منِ جتهدوا لإثراء المعرفة، ووضعوها بين أيدينا عصار جهدهم، لذا يقوم الباحثون والدارسون عادةً بالإطلاع على الأدبيات السابقة لمعرفةِ يجابياتها للاهتداء بها وتطويرها، وتجاوز العثرات التي وقع بها الذين سبقونا، فمن خلال هذا المدخل، قامت الدراسة الحالية بالإطلاع على العديد من الأدبيات السابقة، وجعلتها مرتكزا لها.

و لقد جرىا ختيار بعض الدراسات التي تقترب مفاصلها من مفاصل هذه الدراسة وتم تبويبها وفق السياقات التي تُسهل للقارئ الإطلاع عليها؛ إذ تم عرض عنوان الدراسة وهدفها ومنهجيتها وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. ويُمكن إجمالها فيما يأتي:

الجدول رقم (01): يوضح الدراسات السابقة

جدول الدراسات السابقة		
01	**الباحث**	مؤلف جماعي 2017
	عنوان الدراسة	الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلة للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب
	هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التعريف بكافة أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، وذلك من خلال تفسير أن السلوكيات التي تطبع السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من متغيرات القوة ومناطق النفوذ ودارسة مختلف أساليب التأثير – الناعمة والصلبة، وترتيب الأولويات العالمية وأساليب الهيمنة والسيطرة التي تعزز المكانة الأمريكية وزعامتها للنظام الدولي.
02	**الباحث**	دارفد أحمد محمد
	عنوان الدراسة	الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي مصالح إستراتيجية متواصلة
	هدف الدراسة	هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على المصالح الأمريكية في الخليج العربي وخلفياتها وأطماعها الاقتصادية، والتعرف على دور الجغرافية السياسية لمنطقة الخليج العربي، ومختلف أدوارها في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والتعريف بمختلف توازناتها الإقليمية والدولية.
03	**الباحث**	الدكتور محمد خنوش
	عنوان الدراسة	عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000 دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية.
	هدف الدراسة	ركزت الدراسة على معالجة لمؤثرات الخارجية بالتعرض إلى عوامل التوتر والاستقرار على البيئتين الإقليمية والدولية بمنطقة الخليج العربي، حيث أنه بالنسبة للبيئة الإقليمية تناول الباحث طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام العربي،

		ثم أبعاد تأثير النظام العربي على النظام الإقليمي الخليجي، أما بالنسبة إلى البيئة الدولية فقد ركز على سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ثم روسيا لاحقا والإتحاد الأوروبي على الأمن في منطقة الخليج العربي بتناول دوافع وحوافز القوى الدولية للسيطرة على الخليج العربي، ثم سياسات وأشكال تدخل القوى الدولية في الخليج العربي.
04	**الباحث**	*Atallah S. Al Sarhan*
	عنوان الدراسة	United States Foreign Policy and the Middle East
	هدف الدراسة	كان الشرق الأوسط محورا رئيسيا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. الغرض من هذا البحث الحالي هو تسليط الضوء على الاقتصاد الأمريكي والوجود السياسي في منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد الحرب الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية لفهم كيف كان وجود الولايات المتحدة تطورت في المنطقة وما هي الدوافع وراء وجودها، من خلال استكشاف الدوافع اقتصادية والإستراتيجية والسياسية واسعة النطاق للولايات المتحدة .على وجه التحديد، فهدف الولايات المتحدة الأساسي هو الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط بما في ذلك تأمين الوصول الاستراتيجي إلى النفط في منطقة الخليج، ودعم وحماية سيادة إسرائيل ، والحفاظ على القواعد العسكرية للولايات المتحدة، والدفاع عن الدول العميلة والأنظمة الصديقة، مقاومة الحركات الإسلامية والجماعات الإرهابية.
05	**الباحث**	*Karl P. Mueller, Becca Wasser, Jeffrey Martini, Stephen Watts*
	عنوان الدراسة	*U.S. Strategic Interests in the Middle East and Implications for the Army*
	هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور قيادة الجيش الأمريكي في الإستراتيجية الأمريكية من تصميم وتخطيط، وبطبيعة الحال، تنفيذ هذه المهام. بعد أن تحملت العبء الأكبر من التدخلات السابقة في المنطقة، ومساعدة

		صناع السياسة على الفهم كل من فائدة وقيود التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط .في بعض الأحيان ، قد يتطلب هذا قادة الجيش تقديم مشورة الخبراء حول سبب الأعمال العسكرية التي ينبغي، فالجيش الأمريكي يحتاج إلى الاستعداد لكل هذه الحالات الطارئة. والاستفادة من الخبرات السابقة والتغييرات المستمرة في المشهد الاستراتيجي للمنطقة يجادل في صالح العسكرية التدخلات محدودة الحجم ومتواضعة في الطموح.

– المناهج المتبعة في الدراسة

من حيث المناهج العلمية التي تتبناها هذه الدراسة، فهي: **المنهج الوصفي التحليلي،** وقد أُخذت المعلومات من المؤلفات المكتبية من خلال مُطالعة الكُتب والدوريات والمراجع ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بالإستراتيجية الأمريكية الشاملة.

أما سبب اِختيار المنهج الوصفي التحليلي فيكمن في أنه يُساعد في التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي بشكل واضح، كما يُمكننا من رصد نقاط القوة والضعف في السياسة الأمريكية في المنطقة، ومُحاولة إبراز الانعكاسات الأمنية لهذه الإستراتيجية على منطقة الخليج العربي.

وقد تم اعتماد كذلك على **المنهج التاريخي،** حيث تمثل ذلك في عرض تطور السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي، وإبراز المراحل التاريخية التي مرّت بها السياسة الخارجية من خلال الاِعتماد على أسلوب العرض الكرونولوجي لأهم الأحداث التاريخية المؤثرة على السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي .

كما تم الاستناد إلى مجموعة من المقتربات أهمها:

- **الاقتراب النسقي**: حيث تم الاعتماد على هذا المقترب لتبيان النسق العام للسياسة الخارجية الأمريكية وأهم توجهاتها في منطقة الخليج العربي، وكيفية تناولها عبر الاعتماد على أهم الأحداث والآليات الدولية المُعتمدة في ذلك.

- **الاقتراب الوظيفي**:حيث يُبرز هذا المقترب وظيفة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بمختلف توجهاتها وأهدافها. .

– خطة الدراسة

لمعالجة هذه الإشكالية واختبار الفرضيات السابقة وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية تجمع بين التأصيل النظري والتطبيق كالآتي:

الفصل الأول: يقدم تشخيصا للإطار المفاهيمي حول السياسة الخارجية وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى مقاربةمعرفية للسياسة الخراجية، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى أبعاد تنفيذ السياسة الخارجية، وكمبحث ثالث، تم التعرض لأهم المداخل النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

الفصل الثاني: خصصنا الفصل الثاني لدراسة ومناقشة السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال ثلاث مباحث، الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وفي المبحث الثاني تم التطرق لأدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية؛ وكمبحث ثالث تم تسليط الضوء على صنع القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي

الفصل الثالث: والمعنون بملامح السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، حيث قسم بدوره إلى ثلاث مباحث أساسية تم في المبحث الأول التطرق للأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وكمبحث ثاني تم التطرق إلى تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي وختاما تم تناول الإستراتيجية الأمنية الأمريكية نحو دول الخليج العربي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي حول السياسة الخارجية

تمهيد

تطورت ظاهرة السياسية الخارجية تطورا أساسيا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات في البيئة العالمية، زاد من تعقيد ظاهرة السياسية الخارجية، كما زادت أهميتها.

فالتطور التاريخي لسياسات الدول الكبرى ومحاولة فهمه، أدى إلى بروز العديد من الأطر المفاهيمية والنظرية لهذه الظاهرة، وقد ظهرت العديد من المحاولات التنظيرية من قبل مختلف المجموعات البحثية، وهو ما سيتم التطرق له في هذا الفصل وفقا للمباحث التالية:

- المبحث الأول: مقاربة معرفية حول السياسة الخارجية؛
- المبحث الثاني: أبعاد تنفيذ السياسة الخارجية؛
- المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مقاربة معرفية حول السياسة الخارجية

لقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري، ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، حيث كانت تقتصر الدراسة على حالات منفردة مع التعمق، ومع التغيرات التي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شان بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تطرح حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يتخذ مفهوم السياسة الخارجية عدة أبعاد اختلفت باختلاف توجهات المفكرين، كما أن لها عدة خصائص تبرز أهميتها وموضوعاتها وكذا الطابع الذي تتخذه، وهو ما سيتم توضيحه وفقا لما يلي:

أولا: تعريف السياسة الخارجية

يرى **باهجت قرني** Bahgat Korany أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة،[1] إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر.

إن المشكلة الرئيسية التي تميز اختلاف وأحيانا غموض وسطحية لتعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل بعض جوانب وأبعاد الظاهرة، وهذا راجع كما أشرنا إلى عدة اعتبارات نفصل أهمها كما يلي:

- أن مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في محيطها الخارجي، وبالتالي تعريفاتها للسياسة الخارجية، فمثلا :تختلف السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى.

- أن السياسة الخارجية من الناحية النظرية ترتبط ارتباطا ظرفيا حسب الانتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحث ية معينة بالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب تطورات العلاقات

[1]- بهجت قرني وعلي الدين هلال،" **السياسات الخارجية للدول العربية**"، ترجمة :جابر سعيد عوض،(الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة)، 2002، ص: 29.

الدولية، تنعكس على تعريف هذا المفهوم خاصة في ظل التحول نحو المسلمة الكلانية في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية التي من أهمها السياسة الخارجية.

– أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، ومنها المعنوية والمادية، ومنها الأساسية والثانوية ومنها السلمية والدموية،[1] ومنها الداخلية ومنها الخارجية، غير أنه في أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل.

و مع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية وشمولا، ومنها:

التعريف الذي يقدمه **جيمس روزنو** James Rosenau حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة فيقول بأن:

" السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها ".[2]

و في مستوى آخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة.[3]

ومن جهته يقدم **محمد السيد سليم** تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وبالتالي:

"يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".[4]

---

[1]– بطرس بطرس غالي،**"السياسات الخارجية للدول الكبرى"**، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18 ، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962، ص: 30.

[2] -James N. Rosenau, "**Comparing Foreign Policies : Why, What, how**", in: James Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods**". New York, SAGE Publications, 1974, p : 60.

[3]– ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى .(دار الكتاب العربي، بيروت،) 1985 ، ص: 15.

[4]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية .دار الجيل، بيروت، 2001 ، ص: 12.

وعلى ضوء التعاريف التي أوردنا يمكن القول أن إيجاد تعريف للسياسة الخارجية يكون أكثر شمولا، لابد أن يأخذ بها بعدا تركيبيا بحيث يجمع بين محددات السياسة الخارجية وأهدافها وتوجهاتها وأدوارها وكذا الوسائل التي تنفذ ها، أي بين الاتجاهات والالتزامات الدولية وقدرات وحوافز الفعل،[1] وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها : كل تجميعي مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي.[2]

ثانيا: خصائص السياسة الخارجية

تميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:[3]

1- الطابع الخارجي

بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية.فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة –البيئة الداخلية– إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية''.فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات،وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

2- الطابع الرسمي

والمقصود بالرسمية هو "أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة .أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية ".

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذالك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف ،إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة ،ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع،وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

---

[1]- السعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية. جامعة قسنطينة، 2005، ص: 14.

[2]- حسين بوقارة، **محاضرة في مقياس: السياسة الخارجية المقارنة**، ألقيت على طلبة الماجستير . جامعة . قسنطينة، ، 2003.

[3]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص: 27.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية، أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي.مثلا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني،والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني[1].

3- الطابع الاختياري

يعني أن "برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة .فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية".

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة.وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد:

- الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية .أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية .أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية.

- في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

- إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة،وذالك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين ،ذالك عندما يرى انه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

4- الطابع الواحدي

يعني أن "السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى.وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية .فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية،أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة

1- **عربي لادمي محمد**، السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، المركز العربي الديمقراطي، 2016، ص 10.

تجاه وحدات دولية أخرى".كما أن الصفة (الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة، مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.

5- الطابع الهادفي

إن أي "سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار،ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف". ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلي تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير[1].

ثالثا: أهمية السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعها مركزيا في السياسة العامة ، بيد أن أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف من وحدة دولية إلى أخرى. بالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى.

و بصفة عامة، تمثل السياسة الخارجية موقعا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية في الحالات التالية: [2]

- أن تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة . وقد لعبت السياسة الخارجية مثل هذا الدور في السياسة المصرية في الفترة الناصرية، فقد برر عبد الناصر اهتمامه بالسياسة الخارجية بالأثر الذي يلعبه الدور المصري الخارجي النشيط في تدفق المساعدات الاقتصادية على مصر .ويتفق بعض المؤرخين مع هذا الطرح، إذ يرون أن الدعم الغربي لمصر الناصرية رغم عدائها للغرب يرجع إلى السياسة النشيطة التي اتبعتها مصر في العالم الثالث بحيث أدرك الغرب أن عداءه لعبد الناصر

[1]- عربي لادمي محمد، المرجع السابق، ص 11.

[2]- فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية، الإسكندرية :منشأة المعارف، 1985 ، ص: 421.

سيكلفه مصالحه في العالم الثالث، كذلك لعبت السياسة الخارجية دورا تنمويا اقتصاديا في السياسة الخارجية الاندونيسية منذ استقلال اندونيسيا.

– أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة .ومن ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية اللامنحازة، وذلك من اجل مواجهة نفوذ القوتين العظمتين وحماية استقلال تلك الدول .ومن أمثلة ذلك الوظيفة التي لعبتها السياسة الخارجية اليوجوسلافية في الخمسينيات لحماية استقلال يوجوسلافيا إزاء الاتحاد السوفيتي.

– أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تأمين المصالح الخارجية .ومن ذلك الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينيات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية من خلق مناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج ولعل من أشهر الأمثلة التاريخية على هذه الوظيفة، هي الوظيفة التي لعبتها السياسة الخارجية البريطانية منذ سنة1841 والسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى .فبعد نمو الثورة الصناعية في بريطانيا وظهور الحاجة إلى الأسواق .أصبح للسياسة الخارجية البريطانية وظيفة أساسية حددها بالمرستون وزير الخارجية حينما كتب سنة 1841 يقول أن دور السياسة الخارجية البريطانية هو أن تفتح وتضمن الطريق للتجار .كما يقول آرنو ماير Arno Mayer أن الهدف من السياسة الويلسونية (نسبة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون) في مؤتمر فرساي 1991 والقائم على أساس صنع السلام وعدم إذلال ألمانيا، كان هو مواجهة القوى اليسارية الجديدة التي نشأت في أوروبا والولايات المتحدة والتي ازدهرت نتيجة انتصار الثورة البلشقية في روسيا سنة 1917 فقد كانت السياسة الخارجية الويلسونية أدارة لاستيعاب " قوى الحركة " في الداخل والخارج وبالتالي احتواء التهديد الثوري. [1]

– أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التفاف الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي .وهو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الإسرائيلية إزاء

[1] – ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت :دار الكتاب العربي، 1985 ، ص ص : 172-174.

العرب في ضمان التكامل القومي للمجتمع الإسرائيلي ووقف نزيف الهجرة المضادة .من الأمثلة التقليدية لهذا الدور الوظيفي التي لعبها التوسع الايطالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تقوية الوحدة الايطالية الناشئة.[1]

فيقول رنوفان أن دخول ايطاليا مغامرة إفريقيا الشرقية كان وسيلة لاشتمال الشعور الوطني أكثر منه عملية إرضاء للاحتياجات السكانية أو اقتصادية. وكذلك أكد اللورد سالزبوري في مقالة نشرها سنة 1970، عقب انتصار بروسيا على فرنسا انه من وجهة نظر بسمارك (مستشار بروسيا) فإن إتباع سياسة الخارجية عدوانية كان يحقق وظائف منها " أن وحدة ألمانيا (بروسيا انذاك) كانت ما تزال في مراحلها الأولى وفي حاجة إلى رعاية، والحرب هي ابن الأم للإمبراطوريات الوليدة. وتعتبر السياسة الخارجية في الدول النامية أداة مناسبة لبناء وتأكيد الهوية الوطنية والقومية للدولة . فممارسة الدولة لدورها الخارجي ومشاركتها في التنظيمات الدولية وتبادلها الاعتراف مع الدول الأخرى كل ذلك يشكل أداة لبلورة الهوية الخاصة بالدولة.

– أن تلعب السياسة الخارجية دورا في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري. ومن ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي، والدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الكندية في مجال حفظ السلام العالمي[2].

6- أن تلعب السياسة الخارجية دو ا ر سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية. ويصفه عامة تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبية، ففي المجال الخارجي . يستطيع القائد السياسي أن تظهر حنكة السياسية، وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية، دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول. ولكنه يجد من الصعوبة بمكان أن يفعل الشيء ذاته في مجال السياسة الخارجية.

كذلك يلجأ بعض القادة إلى تنشيط دورهم السياسي الخارجي لإعطاء الانطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرتهم على الانجاز واكتساب احترام العالم . أيضا قد يلجأ صانع السياسة الخارجية إلى المبادرات الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي إزاء المعارضة وتهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه. وفي ذلك يقول بعض المؤرخين أن قرار حكومة الملك شارل العاشر الفرنسية بشن حملة عسكرية على الجزائر كانت بحركة دوافع داخلية،

[1]– المرجع نفسه، ص 175.

[2] – William E. Halal and Gary Bojes, "Evaluation of forecasting Methods, "Futures RescearchQuartely vol. pp47- 49.

أن نجاح الخارجي سيمكن الحكومة من إسكات المعارضة الداخلية في مجلس النواب وتحقيق انتصار خارجي يغطي على المتاعب الداخلية.[1]

بيد انه في حالات أخرى، قد تلعب السياسة الخارجية دورا هامشيا، ويمكن تحديد مجموعة من الحالات التي تتضائل فيها أهمية السياسة الخارجية كجزء من السياسة العامة للدولة[2]:

– دول الحياد القانوني كسويسرا والنمسا

– الدول التي استسلمت للهزيمة العسكرية، ومن ذلك تضاؤل أهمية السياسة الخارجية في السياسة العامة لروسيا القيصرية بعد الحرب القرم (1853–1856)، فقد شهدت الفترة التالية لصلح باريس سنة 1856 انكماشا واضحا في الدور الخارجي الروسي. وقد حدثت الظاهرة ذاتها عقب هزيمة روسيا إمام اليابان سنة1905 ويمكن أن نشير كذلك إلى حالتي ألمانيا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

– الدول محدودة الموارد الى حد كبير بشكل لا يمكنها من إتباع سياسة خارجية نشيطة تعوض محدودية مواردها، ومن ذلك وغينيا الاستوائية ومالديف.

– الدول الصغيرة المنضوية تحت لواء الحلاف، الكبرى كبلغاريا في إطار الكتلة السوفيتية السابقة، فهذه الدول تضطر إلى مسايرة القرارات السياسة الخارجية للدول الكبرى في الحلف، وقصر دورها في السياسة الخارجية على مجرد تأييد تلك القرارات.

– الدول الصغيرة التابعة اقتصاديا كباهاما، وبيرو، وكينيا.

– الدول التي تمر بمرحلة تغير جذري وكلي ، كالاتحاد السوفيتي في الفترة الستالينية، أو الصين الشعبية في فترة الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى، فالصين الشعبية مثلا سحبت كل سفاراتها من الخارج (عدا سفيرها في القاهرة) كجزء من عملية تقليص حجم السياسة الخارجية الصينية إبان تلك الثورة.

7– الدول المنبوذة من المجتمع العالمي كجمهورية جنوب إفريقيا إبان فترة الفصل العنصري أو الصين الوطنية.

8– الدول المعزولة جغرافيا كمنغوليا، نيبال، وبوتان.

---

[1] – لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة :محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض،عمادة شؤون .المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص:320.

[2] – بوريش رياض ، "السياسة العامة العالمية ومفهوم الحكم العالمي"، الحوار المتوسطي، العدد 13-14 ديسمبر 2016، ص ص 362-373.

و يمكن التعرف على أهمية السياسة الخارجية من خلال مجموعة من المؤشرات منها: نصيب ميزانية وزارة الخارجية من الميزانية العامة، ونسبة الأفراد العاملين في مجال السياسة الخارجية من كل العاملين الحكوميين في الدولة، وعدد الدول التي تتبادل معها الدولة التمثيل الدبلوماسي من الدول الكائنة من النسق الدولي.[1]

و الواقع أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية، وإنما أيضا قضية عملية ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي .فصانع السياسة الخارجية مطالب بوضع تلك السياسة في موقعها المناسب من السياسة العامة للدولة[2]، وعلى وجه التحديد بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية "طبقا لظروف دولته " . فلا يمكن القول أن صانع السياسة الخارجية مطالب بالاهتمام بالسياسة الخارجية قدر اهتمامه بالسياسة الداخلية، ذلك أن هذا الاهتمام إنما يعتمد على طبيعة المشكلات الداخلية التي تواجهها الدولة، والفرص المتاحة لصانع السياسة الخارجية في المجال الدولي لتحقيق مكاسب تعود على السياسة الداخلية لدولته بالمنفعة فكلما قلت المشكلات الداخلية، وزادت الفرص الخارجية المتاحة، كان من المنطقي أن يزداد اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يتوقف على الحد الذي تنعكس فيه تلك السياسة إيجابيا على السياسة الداخلية، ولذلك فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة " العزلة " عن الشؤون الدولية في بعض الفترات حينما بدت تلك السياسة ضرورية للتفرغ للبناء الداخلي، واتجهت نحو سياسة " التدخل " في الشؤون الدولية حينما زادت المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخارج. وبدت السياسة الخارجية التدخلية أداة مناسبة لحماية تلك المصالح كذلك فإن اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يجب ألا يتخطى المقدرات القومية المتاحة لدولته، ذلك أن إتباع سياسة خارجية تتضمن أنها كالمقدرات القومية .إنما يؤدي إلى تآكل الأساس الداخلي لتلك السياسة، وبالتالي فشل السياسة الخارجية ذاتها في المدى البعيد. وسنعود إلى ذلك الموضوع عند مناقشة موضوع المقدرات القومية.

رابعا: أهداف السياسة الخارجية

تتمثل أهداف السياسة الخارجية في:[3]

– حماية الإقليم من أي عدوان خارجي أو تفكك داخلي.

[1]– لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص : 329.

[2] – Stephen Wayne, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'Etat des Etats-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2019) ,in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

[3]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص: 36.

- تنمية إمكانات الدولة من القوة لردع المعتدي أو المنشق وهزيمته في حالة إقدامه على الاعتداء أو الانفصال.

- رفع مستوى رفاهية المواطن.

- الميل للتوسع الذي يعتبر جزءاً من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي. والتوسع قد يكون عسكرياً، سياسياً، أو عقائدياً.

- الدفاع عن معتقدات الدولة أمام التحديات التي تواجهها من المعتقدات الأخرى.

- السلام الدولي وهذا الهدف غالباً ما يكون هدفاً علنياً لكل الدول.

- الحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية، وتعود هذه الصعوبة إلى عاملين:

- الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متنوعة، وذلك يرتبط بطبيعة الدولة نفسها والمنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة.

- الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها، بل هي متدرجة من حيث الأهمية.

خامسا: أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف[1]، ذلك أنه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر. وحتى في تلك الحالة فإن وكول تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف. والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحددا لمسار ومعالم تلك السياسة .ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغري باستعمالها لتحقيق الأهداف الخارجية .فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر من الدول التي قد لا يكون فيها تلك القوة متاحة، كذلك فإن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، ومن ذلك أن تتسم السياسة الخارجية بطابع " عسكري " نتيجة تكرارا توظيف الأدوات العسكرية.

[1]- منصور أبو كريم، "**اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**"، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، يناير 2018)، ص 3.

بصفة عامة، فإن أدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، فإن مهارات البشرية تنصرف إلى المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها[1].

و يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة وهي:[2]

1- الأدوات الدبلوماسية

وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتها في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.

2- الأدوات الاقتصادية

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضيات تجارية كإعطاء وضع الدولة الولي بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

3- الأدوات العسكرية

و هي مجموعة المقدرات المتعلقة بإستعمال أو التهديد بإستعمال العنف المسلح والمنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، والغزو المسلح، وتقديم وعمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، والتهديد الأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم المقدرات العسكرية المشورة العسكرية، وعقد المحالفات العسكرية، والهجوم المسلح.

[1]- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس :مركز الدراسات العربي- الأوروبي1997)، ص: 215.
[2]- المرجع نفسه، ص: 217.

4- الأدوات السياسة الداخلية

تتصرف الأدوات السياسة الداخلية إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسة الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، ذلك أن مثل هذا التأييد – كما سنرى من دراستها لأثر النظام السياسي على السياسة الخارجية – يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوى من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى. ومن ثم فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسة في دولته واكتساب تأييدها لسياسة وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية[1].

5- الأدوات الاستخبارية

و يقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلا ع والتجسس، وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها.[2]

6- الأدوات الرمزية

يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعئية والايديولوجية والثقافية، وتنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين كمحاولة إقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد المطالب الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي .أما الأدوات الإيديولوجية فإنها تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل . ومن ذلك الترويج لمفاهيم المجتمع الشيوعي، أو مفاهيم " النمط الأمريكي للحياة " وغيرها. وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والإيديولوجية في أنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى،

[1]–ناجي محمد الهتاش، "في معنى ومفهوم السياسة الخارجية، محاضرات السياسة الخارجية".كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ص 19

[2]– منصف السليمي، **مرجع سابق**، ص: 219.

ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية في الخارج، ونشر تعليم القومية في الخارج وغيرها **7- الأدوات العلمية والتكنولوجية**

تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معنية. وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين.

8- الأدوات الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها، ومن أمثلة تلك الموارد الأراضي الزراعية، ة الغابات، وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن وما تظهره من أشجار. وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ومن أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنة 1973 ، وعرض الرئيس السادات بتحويل مياه النيل إلى اسرائيل سنة1980.[1]

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم الأخرى

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالة وفي مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، وأهم هذه المفاهيم ما يلي:

أولا: العلاقات الدولية

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول. وقد ساد منذ معاهدة واستفاليا سنة 1648 وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 ، أن العلاقات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول، وذلك تحت إطار المسلمة القائلة بأن :**الكل هو مجموع أجزائه**، غير أن التفاعلات الحاصلة على مسرح العلاقات الدولية بعد ذلك شهدت وجود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كالحركات التحررية والجماعات العرقية، ووحدات فوق مستوى

[1]- منصف السليمي، **مرجع سابق**، ص: 222.

الدولة كالمنظمات الدولية فوق الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى بروز تفاعلات أخرى غير السياسات الخارجية للدول، وهذا يعني تراجع صحة المسلمة التي ذكرناها.[1]

و من جهة أخرى وفي ظل الثورات العلمية التي شهدتها عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحولت بعض فروع العلاقات الدولية إلى تخصصات مستقلة إلى حد ما لها مناهجها ونظرياتها الخاصة ومن بين هذه الفروع فرع السياسة الخارجية.

ثانيا: الدبلوماسية والإستراتيجية

ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث هي أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذلك **كينيث تومبسون** Kenneth Thompson بأن: السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها[2].كما أنه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية. أما الاستراتيجية– كما عرفها الجنرال الفرنسي **أندري بوفر**André Beaufre – فتعني :أنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام .

إذن للسياسة الخارجية وجهين، أولهما سلمي يقوم على الإقناع والتفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية. وثانيهما الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة، وعليه فإن فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بم مدى فعالية البعد الدبلوماسي والاستراتيجي لها.

ثالثا: السياسة الداخلية

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة كيفما كانت طبيعتها هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن **" السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية "**

[1]– حسين بوقارة،" **محاضرة في مقياس السياسة الخارجية المقارنة** "، الجزائر ،جامعة قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم سياسية ، 2004/.2003

[2]– بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص: 02.

[1]ومن جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تصنع وتصاغ داخل حدود الدولة وتنَفذ من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن بالمقابل توجه الأولى إلى الداخل وترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة .[2]

وفي مستوى آخر، فإن هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياستين، حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية، كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تدفع إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي.

ومن هذا المنطلق يتضح لنا بأن تفسير وفهم العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية وتمييزها عن السياسة الداخلية وهذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث هناك مؤشرات تدل على ترابط وتداخل السياستين الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أن علاقات التداخل لا تدل على تماثل السياستين أو تطابقهما، كما أن مؤشرات الانفصال بين السياستين لا تدل على الفصل التام بينهما.

إذن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يفسر ويفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين، في حين يدل التباين بين السياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية .

من خلال كل هذا يتبين لنا أنه رغم التعقيد والغموض الذي يميز السياسة الخارجية في مستويات مختلفة إلا أن ربط الظاهرة بواقع سياسة خارجية لدولة معينة يجعل الصورة أ كثر وضوحا وأقل تجريدا، كما يعكس ذلك مدى صدقية تمثل المفاهيم لواقع ظاهرة معينة من الناحية الابستمولوجية، ومن أجل ذلك نتناول فيما يلي السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها المفاهيمي تأكيدا لهذا المعنى وتمهيدا للجانب التطبيقي من دراستنا.[3]

[1]- Henry A. Kissinger", **Domestic Politics and Foreign Policy**, in: James N. Rosenau, **International Politics and Foreign Policy ",** New York, The Free Press, 1969, p 261.

[2]- محمد نصر مهنا،" **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002 ص : 614.

[3]- محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص 52 .

المبحث الثاني: أبعاد تنفيذ السياسة الخارجية

تبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسئولون بهذا الصدد موقفا يدخل في نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا إزاءها أو أسلوب لخصم يتطلب رد فعل تجاهه، أو تنبؤ بحدث دولي هام يستدعى الاستعداد له..، ويبحث صانعو السياسة الخارجية العديد من الموضوعات مثل: إلى أي مدى يتضمن الموقف الماثل أمامهم المصالح المعنية لدولتهم، ومنه يتم دراسة مختلف أبعاده وتأثيراته على كافة الأصعدة، وهو ما سيتم تناوله في ما يلي:

المطلب الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي

يتخذ البعد الاقتصادي والاجتماعي عدة توجهات يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: البعد الاقتصادي

يعتبر العامل الإقتصادي من المؤثرات الفاعلة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لأي دولة ويرتبط ذلك بمدى توفر الإمكانات الاقتصادية الوطنية على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، وطريقة إستخدامها وفقا لخطط سياسية وبأيدي وكفاءة علمية، ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الإكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية، فالدولة التي تتمكن من التغلب على التخلف الاقتصادي تكون قادرة على التخلص من آثار أي تبعية اقتصادية تسلب القرار السياسي استقلاليته وهذا يتوافق عل وجود بنية اقتصادية سلمية وتشمل البنية الاقتصادية ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي،وحجم تجارتها الخارجية.[1]

غير أن حيازة هاته القدرات الاقتصادية لا يمكن أن يتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة ، بل يتطلب الخبرة والبراعة العقلانية في توظيف الموارد الاقتصادية.

إذن لما تتفاعل العوامل تفاعلا مراقبا منظما ضمن الزمن الملائم ، وينتج لنا ما يسمى القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، خدمات) ولا بد من توازن بين تلك القطاعات مع توازن في كل قطاع بمفرده.

لكن عندما تكون الموارد محدودة يتعين عندئذ إختيار القطاع الذي توجه إليه هذه الموارد.

[1]– مازن إسماعيل الرمضاني ، **في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، 1997، ص: 84.

هناك دول كثيرة تسيطر على موارد اقتصادية حيوية ضرورية لكل الاقتصاديات مثل هيمنة بعض الدول العربية على نسبة معتبرة من إنتاج النفط، إلا آن ذلك لم يتجسد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية، إذن تلعب العوامل الاقتصادية دورا حاسما في تحديد طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية.

فكلما كان وضع الدولة قويا وإيجابيا في هذه المجالات الاقتصادية كلما زاد من مكانتها وقوتها على المستوى الإقليمي والدولي بما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى.[1]

وبصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسية الخارجية ، لأن تنفيذ معظم السياسات تتطلب توفر الموارد الاقتصاد.

ثانيا: البعد الديني للسياسة الخارجية

كان لتزايد الاهتمام بالبعد الديني في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، العديد من التأثيرات على طبيعة هذه الدراسة على عدة مستويات، سواء ما يتعلق منها بالفواعل الرئيسة في السياسة الخارجية، وفي العمليات التي تقوم عليها، وكذلك في القضايا التى تتصدى لها، سواء كانت هذه القضايا قضايا جديدة ذات بعد ديني، أو قضايا تقليدية صلدة، تصاعد الاهتمام بالبعد الديني فيها[2]:

1- الفاعلون الدوليون

فى إطار التعريف الحديث للسياسة الخارجية، وخاصة وفق مقولات منظور المجتمع العالمي، يتم تعريف وحدات هذه السياسة، أى الفاعلين المؤثرين فيها، طبقاً لمعيار الاستقلال، أي القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير في مسار السياسة الخارجية، وبالتبعية في مجري العلاقات الدولية، وبشكل لا يمكن التنبؤ به بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك في إطار تنظيمي معين.

[1]- لويد جنس ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر : محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سليم ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، 1985، ص: 185.

[2] - Raymond Hopkins & R. Manasbach, Structure and Process in International Politics, (New York: Harper and Row, 1973), p. 4.

واستناداً لمقولات هذا المنظور وغيره، وأمام التحولات النظرية والعملية التى شهدتها العلاقات الدولية بصفة عامة، والسياسة الخارجية بصفة خاصة، انتقلت النظرة للفاعلين غير الرسميين من حالة التهميش والتبعية إلى التأثير والاستقلال النسبي في السياسات الخارجية والداخلية .[1]

.فالدول ليس الفاعل الوحيد في السياسات العالمية، كما لا تستطيع السيطرة علي مخرجات الفاعلين غير الرسميين، بل إنها قد تستخدم المنظمات غير الحكومية والفاعلين العابرين للقومية كأدوات لها أكثر من القوة العسكرية للحصول علي القوة.

وقد طرح ديفيد سينجر ما أسماه، "النموذج التنموى للسياسة العالمية"، والذي يقوم على أن النسق العالمي هو وحدة متكاملة تقوم على مجموعة من الأنساق والوحدات الفرعية التي تبدأ من وحدات داخل الدولة، ولكنها تؤثر في السياسة الخارجية بدرجات مختلفة، فالوحدات الداخلية قد تصبح، في بعض المراحل، وحدات للسياسة الخارجية.

وفي إطار هذا التعدد للفاعلين المؤثرين في السياسة الخارجية، برز تأثير البعد الدين من خلال وجود فاعلين غير حكوميين داخليين، وعبر قوميين، ممن لهم توجهات قيمية ودينية، كان لهم تأثير واضح ليس فقط على السياسة الخارجية للدول التي ينطلقون منها أو ينتمون إليها، ولكن في العديد من الدول، كما برز تأثير التيارات الدينية فى تشكيل توجهات ورؤى العديد من الوحدات الفاعلة في السياسة الخارجية، هذا بجانب تأثير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرياته، سواء الوطنية أو الدولية غير الحكومية، والتى تنطلق من اعتبارات قيمية، على سياسات العديد من الدول، وخاصة عند استخدام هذه القضية كورقة للضغط على بعض الدول لتغيير أو تعديل سياساتها الخارجية[2].

2- العمليات

كان تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في السياسة الخارجية أكثر بروزاً على مستوى العمليات التي تقوم عليها هذه السياسة، وفق المنظور الراهن لها، ومن أهم العمليات التى شكل البعد القيمي/ الديني، ركيزتها الأولى القوة المرنة، والدبلوماسية العامة والتدخل الإنساني.

[1] – محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1994 ص 486.

[2] - David Singer, "The Global System and its Subsystems: A Development View", in: James Rosenau (ed.), Linkage Politics, (New York: Free Press, 1969), p 21.

–القوة المرنة (الناعمة)

في تعريفه للقوة الناعمة يرى جوزيف ناي(Joseph S. Nye) ، أنها: "القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، والمبادئ السياسية، والسياسات المتبعة .وقد شكلت القوة المرنة أو الناعمة، واحدة من أهم عمليات السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكانت محل اهتمام العديد من دول العالم، وكانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التى اهتمت بهذه القوة، على المستوي الفكري والعملي، حيث تعددت الأدبيات التي تناولت هذه القوة وأبعادها، كما تعددت الممارسات التي تناولتها الإدارة الأمريكية (2000 . 2008) للاستفادة من هذه الأبعاد في سياستها الخارجية[1].

وتمثل القوة المرنة الشكل الثالث من أشكال القوة، وفق جوزيف ناي، حيث يري أن منظومة قوة الدولة أشبه برقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد تمثل مظاهر القوة الثلاثة في العالم وهي: القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية. ويرى أن الولايات المتحدة تتمتع بقوة لا تقبل المناقشة على المستويات الثلاثة، لكنها تتجاهل البعد الثالث للقوة وهي القوة الثقافية أو (القوة الناعمة(، والجزء الأكبر من مشكلات العالم المضطرب تنبع من هذا المستوى الثالث للقوة الذي لا يهتم به أحد كثيرا. فالولايات المتحدة مازالت تصب اهتمامها على المستوى الأول من القوة أي القوة العسكرية (القوة الصلبة) رغم انفرادها بالسيطرة المطلقة على العالم من هذه الزاوية[2].

ومن مفهومها، وأدوات تأثيرها، يمكن القول أن القوة الناعمة، هى التجسيد الواقعي للأبعاد القيمية والدينية فى السياسة الخارجية، وبلغ من أهميتها وتأثيرها، النظر إليها على أنها تشكل الضلع الثالث لمثلث القوى التي تتمتع به أية دولة من دول العالم، وهو ما يعكس مدى الاهتمام بها كعملية محورية في السياسة الخارجية، وجاء هذا الاهتمام ترسيخاً لتزايد الاهتمام بالبعد القيمي والديني في السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فكراً وممارسة.

[1]– جوزيف ناي، القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب ترجمة: إبراهيم محمد علي، موقع بروجيكت سنديكيت، إبريل 2004، ص 43.

[2] - Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York: Public Affairs, 1st edition, 2004), p 65.

المطلب الثاني: البعد الأمني للسياسة الخارجية

يعتبر التغيير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميّزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة، وهذا لتأثر النظام السياسي الدائم بالبيئة الخارجية ومتغّيرات النظام الدولي القائم، وكذا ما تفرزه التقلّبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياساتها الخارجية، وتلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دورا عاما في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم، بالتناسب مع قدرات النظام السياسي وحتى عوامل قّوته ودرجاتها، حيث انصرف **تشارلز هيرمان** إلى التمييز بين أربعة أشكال من التغّير في السياسة الخارجية:

1- التغير التكيفي

والذي يمثّل ذلك التحول في اهتمامات النظام السياسي اتجاه موضوع أو قضية معينة، مع بقاء واستمرار السياسة الخارجية في أهدافها والأدوات المستعملة في تحديدها[1].

2- التغير البرامجي

ويقصد بذلك التغير على مستوى أدوات السياسة الخارجية، واستبدال المعيار العسكري بالمعيار التفاوضي والسياسي، في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك مع الحفاظ على الأهداف.

3- التغير في الأهداف

ويشير ذلك إلى وجود تغيير جذري في تحديد أهداف السياسة الخارجية الخاص بنظام سياسي ما، وهذا يتبعه تغيير على مستوى الأدوات والبرامج المتبعة.

4- التغير في توجهات السياسة الخارجية

وهو أكثر أشكال التغير تعقيدا وتأثيرا على السياسة الخارجية لأي نظام سياسي، وذلك لارتباطه بتغير التوجه العام للسياسة الخارجية وما ينجر عنه من تغير على مستوى الأدوات والأهداف والاستراتيجيات المتبعة في ذلك أيضا.

ومن ما سبق يتضح أن التغير في السياسة الخارجية يكون إما بشكل نسبي أو كلّي، وعادة ما يكون السبب في هذا التغير هو أمني بالدرجة الأولى خاصة إن كان الأمر متعلق بدولة لها حدود سياسية مع دول تشهد أزمات وتهديدات أمنية ناتجة عن غياب السلطة المركزية، كحالة الدولة الليبية مثلا، فهذا من شأنه تهديد أمن

[1]- محمد سنوسي، البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011 ، متاح على الموقع
https://www.djazairess.com/elhiwar/1033389 vie le 28/02/2019.

الدولة كالجزائر من جهة ويهدد أمن الفرد من الشعب الجزائري، فمن هذا المنطلق يكون رصد تحول مفهوم الأمن، وعلاقته بالسياسة الخارجية للدولة مهما قصد إعطاء تصور عام لسياسة الدفاع المتخذة من الطرف الجزائري، اتجاه دول الجوار ومحيط الجوار القريب لحدودها السياسية.

لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية يتشكل لنا البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية في السياسة الخارجية، وذلك يتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهذا ما جعل مفهوم الآن مرتبط بدلالات سياسية وأبعاد تعكس فلسفة الدولة في الحفاظ على أمنها، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يتناسب وتوجهاتها ويحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى التهديدات الداخلية، أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسة في دراسة السياسة الدولية، وهذا مع استمرار التصورات الناجعة للنظرة الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلّم السياسة العليا للدولة، حيث يعتبر الأمن القومي المدخل الرئيسي التي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة.

ومن هنا يتضح أن البعد الأمني هو مستوى من مستويات السياسة الخارجية، لكن عادة ما تكون المتغيرات الإقليمية والدولية سببا أساسيا في التحكم بدرجات البعد الأمني، فقد يكون هامشيا في العلاقات السياسية التعاونية أوفي نماذج التكامل الإقليمي، وهذا يتجلى في نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يهيمن على السياسة الخارجية للدول الأعضاء البعد الاقتصادي أكثر مما هو أمني، على عكس النظم السياسية العربية التي تتخذ من المقاربة الأمنية هامش مناورة تتيح لها ضمان الأمن السيادي للدولة، وهذا وفق ما تترجمه معطيات نسب التسلح وما توفره الأنظمة العربية من موارد مالية قصد تدعيم القطاع العسكري وتحديثه.

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

فسرت العديد من النظريات السياسية الخارجية، وذلك وفقا لآراء وتوجهات مختلف المفكرين، والتي سيتم التطرق لها وفقا لما يلي:

المطلب الأول: مقترب التحليل الجزئي

يؤكد هذا المقترب على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الزعماء أو القادة في رسم وتوجيه سياسات دولهم الخارجية، ويعتبر أن تحليل السياسة الخارجية لدولة ما لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار.[1] وتكمن أهمية ذلك في أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الاجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية، وإلى أبعد من ذلك يعتقد كريستوفر هيل (Christopher Hill) أنه:"حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة". ويضيف أصحاب هذا المقترب أن التغيير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الإتجاهات الخارجية للدولة، وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية أمرا مطلقا،[2] ولعل التاريخ يؤكّد دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية، ودور غاندي في زعامة الهند، ونكروما في غانا، وسوكارنو في أندونيسيا، وجمال عبد الناصر في مصر...إلخ.

ولعل أهم إسهام في هذا المجال، تلك الجهود التي بذلت في تطوير ما سمي بنظرية "صنع القرار" في السياسة الخارجية، والتي تعتبر من النظريات الجزئية، فهي تركّز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معينة في صنع القرار .وهذا يمثل في الحقيقة تحولا في دراسة العلاقات الدولية، فبعد أن كانت تدرس على أساس الدول أصبحت تدرس على أساس تشخيص الدول، أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين،

[1]- عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص: 11.

[2]- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص: 308.

واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي[1]. أنه يسمح للملاحظ أن يفهم بحلّ لل قرارات الفرد ببعض التفصيل.[2]

إن التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن صنع القرار في السياسة الخارجية يتيح إمكانية تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية، وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة، كالدوافع والمشاع والتصورات، وأيضا باعتبار هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.[3]

ويلاحظ ضمن هذه النظرية تنويعات عديدة، يمكن حصرها في توجهات ثلاثة كما يلي:

أولا :التوجه الإدراكي -النفسي: يمكن القول أن هذا التوجه ارتكز على التمييز الذي قام به كل من هارولد ومارغريت سبروت بين البيئة النفسية والبيئة العملية، حيث أن صناع القرار يستجيبون لأعلى أساس العالم الحقيقي أو الواقعي، ولكن على أساس تصوراتهم وإدراكاتهم لهذا العالم ، والتي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم الحقيقي، أي أن صناع القرار يتصرفون أو يسلكون وفق إدراكهم للواقع وليس بالضرورة وفق الواقع نفسه.[4]

ثانيا :التوجه التنظيمي -البيروقراطي: يفترض هذا التوجه أن الحكومة هي الوحدة الأساسية للتحليل، والتي هي عبارة عن منظمات وأجهزة، لها برامج وأنظمة وقواعد وإجراءات روتينية، وعليه فإن سلوكها محكوم أو تابع لهذه الإجراءات والقواعد، هذه الأخيرة تؤثر في سلوك الأفراد وتحد من حرية اختياراتهم، مهما كانت درجة مسؤولياتهم وموقعهم في السلطة .وعلى هذا الأساس فإن القرارات هي نتاج التفاعل، التسوية والتفاوض، لا نتاج حسابات عقلانية كما يفترض التوجه العقلاني.[5]

ثالثا :التوجه العقلاني: يفترض هذا التوجه أن عملية صنع القرار تبنى على أسس عقلانية، يمكن أن تكون بمثابة ثوابت أو عوامل موضوعية لتقييم وتفسير سلوكية دولة معينة .يقوم صانع القرار بحصر شام للبدائل المتاحة، ثم

---

[1]- عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص ص: 204-206.

[2]- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000)، ص: 120.

[3]- المرجع نفسه، ص: 118.

[4] -bahgat korany & all, **how foreign policy decisions are made in the third world** : acomparative analysis . westview press INC, 1985, p51.

[5]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر: دار هومة، ط 1، 1997)، ص: 165.

يدرس كل بديل على حدة وكذا النتائج المترتبة عليه، ثم بعد ذلك يختار البديل الذي يحقق أكبر قدر ممكن من المنافع وأقل قدر ممكن من الخسائر.

ويبدو أن هذا التوجه ينظر إلى الأفراد أو صناع القرار نظرة آلية أو ميكانيكية بحيث يستجيبون للبيئة العملية بطريقة عفوية وتلقائية، وفق حسابات عقلانية فقط، كما أن مفهوم هذه الأخيرة – العقلانية– يختلف من شخص إلى آخر، إن هذا المقترب لم يستطع أن يملك القدرة التفسيرية اللازمة لتفسير سلوك الدول الخارجي، كما قد اعترته نقائص وشوائب عديدة، جعلت الكثير من الباحثين يتبنون مقتربا آخر رأوا فيه مصداقية أكبر في تفسير السياسات الخارجية للدول.[1]

المطلب الثاني: مقترب التحليل الكلي

يتجه هذا المقترب إلى التقليل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة أو الزعماء في سياسات دولهم الخارجية ويعتقد أصحابه وعلى رأسهم ديفيد سينجر.(David Singer) أن هذه الأخيرة – السياسة الخارجية– هي التعبير الواضح عن المصالح القومية، وبناء عليه فإن الإطار الذي يمكن للقائد أن يتحرك من خلاله يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة، بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أو القادة أن تؤثر في الموقف أو تتحكم في بلورته .إذن حسب هذا المقترب فإن صانعي القرار ليس لشخصياتهم تأثير يذكر في السياسة الخارجية وتصرفاتهم إنما تعكس خصائص النظام أكثر من أن تؤثر فيه، وبمعنى آخر" إن الأسماء والوجوه قد تتبدل، أما المصالح والسياسات فلا تتغير، لأنها متأصلة في السمات الهيكلية السياسية الدائمة".[2]

إن هذه الطروحات ترى أن السياسة الخارجية تجد محدداتها في طبيعة النظام السياسي الدولي، هذا الأخير يعتبر المتغير المستقل الذي يمكن أن يفسر سلوك الدول في محيطها الخارجي، كما أنها لم تركز على عملية صناعة القرار، حيث اعتبرتها أكثر محددة منها محددة.[3] ولقد حاولت الواقعية الكلاسيكية الوصول إلى نظرية متكاملة لتفسير العلاقات الدولية، بدت أكثر تماسكا ومحاكاة للواقع، ركزت على أن الفاعل الأول في النظام الدولي هو "الدولة -الأمة" Nation-State وفي نظام دولي سمته الفوضوية فإنها تتصرف بعقلانية من أجل الوصول إلى القوة وتعزيزها، وفي هذا يعتقد هانز مورغانتو (Hans Morgenthau) أن كل نظرية في العلاقات الدولية يجب أن

[1]– عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، مرجع سابق، ص: 15.

[2]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998 ط2)، ص: 48.

[3]– عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص: 275-277.

تتجنب الأخذ بعين الإعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين، وكذا أن أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تّقلل الأخطار وتعظّم الفوائد.[1]

ويتضح من خلال هذا أن دور القائد السياسي لا يكون إلا في تمثُّل هذه العقلانية أثناء عملية صنع القرار . وبالنسبة لكينيث والتز (Kenneth Waltz) فإن المناقشات حول الطبيعة الإنسانية بين المثالية والواقعية لاتهمه، وإنما ما يهم هو بنية النظام الدولي، كيف ترتبط الدولة بغيرها من الدول، وأكثر أهمية من ذلك هو القوة النسبية لها مقارنة مع الدول الأخرى.[2]

وعموما يمكن القول أن الطرح الواقعي الكلاسيكي يركز على نقطتين أساسيتين:

– للدولة دور مركزي باعتبارها منشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي، والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

– الدولة تعتبر الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية.[3]

ويلاحظ أن كلا الاتجاهين يعمدان إلى حصر المحددات أو المتغيرات التي تؤثر على السياسة الخارجية في النظام الدولي.

ويمكن التكلم عن ثلاثة اتجاهات فرعية ضمن الواقعية الجديدة:

أولا :الواقعية الهجومية: Offensive Realism: وأحيانا يطلق عليها الواقعية العدوانية تؤكد على أن العوامل النسقية تلعب دائما الدور الأهم، وترفض مطلقا دور العوامل الأخرى بما في ذلك الشخصية، تفترض أن الفوضى الدولية عامة هي على الطريقة الهوبزية، وهنا يكون الأمن نادرا، وبالتالي الدول تحاول تحقيقه عن طريق تعظيم منافعها النسبية.[4]

---

[1]– عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي :إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل**.رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسسم العلوم السياسية)، 2002، ص: 06.

[2]– عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في تفسير العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص:128.

[3]– عمار حجار، مرجع سابق، ص: 07.

[4]– أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص 388386.

ثانيا: الواقعية الدفاعية: ترى أن النظام الدولي هو أقل فوضوية، وأن الأمن هو أو على الأقل يمكن توفيره والدول تستطيع فهم هذا أو تعلمه مع مرور الوقت ومن خلال التجربة.[1]

ثالثا: الواقعية النيوكلاسيكية: Neoclassical Realism: تركّز على أن المتغيرات النسقية تشكل متغيرات مستقلة في السياسة الخارجية، ولكن هناك متغيرات أخرى إلى جنب الأولى، تدعى بالمتغيرات الوسيطة أو التدخلة وهي ذات طبيعة داخلية، وأول هذه المتغيرات هو إدراكات صناع القرار، والتي من خلالها تترشح أو تتصفى الضغوطات النسقية الدولية، أي أن الإدراكات هي واسطة بين هذه الضغوط النسقية وصناع القرار.[2]

ويبدو أن الواقعية النيوكلاسيكية تعترف ولو جزئيا بالدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية للفرد في التأثير على صنع قرارات السياسة الخارجية.

[1]- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص ص: 58-65.

[2]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص: 388-389.

خلاصة واستنتاجات للفصل الأول

تعتبر السياسة الخارجية لبلد جملة الأهداف السياسية التي تتحدد من خلالها كيفية التواصل بين هذه الدولة ومحيطها، وتتمحور هذه الأهداف بشكل عام حول حماية أمن الدولة وتحقيق مصالحها الوطنية، والفكرية، والاقتصادية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف عبر الطرق السلمية والتعاون مع الوحدات الدولية الأخرى، أو عبر الحروب والاستغلال واستخدام القوة. وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد؛ رئيس هذا البلد أو رئيس أو رئيس وزرائها وذلك حسب شكل النظام السياسي المتبع في البلد.

حاولت عدة مدارس وضع مفهوم السياسة الخارجية موضع التحليل والدراسة منذ عدة قرون، وإلى يومنا هذا وقد توصل الباحثون إلى فهمه وتحديد الطرائق والكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيقه كنظرية لكن بطرق فلسفية مختلفة، واختلفت وجهة النظر إلى السياسة الخارجية باختلاف وجهة نظر المدارس الفكرية. فظهرت الكثير من النظريات كالنظريات الوضعية، ثم البنائية التي تعتبر جسر الانتقال ما بين الوضعية والنقدية، ثم ظهرت النظرية النقدية، وسيتم عرضها عليكم ضمن المقالات القادمة.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر تحديد أساسيات وتوجهات السياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمر في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية، وقد تجلّت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى الهيمنة العالمية وفقا لمجموعة من المبادئ الأساسية التي لازمتها منذ الاستقلال ووجهت سلوكها الخارجي إلى يومنا، وهو ما سيتم توضحيه وفقا للمباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية؛
- ❖ المبحث الثاني: أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية؛
- ❖ المبحث الثالث: صنع القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي.

المبحث الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على الحفاظ على العديد من المصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أميركا كقطب مهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين، والتي تبني منها مختلف أهدافها وتحدد عن طريقها أهم أسسها واستراتيجياتها، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لما يلي:

المطلب الأول: المحددات الداخلية

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية والخارجية والجهات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة والتي لها دور وتأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، وتمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، وسنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

1- المحددات الدستورية (البنى الرسمية):

تتمثل في السلطتين التشريعية(الكونغرس)(والتنفيذية) الرئيس كمؤسسة، وهما الجهتين اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجي، لكن أي الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية ؟ من الناحية الدستورية نجد أن الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، وذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة ومطلقة عل ى أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس[1]، وكذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب والتفويض برد الاعتداء وإقرار الميزانية العامة للدولة، كما ُقيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين[2]، ومع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية وحسب.

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دوراً مهما وحاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة. فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية

---

[1]- محمد بن احمد المفتن، محمد سليم، مترجمان " **تفسير السياسة الخارجية** "، الرياض ، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 105 .

[2]- **وثيقة الدستور الأمريكي**، المادة الأولى القسم الثاني.

وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة والمرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية

وكثيرا ما أدت هذه المرونة في الدستور الأمريكي إلى صراعات وأزمات بين الرئيس والكونغرس، لعل أبرزها الحرب الكورية وحرب فيتنام حيث لم تكن معلنة من طرف الكونغرس المخول بإعلان الحرب بل حدثت نتيجة توسع سلطة الرئيس.

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة والخبرة المتميزة في شتى المجالات ، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم. وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية[1]، أولها الرئيس وهو عقدة القرار، ووزارة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي، ومجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، ووزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح التنفيذي منذ إدارة الرئيس Washington خاصة في أوقات الأزمات، فكانت الممارسة المستمرة والمتكررة لإدارة السياسة الخارجية سببا في تقوية سلطة الرئيس وتدعيمها في هذا المجالات وهكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس والرئيس، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ونتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازِنة والتي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر وذلك حسب طبيعة العلاقات والمصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها[2].

2– المحددات الداخلية غير الرسمية

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في مجتمع الأمريكي بصفة عامة ، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة .

---

[1] – هالة ابو بكر سعودي، " **السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي** "، 1997 -1973 بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2، جوان 1986، ص 102

[2] – المرجع نفسه، ص 102 .

وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها، فأحيانا نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن (الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط والمصالح، ...)، وأحيانا نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات (ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام. فنلاحظ أن هذا الجانب من جهات التأثير في السياسة الخارجية يتميز بالمرونة وعدم الوضوح من الناحية المفاهيمية، مما يستدعي منا تناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل علينا معرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى المجتمعية في المسرح السياسي الأمريكي، وذلك بما يناسب الإطار العام لموضوع الدراسة[1].

واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وهي:

أ .جماعات المصالح.

ب .وسائل الإعلام.

ج .الرأي العام الأمريكي.

2-1- جماعات المصالح

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.[2]و تتمثل بدرجة كبيرة في الجماعات المؤيدة لإسرائيل التي تؤثر في السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسة الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، وبينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها .

ومن أبرز هذه الجماعات كما أشرنا الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات قيام إسرائيل، وذلك من خلال تواجده في

---

[1]- هالة ابو بكر سعودي، **مرجع سابق**، ص 103

[2]- **المرجع نفسه**، ص104 .

العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، ولصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط.

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب والتي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية، حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل والولايات المتحدة[1]، هذا فضلا عن كونها قليلة العدد وأقل تنظيما.

2-2- وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة والقريبة والسريعة للاتصال بين الجماهير والساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء والنواب أنفسهم ويلقون خطاباتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين ا لحكومة والجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكون رأيا عام، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

وتتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة ، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة وخصوصا المستقلة منها بنشر فضائح السياسة الخارجية، وتعتبر فضيحة Watergate خير مثال على ذلك.

من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون وبشكل أساسي على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية وإضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب.فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي .لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاستغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياساتها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويكون رأيا مضادا لتوجهاتها[2].

[1] – فواز جرجس،"**السياسية الخارجية تجاه العرب " كيف تصنع ومن يصنعه؟ بيروت**، مركز دراسات الوحدة ،ط2 2000، ص 91 .

[2] – نانيس مصطفي خليل، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 127، 1997، مرجع سابق ،ص40 .

2-3- الرأي العام

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين والثانية انه مجتمع متنوع ، مما أدى إلى خلق نوع من السطحية وعدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير ومتعلقا بأزمات دولية خاصة، وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسة الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى.

وتثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشكلة بارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، وفعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى .

ويبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشر يلعبه الرأي العام ويتمثل في استطلاعات الرأي حول بعض القضايا، وأهم منه المشاركة في الانتخابات وبعض مؤسسات المجتمع المدني[1].

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض وعن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها ووظائفها المختلفة.و من الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية، وهناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية وغير الرسمية ، وهي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتف ق حولها وتعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، وتتضمن ثلاثة مبادئ:

- بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
- عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
- عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي والاجتماعي

[1]- هالة ابو بكر سعود ، **مرجع سابق**، ص 126.

[2] - أميمة جعفر عمر، "**السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر ، دراسة حالة التدخل الأمريكي في أفغانستان** " رسالة ماجستير غير منشورة، السودان جامعة الخرطوم ، 2006/2005، ،ص105

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية وغير رسمية مثل2

الكونغرس الذي يضم مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ومؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس ووزارة الخارجية والبنتاغون ومجلس الأمن القومي ومؤسسات الرأي والفكر التابعة للبيت الأبيض، والأفراد والمنظمات ووسائل الإعلام والجماهير ، كل حسب موقعه ودرجة تأثيره وطبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها[1].

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

تتكون المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية وفقا لعدة اعتبارات، يمكن توضحها وفقا لما يلي:

1- محددات البيئة الخارجية

بداية تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد والتغير المستمر وعدم الوضوح ، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها والتعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها. وعموما تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي يكون لها دور وتأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.فالنظام الدولي والإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات والقيم السائدة فيه والفواعل التي تتحرك ضمنه، وكذا سلوكات مختلف الوحدات المشكلة له ، يشكل جانبا مهما له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى. ويبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية[2].

فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع، أخطار ، تهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مدركة وعقلانية لدى صانع القرار، وفي مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا والأهداف الإستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية وذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي وغير الرسمي، ويصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي والجماهيري ومن ثم تمرير سياستهم وتوجهاتهم الخارجية ، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك.

ومن جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار، خاصة في حالات الاستقرار الدولي والإقليمي، وهنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة

[1] – هالة ابو بكر سعود ، مرجع سابق، ص 127

[2] – اسيا الميهي ،" **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية** "، السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997، ص 86 .

الداخلية، ويقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعا تجاه الأوساط الداخلية الرسمية وغير الرسمية، وتعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثالا مناسبا على ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي وزالت بذلك التبريرات الإيديولوجية والإستراتيجية وزاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم وتنفيذ السياسة الخارجية[1].

المبحث الثاني: أدوات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف فبدون تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

وتأتي أهمية أدوات السياسة الخارجية في كونها عاملا مؤثّرا في مسار السياسة الخارجية، ومحدّدا لسمات ومعالم تلك السياسة، فتوفر أداة معينة للسياسة الخارجية يقود إلي استعمال تلك الأدوات لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية، كما أن كثافة اللجوء إلي استخدام أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين مثل أن تتسم السياسة الخارجية بطابع عسكري نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية.

وبالتالي فإن أدوات السياسة الخارجية قد تركز على جانب وتهمل جوانب أخرى وفي عالم اليوم فإن الشئون الخارجية لا تعني فقط العلاقات الدبلوماسية أو العلاقات التجارية أو العلاقات العسكرية أو علاقات السلم والحرب.[2]

المطلب الأول: الأدوات العسكرية

وهو استخدام الدولة للقوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف المسلح، ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات، إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، إلي جانب عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، إلي جانب عقد المحالفات العسكرية، ويتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، وقد تتفاوت وتختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى وفقاً لما تمليه عليها ظروفها

[1]- اسيا الميهي ، مرجع سابق، ص 87 .

[2] - William R. Polk: “The Fundamentals & Foreign Affaires ” The University Of Chicago,Press, U.S.A, 1997. P. 3- 2.

وإمكانياتها في تحقيق الهدف المرجو، وتبعاً لذلك تتفاوت مكانة وقدرة الدول فيما بينها في المحيط الدولي وفقا لما تملكه من قوة وإمكانية للوصول إلى أهداف سياستها الخارجية والقدرة على تحقيقها في ارض الواقع، وتتراوح هذه الوسائل مابين الإكراه والقسر ووسائل الإغراء، بمعنى الترهيب والترغيب وغالباً ما يتم استخدام كلا النوعين من الأدوات دون الاقتصار على واحد منها، وبقدر تعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية فان أدوات التنفيذ لا تخرج عن نطاق استخدام القوة بشقيها, (الصلبة, القوة العسكرية والاقتصادية, و(الناعمة أو اللينة) (أن تحصل على ما ترغبه الدولة صاحبة القوة، لأن الآخرين يشاركونها في الرغبة في تحقيق ما تريد) وتعتبر الوسيلة العسكرية او التفوق العسكري احد أهم الأدوات. فالولايات المتحدة تعمد إلى توظيف ما تمتلكه من القدرات العسكرية الضخمة والمتطورة سبيلاً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتعول الولايات المتحدة بشكل كبير على الأداة العسكرية وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري ومنطلق ذلك هو كثافة اللجوء إلى الوسيلة العسكرية وتكرار توظيفها في سياستها الخارجية، إذ وجد (هيرمان) من دراسته لتكرار استعمال أدوات السياسة الخارجية إن إسرائيل والولايات المتحدة هي أكثر الدول توظيفاً للأدوات العسكرية، وقد تأخذ القوة العسكرية موقعاً متميزاً في الإستراتيجية الأمريكية العليا، ليس فقط بسبب إدراك الولايات المتحدة للتأثير الذي تحدثه هذه القوة فحسب، بل أيضا لأنها تمتلك اكبر ترسانة عسكرية في العالم حتى الوقت الراهن، واستخدام الوسيلة العسكرية يمكن أن نحدده في ثلاثة مجالات رئيسة وهي: [1]

1- الردع

كظاهرة سياسية دولية قديمة يعبر الردع عن تلك المحاولة الرامية إلى التأثير الجدي في أولويات أفضليات حركة احد الأطراف وعلى نحو يتماشى مع مصالح طرف ثان يرتبط مع الطرف الأول في وقت محدد بعلاقة صراع، فالردع يجسد إستراتيجية سياسية ذات أدوات عسكرية تنطوي على ربط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري، وفي العصر النووي يعد الردع الجانب الأهم من جوانب الإستراتيجية المعاصرة ، إذ ساد لفترة طويلة منطق الفعل السياسي الأمريكي وعليها بنيت الترسانة الضخمة التي جاءت نتيجة للحرب الباردة وسباق التسلح النووي، وبالنسبة للولايات المتحدة يعكس الردع جانبين.[2]

---

[1]- إبراهيم نافع،"**انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**"،مؤسسة الأهرام،القاهرة،2003، ص 08.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 08-09.

1-1- الجانب الايجابي: الذي يعني التلويح بإيقاع العقاب على الخصم بقصد التأثير في سلوكه وخياراته.

1-2- جانب الإرغام. وهو الدفاع الذي يتضمن استعمال جملة من الإجراءات لأغراض صد الهجوم المعادي والتقليل من حجم الإضرار الناجمة عنه وبصورة عامة نجد أن الولايات المتحدة عمدت إلى توظيف الردع كوسيلة لتنفيذ سياستها الأمنية وقدرتها على التوظيف بعوامل متعددة أهمها كانت الإمكانيات العسكرية الكبيرة، فخلال الحرب الباردة عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف الردع كمرتكز لسياستها الأمنية لاسيما مع الاتحاد السوفيتي السابق دون الاستعمال المباشر للقوة العسكرية، وبعد انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي التزمت الولايات المتحدة بمبدأ الردع الاستراتيجي الذي يعد الوسيلة الأكثر ضمانة للأمن.

2- التدخل

تشير كلمة التدخل بمعناها الواسع، إلى الفعل الخارجي الذي يؤثر في الشؤون الداخلية، ويعرفه بشكل دقيق "جوزيف ناي بأنه "مجرد واحد من سلسلة تأثيرات تتراوح بين الإكراه الواطي – الخفيف – والإكراه العالي – الشديد ، ويعرف " شارل روسو " التدخل بأنه: (تدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل أو خضوع معين، إن الدولة المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة (سياسية، عسكرية..الخ)لتراجع عن ما ترغب به، وبهذا المعنى فانه يعني نزوع إحدى الدول المستفيدة من مستوى التأثير الذي يتجه نحو التأثير في طبيعة الهياكل والتفاعلات القائمة في دولة أخرى تحقيقاً لغايات مختلفة، بالرغم من أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى هو مبدأ محظور على الصعيد القانون الدولي والعلاقات الدولية إلا أن الولايات المتحدة تلجأ إليه كوسيلة عسكرية لتنفيذ سياستها الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية بصورة مستمرة، إذ أكد وزير الدفاع الأسبق "سيس أسبين " ثلاثة مبررات للتدخل الأمريكي في الشؤون العالم هي حماية الأمن وحماية المصالح وحماية القيم ، وانطلاقاً من ذلك تتدخل القوات العسكرية الأمريكية لحماية المصالح القومية في حالات ثلاث.[1]

التدخل يضمن المصالح الحيوية الأمريكية بمعنى المصالح ذات الأهمية المحورية الدفاع عن إقليم الولايات المتحدة أرضا وشعبا وحماية أمنها القومي وازدهارها الاقتصادي، وتؤكد الإدارة الأمريكية أنها ستفعل أي شيء تتطلبه حماية تلك المصالح، بما في ذلك عند الضرورة الاستخدام المنفرد والحاسم للقوة العسكرية، وقد ظهر ذلك

[1] – غازي فيصل، " **السياسة الامريكية بين الهيمنة وتصدير العنف** " أم المعارف ، بغداد ، العدد 01 ، 1995 ، ص 7

بوضوح بعد هجمات 11 أيلول 2001 على الولايات المتحدة ومن ثم القيام بتدخل عسكري (حرب) ضد الإرهاب ، ولكنها تؤثر بشكل هام في رفاهها الاقتصادي، في مثل هذه الحالات تقوم باستخدام القوات العسكرية فقط إذا كانت تعزز المصالح الأمريكية، وكانت تمتلك القدرة الملائمة لانجاز غاياتها، مثل تدخل الولايات المتحدة مع الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في الخليج عام 1990-1991 من اجل المحافظة على حرية الوصول إلى احتياطات النفط دون معوقات ومنع امتلاك أسلحة دمار الشامل من قبل دول غير جديرة بالثقة ودعم نظام دولي يستند إلى حكم القانون.[1]

إذن ورغم المخاوف التي أبدتها بعض الدول إزاء إمكان استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لمبرر حماية حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن التدخل الإنساني أصبح أكثر ارتباطاً بإقرار مجلس الأمن له في البوسنة والصومال وهايتي ورواندا، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون والكونغو وهكذا فان النقاش لم يتمحور حول ما إذا كانت حماية حقوق الإنسان تعد مبررا مقبولاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بل فيما إذا كانت هذه التدخلات تقتضي الرجوع إلى مجلس الأمن للحصول على ترخيص بذلك. وتتوافق حقوق الإنسان مع السياسة الخارجية الأمريكية ومع التقاليد الأمريكية, ومع كثرة الحديث عنها كمبدأ أخلاقي يبرر التوسع والاتجاه العالمية، وقد سيطر هذا الاتجاه على السياسة الخارجية الأمريكية مما جعلها تتورط وتتدخل خارجياً لحماية حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية والديمقراطية إلى انه قد يتخذ هذا الدفاع عن الحقوق والأخلاق شكلا ايجابيا يتمثل في أنواع مختلفة من التدخلات الاقتصادية (فرض حظر اقتصادي على جنوب أفريقيا مثلاً) والتدخلات العسكرية الكثيرة، ويشير التاريخ الأمريكي بوجه عام إلى تجاوز حالات التدخل في الشؤون الغير حوالي 205 حالة خلال الفترة 1798-2002، وهناك حالات فيها تدخلت الولايات المتحدة منفردة وعدد من حالات أخرى تدخلت في الشؤون الدول الأخرى تحت غطاء الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تدخلت الولايات المتحدة في كوريا عام 1950 والدومينيكان 1965 وفي العراق 1991 وفي الصومال 1994، خلال الحرب الباردة كان تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مقيداً وبطيئاً لاسيما في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي أو مناطق النفوذ المشتركة، ولكن في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت القوة الوحيدة القادرة على التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم، خارج إطار الشرعية الدولية، وانطلاقاً من كل ذلك فقد تتبنى الولايات المتحدة سياسة انتقائية في تعاملها مع مصائر الشعوب وحقوق الإنسان وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق" جورج دبليو

[1] – حنان دويدار" :الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 ، يناير، 1997 م، ص 119.

بوش " بأن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تتدخل في كل الحالات التي تحدث في العالم وتدخلها في حال الحدوث، يجب ألا يكون متعارضاً مع مصالحها.[1]

3- الحرب

عرف " كلاوزفيتز " الحرب على أنها: (فعل عنيف يعتمده احد الأطراف بهدف أن يعلي إرادته على الطرف الآخر، ويدفعه إلى الانصياع إلى رغبته)، تؤكد التجربة التاريخية أن الولايات المتحدة بعد الحصول على الاستقلال استمرت في التوسع والحروب حتى وصلت إلى المكانة والهيمنة الدولية التي تتمتع بها اليوم، إذ كانت ولا يزال لا تتورع عن الدخول في حرب أن اقتضت مصالحها القومية ذلك، إذن فهي من أكثر الدول لجوءاً للحرب وزيادة على ذلك تلجأ الولايات المتحدة إلى توظيف وسائل أخرى لتنفيذ سياستها الخارجية وذلك بأجراء تسهيلات مالية تمنحها الولايات المتحدة إلى دول أخرى بغرض تسهيل حصول الدولة الممنوحة على أسلحة ومعدات ومواد وخدمات تمكنها من تدعيم أمنها وتحقيق الاستقرار.[2]

المطلب الثاني: الدبلوماسية

لقد كانت الدبلوماسية في الولايات المتحدة الأمريكية صورة لأنشطة التشكيلات غير الرسمية من أحزاب وجماعات ضغط ووسائل إعلام ,و التي تتواجد في نسيج المجتمع وتعبر عن قطاعات حيوية فيه تنخرط فيها الخارجية الأمريكية فيما وراء البحار ،بهدف رعاية المصالح القومية الأمريكية على الأصعدة الرسمية وغير الرسمية وتحسين صورة الولايات المتحدة أو تفكيك سوء الفهم الذي قد ينشا في الدول والمجتمعات المختلفة جراء الإصرار على تحقيق أمريكا لمصالحها في العالم وحزمها وصرامتها في انجاز ذلك عن طريق هذا النوع من الدبلوماسية.[3]

والملاحظ على هذه الدبلوماسية في الوقت الراهن هو تكريس معظم مقدراتها لتحقيق هدف تحسين صورة أمريكا وتفكيك سوء الفهم وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية أدركت الخلل في صورتها لدى العالم وهو الأمر الذي قد يؤثر بصورة كبيرة على سياستها الخارجية وأهدافها في العالم

[1]- ليلى نقولا الرحباني، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل**، (دمشق :منشورات الحلبي الحقوقية(، 2011 ، ص18

[2]- أحمد عادل عبد الحكيم، **حرب اللاعنف "الخيار الثالث"**، ط3، أكاديمية التغيير، 2013، ص 66.

[3]- نادية محمود مصطفى,**الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي**مقياس حوار الحضارات ,مصر جامعة القاهرة كلية الاقتصاد العلوم السياسية, 2007 ، ص 35.

ومع تصاعد العداء للولايات المتحدة الأمريكية في العالم في أعقاب هجمات سبتمبر والتي كان لها الأثر في العلاقات الأمريكية مع العالم خصصت الولايات المتحدة حوالي ألف مليون دولار لجهود الدبلوماسية ولكن بعد عامين من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى كسب عقول الشعوب عبر هذا نوع من الدبلوماسية أظهرت استطلاعات متعاقبة لقاس شعبية الولايات المتحدة في العالم خاصة في العالم العربي ،تواصل الهبوط إلى مستويات لم يسبق لها مثيل وصلت إلى حد تهديد امن أمريكا.

و هنا سرعان ما طلبت اللجنة الفرعية لتخصص الاعتماد في مجلس النواب الأمريكي برئاسة النائب فرانك وولف،من وزير الخارجية كولن باول تشكيل فريق استشاري لتقيم جهود الدبلوماسية الشعبية وتقديم توصيات لمجابهة احتواء تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

وتذهب الحقائق فيما يتعلق بجهود الدبلوماسية الشعبية خلال العامين الماضيين بل وحتى منذ الانفراج الذي أعقب الحرب الباردة والأحداث الدولية والأحداث التي ميزتها تلك الفترة إلى إخفاق في تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بقضايا دولية عالقة الاستثمار حول جهود الدبلوماسية الشعبية تفتقر إلى القدرات اللازمة في الأنشطة التي تقوم بها الجهات غير الرسمية لمواجهة الخطر الأمني وتعزيز علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم وهذا نابع من عدم الاستقرار السياسي والحرمان من الفرص الاقتصادية وشيوع التطرف خاصة في العلم العربي وفي هذا السياق ذكر رئيس اللجنة السفير جرجيان أن قصور جهود الدبلوماسية الشعبية الأمريكية في العالم أتاح لبعض المناطق المتطرفة بتعريف الأمريكيين بأنهم محتلون قساة القلوب والمتعصبين وغير متسامحين لاسيما في تعاملها مع أزمة العراق وعدائها للمسلمين وغير متسامحين في تعاملها مع أزمة العراق وعدائها للمسلمين ومواقف أخرى عبر العالم". [1]

و بما أن وزارة الخارجية الأمريكية ليست الوحيدة المسؤولة عن تحسين صورة أمريكا في العالم فبرنامج الدبلوماسية العامة موجودة أيضا كما سبق الذكر في هيئات أخرى غير رسمية كالمنضمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والوكالة الأمريكية للتنمية،حيث يشير التقرير أن هذه الهيئات تحوز على الجانب الأكبر من ميزانية أمريكا لتحسين علاقتها عبر العالم إذ تستحوذ على حوالي102 بليون دولار أمريكي كلها موجهة لتعزيز أنشطة هذه

[1]- أحمد يوسف أحمد ,ممدوح حمزة "،**صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**" .بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط2 أوت 2004 ص279-280

الهيئات كبرنامج التبادل الثقافي وبرامج الدبلوماسية بنسبة الشعبية بين عامين 2004 و2006 وذهبت النسبة الأكبر من الزيادة إلى البرامج الموجهة للعالم العربي ذلك أن جهود أمريكا لتعزيز علاقتها مع العالم العربي تواجه تحديات كبيرة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك استطلاعات رأي متعددة تشير إلى صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم تعاني كثيرا ،و على الرغم من الجهود المضنية التي قامت وتقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدبلوماسية الشعبية غير الرسمية في تعزيز علاقتها إلا أنها لم تسلم من النقد ،وكما يقول ديفيد اجتانيوس في مقال نشر بصحيفة واشنطن بوست أن ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية الشعبية هو إنها تريد من الشعوب العالم أن يخافوا منها وأن يرتعبوا من قوتها الضاربة وفي نفس الوقت أن يحبوها وهي درجة من مكيفالية لم يصل إليها ماكيافلي نفسه".

فمثلا إذا أخذنا قضية فلسطين فهي لا تزال هي القضية رقم واحد في العلاقات الأمريكية بالعرب وطالما أصرت الإدارة الأمريكية على تجاهل ذلك الملف والتصرف بانحياز كامل لدى الرأي العام العالمي والعربي ستكون ضعيفة.[2]

المطلب الثالث: نشر الليبرالية الأمريكية

لقد أصبح التفوق الجغرافي السياسي وممارسة القوة الفائقة في عصر الليبرالية الجديدة هما اللذان يكفلان الرفاهية، لكنها لا تكفل مستوى كافي من التنمية البشرية لكل المواطنين، وبهذا يظهر أن الفقر وعلى مستوى العالم هو القاعدة وأن الرفاهية هي الاستثناء، فتصير اللامساواة هي واحدة من السمات الهيكلية المميزة للعصر، وهذا ما يطرح السؤال:من الذي يسود العالم؟ وتصبح الإجابة الممكنة هي في أن هنالك ثالوثاً مزدوجاً يمسك بقيادة العالم ويعمل كنوع من السلطة التنفيذية العالمية، فعلى المستوى الجغرافي السياسي يتألف الثالوث الأول من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (إنجلترا) وفرنسا، أما على المستوى الاقتصادي يتكون الثالوث الثاني من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، وفي الحالتين تحتل الولايات المتحدة مركزاً يتمتع بسيطرة فائقة.[3]

[1]- أحمد يوسف أحمد، ممدوح حمزة "، المرجع السابق، ص 290.

[2]- المرجع نفسه، ص 285.

[3]- -الشطي إسماعيل ,"تحديات استراجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2009" ,المستقبل العربي العدد 289 ،2002، ص 52.

ظهرت السيطرة الأمريكية بعد سقوط سور برلين واختفاء وتفكك الإتحاد السوفيتي، وتجلت المفاجئة في الشرق لعقود من فرض سيطرة الدولة وظهور نظم تفتقر إلى الحريات وعلى اقتصاد السوق في نوع من عدم المعقولية المأساوية وبكل نتائجه المنطقية الظالمة، ويشار إلى أن سقوط الشيوعية من داخلها قد أدى بطريقة غير مباشرة إلى التفكك الأيدلوجي لليمين التقليدي وقاما بتكريس الليبرالية الجديدة باعتبارها المنتصر الكبير في المواجهة بين الشرق والغرب، فقد شهدت الليبرالية الجديدة اختفاء خصومها الرئيسيين مما ساعد بصورة إضافية على إنتشارها على مستوى العالم، وتحلم بأن تفرض تصورها للعالم من خلال اليوتوبيا الخاصة بها كفكر واحد على الأرض وبأسرها، إن هذا النموذج الليبرالي يدفع نحو تحويل الجميع إلى نموذج اقتصادي وحيد عن طريق ربط أجزاء من هذا العالم في شبكة واحدة، فتنشأ بذلك أنواع من العلاقات الاجتماعية الليبرالية التي تشكلها بالكامل شبكات، والنتيجة الطبيعية والمنطقية لذلك هي رفع منطق القدرة التنافسية إلى مستوى واجب طبيعي إلزامي للمجتمع، ويقود هذا المنطق إلى فقدان معنى العيش معاً أو المنفعة المشتركة.[1]

ويتضح ذلك على سبيل المثال بين ربط الكونجرس الأمريكي انضمام دول جديدة إلى حلف شمال الأطلسي الناتو وبين تحولها إلى الديمقراطية، كما حدث في عام 1999 لدى انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفينيا. وبالمثل فقد قدم أعضاء الكونجرس عددا من مشروعات القوانين والمبادرات المتعددة التي ربطت بين التحاق دول ما بكل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وبين إقامة هياكل ومؤسسات ديمقراطية، وكان آخرها قانون تقوية الحريات لأعضاء الناتو في عام 2007.

وقد أسس الكونجرس في عام 2006 صندوق الديمقراطية والذي توجه مخصصاته للعمليات الخارجية التي تهدف لنشر الديمقراطية. وقد تم تخصيص مبلغ 94.1 مليون دولار للسنة المالية 2006 للأنشطة المختلفة لدعم الديمقراطية، وخصص نفس هذا المبلغ في عام 2007. ووافق الكونجرس نهاية العام الماضي على تخصيص مبلغ 1.5 بليون دولار في عام 2008 لبرامج نشر الديمقراطي.[2]

والأكيد أن الإدارة الأمريكية، التي طرحت المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية بعد 11 سبتمبر، كانت تقدر أن أنظمة الاستبداد، والفساد، وأن الفقر والبطالة، تغذي نزعات التطرف والعنف، التي وصلت أقصاها في

[1]- محمد بوذينة، "أحداث العالم في القرن العشرين 1980-1989"، منشورات بوذينة، تونس 2000،ص 102.

[2]- ضياء رشوان،"**رأي الأقربين والحلفاء في السياسة الخارجية الأمريكية،**" للآفاق الحرة الإلكترونية،العدد2007،4839، ص 43.

11 سبتمبر، وأن هذه الأخطار تهدد مصالح الأمن القومي الأمريكي؛ وبعبارة لقد طرح المشروع كجزء من سياسة مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي. إن هذا لا يعني أن المشروع، لكونه أمريكيا وبدافع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، لم يكن يلتقي في الوقت نفسه مع طموح وأهداف القوى الديمقراطية الليبرالية، وسائر قوى الاعتدال والانفتاح، في المنطقة العربية.[1]

إذ تسيطر رؤية المحافظين الجدد على مشروع نشر الديمقراطية في العالم العربي وهي ترتكز بصورة جوهرية على اعتقادهم بأن إرساء نظام ديمقراطي في هذه المنطقة المهمة إستراتيجياً والتي تطغى عليها الأنظمة السلطوية الاستبدادية كفيل بتسريع نشر الوعي الديمقراطي في الدول المحيطة.[2]

ولقد تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في عدوانهما واحتلالهما للعراق بتحرير العراقيين من النظام ديكتاتوري وبنشر الديمقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان إلى جانب مبررات أخرى، لكن الممارسات الأمريكية في هذا البلد وماتلاها من انتشار للفوضى والعنف على امتداد التراب العراقي، وتسرب الصور المذلة والمهينة للأسرى العراقيين لدى قوات الاحتلال سواء الأمريكية منها والبريطانية، والتي بثتها مختلف القنوات الإعلامية، أظهرت مدى زيف هذه الذرائع وأبرزت الوجه الحقيقي المخجل والمفزع للاحتلال. كما كشفت حجم الهوة الفاصلة بين الخطابات والشعارات التي ترفعها (رائدة وحامية الديمقراطية في العالم) الولايات المتحدة، بصدد الحرص على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان بمختلف أرجاء العالم.

لقد تبين أن هذا الخطاب الذي رفعته الولايات المتحدة في العديد من المناسبات يحمل بين طياته العديد من الخلفيات السياسة، فهذه الدول التي تذرعت بتحرير العراقيين من غطرسة نظام البعث، هي نفسها الآن التي أغرقت العراق في جحيم من الفوضى والاضطراب.

وكامتداد لهذه الإستراتيجية الجديدة ومن خلال الدورة الأولى للكونجرس الحالي، قدم العديد من الأعضاء مشروعات قوانين خاصة بدعم الديمقراطية على المستوى الجمعي للدول وعلى المستوى الفردي أيضا. فقد أقر الكونجرس مشروع قرار تقدم به السيناتور توم لانتوس تحت اسم قانون التقدم الديمقراطي في فبراير 2007 بهدف

[1] – التقرير الاستراتيجي العربي ،" **الشرق الاوسط في ادارة جورج بوش**" ،مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام،2005،نقل عن الموقع: http://www.acpse.ahramp.org.eg /ahram/2001/1/1rarb84htmlتاريخ الاطلاع 2019/04/12

[2] – فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها** ؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو1998 ، ص37 .

مراجعة درجة التقدم في البرامج المختلفة وتقديم تقارير وافية حول البلدان غير الديمقراطية بهدف تقوية برنامج جديد أطلق عليه مجتمع الديمقراطيات ، وتوفير المخصصات المالية لهذا البرنامج في العامين 2008 و2009. وقدم نواب آخرون مبادرات خاصة بدول بعينها مثل: أوكرانيا وفنزويلا وأفغانستان وفيتنام وصربيا. [1]

ولدى الكونجرس برنامجه الخاص لتعزيز التشريعات في الديمقراطيات الجديدة، ممثلا في لجنة مجلس النواب للمساعدة الديمقراطية والتي تأسست في مارس 2005، كامتداد لبرامج الكونجرس السابقة لتعزيز الديمقراطية في التسعينيات وخاصة في دول شرق أوروبا، إلا أن واقع هذه الاستراتجيات، الممارسات التي لا يشك احد في انتمائها لجرائم حرب ضد الإنسانية تشكل خرقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وخاصة لاتفاقيات جنيف، ولا تتطلب فقط عزل المسؤولين المباشرين عنها وإبداء الاعتذار والأسف والإدانة بشأنها، بقدر ما تلزم تعريضهم لمحكمات صارمة رفقة المسؤولين الأمريكيين السياسيين منهم والعسكريين الذين دفعوا بهم للتواجد في بلد ضدا على كل القوانين والاتفاقيات الدولية.[2]

وبالتالي فان الإستراتجية الجديدة تعد تلاعبا بأسواق الشعوب التواقة إلى التحرر من الأنظمة المستبدة، كما أنها تتلاعب بمبادئ القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيات جنيف.

الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تكرس أن الديمقراطية مسموح بها، إنما فقط حينما تكون فيّ شكل ديمقراطية من الأعلى للأسفلّ حيث النخب التي تتواطأ مع مصالح قطاع الأعمال الأمريكي ومصالح الدولة الأمريكية تحكم بالسيطرة.

المبحث الثالث: صنع القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي

تهدف السياسة الخارجية لكل دولة بصفة عامة إلي حفظ استقلالها وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف فإن الأجهزة المسئولة في السياسة الخارجية في الدولة تضطلع بمسئولية صنع هذه السياسة، وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسئولون بهذا الصدد موقفًا يدخل في نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفًا إزائها أو سلوك لخصم ما يتطلب رد فعل تجاهه أو تنبؤ بحدوث أو وقوع

[1] – غازي فيصل ،**السيساسية الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف** ، ام المعارك ،العدد 1 ،1995،ص9

[2] – المرجع نفسه، ص 10.

حدث دولي هام يستدعي الاستعداد له، وتتم عملية صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي عبر مجموعتين تساهمان صنعه، من مؤسسات حكومية وغير حكومية، وسيتم توضيح ذلك وفقا لما يلي:

المطلب الأول: المؤسسات الحكومية

إن حديثنا عن المؤسسات الحكومية ودورها في صنع السياسة الخارجية سيكون حديثا من خلال الهيكل الأمريكي لمحاولة تنوع عملية صنع السياسة الخارجية من خلال:

إن أول خطوة يبدأ بها صنع القرار هي "مشروع القرار" حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع إلى السلطة التشريعية (الكونغرس) وفي الحكومة تبدأ فكرة المشروع إما بمبادرة من رئيس الحكومة أو من احد وزارته أو مستشاريه سواء نتيجة لمبادرتهم الذاتية أو نتيجة لطلب تقدمت به حكومة أجنبية [1].

وعادة ما يكون لرئيس الدولة دورا بارزا في صناعة القرار السياسي ويعتبر الرئيس الأمريكي المسؤول الأول عن وضع السياسة الخارجية ويخول الدستور لرئيس الجمهورية المبادرة في مسائل السياسة الخارجية خاصة فيما تضمنته المادة الثالثة البند الثاني من صلاحيات عمل اتفاقيات تعيين السفراء والوزراء والقناصل وغيرهم وان كان ذلك قد جاء مشروط بالحصول على مشورة وموافقة الكونغرس على أن الرئيس يمكنه من مواجهة التيارات المعارضة في الكونغرس إذا ما لزم الأمر .

وللرئيس مهام عديدة يمارسها بواسطة عدة أجهزة على رأسها الوزارة والمكتب التنفيذي للرئيس بالنسبة للوزارة فهي تضم مجموعة من الوزارات التي يعينون على رأسها ويقر مجلس الشيوخ اختيار الرئيس لسكرتيرين وله في نفس الوقت الحق في إقالة هؤلاء بلا قيد أو شرط .

ويساعد الرئيس الأمريكي في جميع المعلومات اللازمة وتنسيق وضع السياسة الخارجية أجهزة مختلفة على رأسها مجلس الأمن القومي ويضم وزارة الخارجية والدفاع ورئيس أركان الجيش ومدير الوكالة المركزية للمخابرات ويغذي المجلس بالمعلومات والبحوث والبدائل حول المشاكل السياسية والدفاعية فريق من المتخصصين يرأسهم مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي.

[1]- سمير كرم ، صناعة القرار في السياسة الخارجية ، نقل عن الموقع الالكتروني http:/ www.tomohna.net /vb/shouth read.php

المطلب الثاني: وكالة الاستخبارات (CIA)

نشأت هذه الوكالة في عام 1947 م ويتولى الرئيس تعيين مديرها بعد موافقة مجلس الشيوخ وتقوم وكالة المخابرات المركزية بثلاث وظائف رئيسية هي تنسيق كافة المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية التي ترد من وزارتي الخارجية والتي ترد من وزارتي الخارجية والدفاع وغيرهما من أجهزة المخابرات .

- تحليل وتقييم هذه البيانات .
- اطلاع الرئيس ومجلس الأمن القومي بالمغزى السياسي على ضوء تقييمها للبيانات.[1]

وتلعب الوكالة المركزية دورا هاما في السياسة الخارجية ويكون لها أحيانا وجهة نظر خاصة تختلف في أحيان كثيرة مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وتعطيها تبعتها المباشرة لرئيس الجمهورية مركزا متميزا في الجهاز التنفيذي الأمريكي. والوكالة المركزية ليست الوحيدة في مجال المخابرات فهناك وكالة الأمن القومي وتضم عددا من الموظفين اكبر من موظفي الوكالة المركزية في مجال التقاط المعلومات ثم تشكيله للمساعدة في خوض الحروب الباردة وقد كان التركيز الأساسي منصبا على الاتحاد السوفياتي وحلفائه الشيوعيين وقد ذهب صناع السياسة الأمريكيون إلى حد الاهتمام بالعالم الثالث بما في ذلك المنطقة العربية لجمع المعلومات والتحليلات التي كانت في كثير من الأحيان أن لم تكن دائما توضع في سياق إستراتيجية الحرب الباردة وقد ساهمت إستراتيجية الحرب الباردة في تعقيد المسالة فقد يؤدى أخطاء معلومات استخباراتية ضعيفة ومشوهة أحيانا إلى كوارث في مجال السياسة الخارجية الأمريكية .[2]

1- مجتمع المخابرات الأمريكية

هو مجموعة مكونة من 13 وكالة وهيئة حكومية تعمل في مجال أنشطة المخابرات المتنوعة ويرأس تلك المجموعة رئيس وكالة المخابرات المركزية ويعاونه هيئة إدارة مجتمع المخابرات ومجلس وكالة المخابرات المركزية، وكالة مخابرات الدفاع، وكالة الأمن القومي، مخابرات القوات الجوية، مخابرات الجيش، مكتب مخابرات البحرية، مخابرات وزارة الخارجية، مكتب التحقيقات الفدرالي، وC.I.A تعمل على المستوى القومي ويمتد نشاطها الأساسي خارج

[1] – جابر سعيد عوض مترجما،" **نضام الحكم في و.م.ا**"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية ،، القاهرة 1996 ،ص90

[2] – محمود خلف، " **الهيكل التنظيمي والمهام الرئيسة: أجهزة المخابرات الأمريكية**" مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر2003، ص 326.

الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل كل دول العالم وتنفذ كافة أنواع أنشطة المخابرات كافة المجالات وفي معظم دول العالم ويتوفر لديها، إمكانياتها، سواء كانت تكنولوجية أو مادية أو بشرية، كما أنها تحتوى على إدارات جغرافية متخصصة لكل إدارة إقليم جغرافي محدد يجيد لغة وثقافة ويعمل به عدد كبير من الخبرات المتخصصين في كافة المجالات بالإضافة إلى متابعة التطور العلمي والتكنولوجي لاسيما نظم التسلح ومتابعة أسلحة الدمار الشامل، كيف تنتج؟ كيف تذهب؟ وكيف تنتشر؟.

المطلب الثالث: المؤسسات غير الحكومية

وتشمل المؤسسات غير الحكومية ما يلي:[1]

1- جماعات الضغط والمصالح

تعمل جماعات المصالح على تحقيق أهدافها في التأثير على السياسة العامة للحكومة من خلال ممارسة الضغط على المسؤولين العموميين وهي تظم أفرادا لديهم اتجاهات وأهداف مشتركة بالنسبة لقضايا محددة يحاولون معا التأثير في قرارات الحكومة لتحقيق تلك الأهداف وذلك إما عن طريق:

- مقابلة المشرعين والموظفين العموميين.

- أو ممارسة الضغط على صانعي السياسة باستخدام أساليب غير مباشرة بما في ذلك وسائل الإعلام ويمكن تصنيف هذين الأسلوبين باعتبار احدها يشكل أسلوبا مباشرا والأخر غير مباشر.

1-1- الأساليب المباشرة

تتضمن التأثير على أعضاء المجالس التشريعية وجمع المعلومات في تقييم سلوك أعضاء السلطة التشريعية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية، ويتم التأثير على أعضاء المجلس التشريعي عن طريق "اللوبي" وهو يعرف بأنه ممثل لإحدى جماعات المصالح وتتقاضى أجرا على ذلك.[2]

وجاء مصطلح اللوبي من الممارسة التاريخية للمواطنين الذين يتصلون بالممثلين التشريعيين، أو الانتظار خارج الردهات لقاعات التشريع في سبيل إجراء المقابلات الخاصة مع المسؤولين الحكوميين، أو أحيانا القيام

---

[1]- عامر خضير الكبيسي ،**السياسة العامة مدخ لتطوير اداء الحكومات** ،(القاهرة:المنظمة العربية لمتنمية الإدارية، 2008)، ص ص 101-102.

[2]- جابر سعيد عوض، **مرجع سابق**، 91 .

بالشهادة أمام لجان الكونغرس أو الأجهزة التنفيذية، إلى جانب إقامة علاقات اجتماعية مع المشرعين بهد كسب ثقتهم وأيضا مناقشة ما يمكن تقديمه من إسهامات في الحملات الانتخابية مع المشرعين .

1-2- الأساليب غير المباشرة

تستخدم جماعات المصالح أساليب غير مباشرة للتأثير يتناول من خلال إقناع الجماهير بأهمية قضاياهم مثل الإعلانات في المجلات والصحف أو رعاية البرامج التلفزيونية والإذاعية.

إن جماعات الضغط تقر أي حد ما من أهم الوسائل التأثير على الرأي العام على الحكومة فمن خلال تحركات وتحليلات تلك الجماعات المتنافسة يتم التأثير على عملية اتخاذ القرار في النظام الأمريكي، فقد أصبح لجماعات الضغط دور رئيس كوسيط سياسي معبر عن الرأي العام خاصة أو 65% تقريبا من الشعب الأمريكي ينتمون بشكل رسمي لإحدى هذه الجماعات. ففي ظل الضعف النسبي للأحزاب وتفاقم شعور عام بعدم أهليتها بالثقة، تشجيع جماعات الضغط فرصة تمثيل مصالح الشرائح المختلفة مما يعوض عن إحدى نقاط ضعف النظام الأمريكي القائم على المثيل الجغرافي.[1] ويجمع بين جماعات الضغط والمصالح الأمريكية هذه عناصر من بينها الأعضاء حيث أن الأفراد عادة ما ينتمون لعدة جماعات ضغط مما يخلف نوعا من التشابك بينهم كما أن الأقليات المسيطرة لجماعات الضغط غالبا ما تنتمي لنفس الطبقة وان مصالحها السياسية والاقتصادية تتطابق لحد بعيد.[2]

المطلب الرابع: آلية صنع القرار

أن صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تتم من خلال عملية معقدة يشارك فيها العديد من الأجهزة الحكومية والأعداد الكبيرة من القوى ذات المصالح والأهداف المتباينة كما تتصف تلك السياسة أيضا بكونها تصاغ أمام أجهزة الإعلام ومشاركة الكونجرس والرأي العام وجماعات الضغط الخاصة، فالرئيس الأمريكي هو المحرك الأول لعملية اتخاذ القرار السياسي والمشرف على إدارة السياسة الخارجية بينما يعتبر الكونجرس الجهاز المسؤول عن تحديد الإطار العام لسياسة أمريكا الخارجية والجهة التي تقوم بتوفير المال اللازم لتنفيذها ونتيجة لتزايد اهتمام الرأي العام بالسياسة العامة للدولة وتراجع مصداقية الرئيس والكونجرس واتجاه المعارضة في كل الحالات تقريبا إلى

[1]- سليم بكر " **السياسة الامريكية والعرب** " شؤون عربية ، العدد 157 ، مارس 1992 ، ص 69 .

[2]- أسيا الميهي " **الراي العام السياسي الخارجية الامريكية**" ، السياسة الدولية العدد 127 ، جانفي 1997 ، ص 89

استغلال إمكانيات وسائل الإعلام لعرض وجهة نظرها، لم يعد بإمكان الرئيس تبني سياسة محدودة وممارستها لفترة طويلة دون استحواذ تلك السياسة على رضا الأغلبية الشعبية .

ويتمتع صانعوا القرار بنفوذ هائل في صنع السياسة الخارجية كما يزداد تأثير صانعي القرار على الرأي العام في أوقات الأزمات في حين يميل الرأي العام إلى الالتفاف حولهم في تلك الأوقات، ومن السهولة لمكان توصية الرأي العام إلى أن إدراك صانع القرار للرأي العام بعض ضوابط معينة على عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

[1]- محمد بن احمد المفتن ، محمد سليم، مترجمان " **تفسير السياسة الخارجية** "، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 105 .

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

إن محاولة فهم السياسة الخارجية الأمريكية والوسائل التي يمكن أن تتحقق من خلالها التأمل في التحديات الفكرية العديدة، واستمرار سيطرة السياسية الخارجية الأمريكية عبر العقود الخمسة الماضية، على الرغم من التغيرات العالمية الجذرية والأحداث الدولية السريعة، ومختلف الموضوعات التي تتحكم في المبادئ التي تحدد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بمختلف وسائلها، وكذا عامل العولمة والاحتواء والقوة العسكرية الضاربة والتدخل.كما تتسم السياسية الخارجية الأمريكية بالتغير واللااستمرارية، فمختلف التوجهات تشير إلى تحقيق وتغليب المصلحة القومية الأمريكية في نهاية المطاف والحفاظ على هيمنتها العالمية.

الفصل الثالث:

ملامح السياسة الخارجية الأمريكية

في منطقة الخليج

إنّ المميزات الجغرافية والإستراتيجية جعلت منطقة الخليج محل أطماع عديد الدول والقوى الإقليمية والدولية، حيث أن أهمية منطقة الخليج العربي بدأت تتصاعد بشكل أكبر تزامنا مع جملة التطورات الدولية،أبرزها صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على الساحة العالمية، حيث أصبحت عملية التخطيط الاستراتيجي ترسم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية كونها تتطلب مستوى عال من المرونة لمواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تجند مختلف إمكانياتها لتوجيه سياساتها الخارجية بالنظر لارتباطاتها بعدة ملفات على المستوى الكلي، كملف الحرب على الإرهاب والملف النووي الإيراني، الحرب السورية وعلاقتها بالصين وروسيا وما تمر به علاقاتها مع دول الخليج العربي ، بعد أن اتسعت مساحة الخلاف بين الجانبين لتشمل قضايا تمس جوهر الأمن القومي لدول الخليج، ابتداء بالملف النووي الإيراني، مرورا بالمسألة السورية، وانتهاء بمضمون السياسة الدفاعية الأمريكية الجديدة التي لن تكون دول المجلس بمنأى عنها. هنا يثار التساؤل حول مضامين السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي، وهل لدى الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية خاصة بأمن منطقة الخليج العربي، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

اعتبرت منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مفصلا استراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، حيث تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوربا والشرق الأوسط وغرب أسيا وجنوب شرق أسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي سابقا، الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الإفريقي.

بناء على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي، لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية،إلا واهتمت بالخليج العربي، وهو حال الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لخصوصية موقع الخليج التي جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط، وهوما سيتم توضيحه وفقا لما يلي:

المطلب الأول: تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج العربي

أولا: الموقع الجغرافي وأهميته

إن البيئة الجغرافية لأي نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النطاق، ومن ثم فهي تمثل إما إضافة أو خصما من مفردات القوة لذلك النطاق، فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة سياستها الخارجية، وبالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة دور الدولة الخارجي، فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، وتحدد — إلى حد كبير -ماهية التهديد الموجه إلى أمنها ومصادره.

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية، جعلا هذه المنطقة مطمعا للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، وصارت المنطقة محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز في جوفها أكبر نسبة إحتياطي من النفط العالمي، كل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة.

يقع الخليج العربي،جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا، وهو على شكل ذ راع بحري يتكون من منطقتين متصلين اقتصاديا وسياسيا وطبيعيا، هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها 2476000كلم، [1] والمنطقة المائية

[1]– قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت :شركة المطبوعات،9112 ، ص 09

الممثلة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها148.028 كلم، ويمتد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغ ربي عند دائرة عرض (30 درجة شمالا)، وخط الطول(56 درجة شرقا) إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض (56 درجة) ، وخط طول (19درجة) شرق،[1] وهو أحد بحار المحيط الهندي، يصل طوله إلى (165ميل بحري) وعرض يصل إلى حوالي (210-220 ميل بحري) داخل مضيق هرمز، والخليج عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل نسبيا يبلغ متوسط عمقه إلى حوالي (330 قدم) يزداد حتى يصل (360 قدم) بالقرب من مضيق هرمز، وتبلغ طول سواحله الغربية فتبلغ حوالي، وتبلغ طول سواحله الشرقية (3760 كلم) أي ضعف الساحل الشرقي وتطل عليه إيران بشكل أساسي، إضافة إلى القسم الشمالي الذي يشكل جنوب العراق وغرب منطقة عبريستان (الأحواز) ، وتعد منطقة الخليج من المناطق القليلة السكان في الوطن العربي قياسا بمساحتها وثروتها الهائلة وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها إيران، بينما تحتل البحرين المساحة اصغر بين دول النطاق الإقليمي الخليجي. [2]

ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.49 مليون كلم^2 ، وتتميز إيرانن عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومئتي كلم، تليها الإمارات، فالسعودية، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكا للسواحل البحرية على الخليج العربي، حيث لا تتعدى سواحله 15 كلم.

إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة، مما يضيف إليها مصدرا من مصادر القوة، ويجعل كل الدول الكبرى تسعى إلى كسب ودها وتتفادى الاصطدام بها بقدر الإمكان.

ويوضح الجدول التالي القدرات أو الإمكانات الجغرافية لدول النطاق الإقليمي الخليجي، متضمنا المساحة وطول الساحل البحري لكل منها على الخليج العربي.

---

[1] – أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، **أزمة الخليج الثانية و موقف السياسة اليمنية منها**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013-2014، ص 9.

[2] – الدول العربية المطلة على الساحل الشرقي هي: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، عمان.

جدول رقم (02): الإمكانات الجغرافية لدول النطاق الإقليمي الخليجي

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كلم)	المساحة كلم^2
الإمارات	800	77 ألف
البحرين	120	600 ألف
العراق	15	450 ألف
عمان	90	300 ألف
الكويت	200	17 ألف
قطر	380	11ألف
السعودية	550	2.2 مليون
إيران	1200	1.6 مليون
المجموع	**3355**	**4.47 مليون**

المصدر: عبد الخالق عبد الله، **النظام الخليجي**، **السياسة الدولية**، العدد 114، (تشرين ايول /أكتوبر ، 1993)، ص29 .

خريطة رقم (01): تبين الإمكانات الجغرافية لدول النطاق الإقليمي الخليجي

المصدر: *https://cdn.ida2at.com/media/2017/01/Map_1_20170116_TWIG.jpg*

إن وضع دول النظام الإقليمي الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، فدولة مثل السعودية مترامية الأطراف

نشأت بينها وبين معظم دول النظام الإقليمي الخليجي نزاعات حول الحدود، مثل النزاع مع كل من : إيران ، الكويت، العراق، الإمارات، اليمن، قطر، وسلطنة عمان.

وكذلك هناك النزاع القطري البحريني الذي حل قضائيا، والنزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث المغتصبة، والنزاع الذي ثار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان حول واحة البريمي.

بل إن هناك نزاعات داخلية نشبت بين الإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات، والنزاع العراقي الكويتي الذي انتهى بالغزو عام 1991م ، وكانت له نتائج وتداعيات سلبية ما ا زلت دول وشعوب المنطقة تعاني آثارها، وقبله النزاع حول شط العرب بين العراق وإيران الذي أسفر عن حرب دامت نحو ثماني سنوات ...الخ، وكلها من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية الخليجية أسهمت في حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة[1].

ثانيا: السكان

يمثل السكان أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء قوة الدولة العسكرية، وبخاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني.

والتوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية مطلوب، وإلا مثل التزايد السكاني عبئا ثقيلا على الاقتصادات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية من دون وجود حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية من دون رادع.

وتعتبر إيران أكبر دول النظام الإقليمي الخليجي من حيث عدد السكان، فتفوقها العددي وقوتها لا تضاهيهما أي قوة أخرى داخل النظام الإقليمي الخليجي، فهي تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وخمسة أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، أما باقي الدول الخليجية فأعداد سكانها لا تكاد تذكر بالمقابلة مع إيران، وتتوقع بعض المصادر أن يصل عدد سكان إيران عام 2025 إلى نسبة 67% من العدد الإجمالي لسكان النظام الإقليمي الخليجي، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان خلال الفترة 1995 – 2001.

[1]-يحي بن مفرح الزهراني، "تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 02،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص4.

جدول رقم (03): تطور عدد السكان في النطاق الإقليمي الخليجي

	عدد السكان	المواطنين	الوافدين والمقيمين الاجانب
اليمن	26.5 مليون نسمة [16]	26 مليون و254 الف نسمة	246 الف نسمة[19]
السعودية	27 مليون نسمة [17]	14 مليون نسمة[18]	13 مليون نسمة[18]
الامارات	8.2 مليون نسمة[14]	933 الف نسمة[14]	7 ملايين و266 الف نسمة[14]
قطر	1.6 مليون نسمة[13]	250 الف نسمة[13]	1 مليون و350 الف نسمة[13]
الكويت	4 مليون نسمة[15]	1 مليون نسمة[15]	3 مليون نسمة[15]
عمان	4 مليون نسمة[20]	2 مليون و232 الف نسمة[20]	1 مليون و767 الف نسمة[20]
البحرين	1.3 مليون نسمة[21]	568 الف نسمة[22]	745 الف نسمة[21]
المجموع	72.6 مليون نسمة	45 مليون و237 الف نسمة	27 مليون و374 الف نسمة

المصدر: إحصائيات 2016

https://modo3.com/thumbs/fit630x300/102832/1480714141/%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.jpg

وإذا تتسم القاعدة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي بعدم التجانس الديمغرافي، وتعاني اختلالا واضحا في التوزيع لمصلحة إيران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عددا وعتادا مثل العراق، كما جعل دولة مثل الإمارات العربية المتحدة عاجزة عن اتخاذ عمل عسكري مضاد لإيران لاسترداد الجزر الثلاث التي استولت عليها تلك الأخيرة، وهذا من شأنه أن يسهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الخليج

تبرز أهمية منطقة الخليج من قوة ثرواتها وموقعها الاستراتيجي، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لما يلي:

1- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج

شكل الخليج العربي عبر التاريخ منطقة إستراتيجية هامة، وازدادت أهميته بصورة أكبر إثر ظهور حركة الكشوفات الأوروبية في نهاية القرن الخامس عشر، واندلاع الصراع بين القوى الأوروبية للسيطرة على موانئه وجزره الإستراتيجية[1]، بهدف إحكام السيطرة على تجارة العبور. وبحلول القرن التاسع عشر أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة، وفرضت على القوى المحلية توقيع معاهدة السلام العامة (1820)، التي أسست لمنظومة أمنية

[1] – العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 م، ص47 .

تهدف إلى تأمين طريق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند، وقد أدى اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين إلى زيادة الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، التي تكتسب أبعادها بالدرجة الأولى من الأهمية الاقتصادية للمنطقة، وظهور منافسين لبريطانيا،على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار الأهمية الإستراتيجية الشاملة للخليج العربي، يأتي مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عُمان، ليمثل أهم و أخطر الممرات المائية في عالم اليوم،باعتباره ممرا تجاريا هامّا لناقلات النفط.[1]

تعتبر منطقة الخليج العربي منذ ظهور أول حضارة بشرية عليها، من الطرق المائية والبحرية المهمة وملتقى حضارات الشرق القديم، فإضافة إلى أهميتها الجغرافية والإستراتيجية فإنها تحظى بأهمية اقتصادية بالغة وثروات نفطية وغازية تعد مصدرا رئيسيا للطاقة في العالم، فقد ارتبطت منطقة الجزيرة العربية عموما بالتأثيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، كما أصبحت الدول المطلة عليه والمتاخمة له متأثرة بتغيرات الأوضاع الدولية أكثر من غيرها، ومن الناحية الجغرافية المجردة،تشمل هذه المنطقة كل من إيران و العراق، والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان التي تطل على الخليج، وجل هذه المنطقة تعتبر جزءا من الشرق الأوسط بالمفهوم السياسي الحديث .أو الشرق الأوسط الكبير وفقا للتسمية الأمريكية الجديدة .ومع إضافة إيران التي لها دور حيوي واستراتيجي في منطقة الخليج العربي،ظلت الرياض في الحقبة الماضية مفتاح الدول العربية الخليجية لكونها من الدول الرئيسة في المنطقة ولما تحظى به من أهمية فهي مهد الدين الإسلامي ومركز لأهم المناطق الإسلامية المقدسة والمكان الذي يقصده ملايين المسلمين كل عام.[2]

بالإضافة إلى مخزونها النفطي الضخم، يسجل التاريخ القديم والمعاصر على حد سواء طموح بعض القوى الإقليمية للسيطرة على الأراضي العربية في منطقة الخليج وما يجاورها.وهذا ما جسدته سياسات بعض القوى الإقليمية وبالذات إيران تجاه الخليج العربي، قبل سقوط الشاه وبعد قيام الثورة الإيرانية التي لا تزال ترى هي الأخرى بأن مجالها الحيوي يقع داخل المحيط العربي المجاور لها من الناحيتين المذهبية والإيديولوجية والجغرافية.

اعتبرت منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مفصلا استراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، حيث تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوربا والشرق الأوسط وغرب أسيا وجنوب شرق أسيا، ولا

---

[1]- طه عبد الحليم طه، **إدارة السيطرة على النفط، كراسات إستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2007، ص 331.

[2]- المنقور خليل إ براهيم ، **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة"** القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية، 2015م، ص 4.

تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي سابقا،الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الإفريقي .

بناء على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي، لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية، إلا واهتمت بالخليج العربي، نظرا لكون خصوصية الموقع جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط، فعبر الفرات نستطيع الوصول إلى البحر المتوسط، وعبر دجلة وتركيا نصل إلى البحر الأسود، وعبر إيران إلى بحر الخزر، ثم روسيا وأفغانستان.

وبحكم الموقع الاستراتيجي للخليج العربي أصبحت هناك أهمية عسكرية لمنطقة الجزيرة العربية استغلتها القوى الدولية والإقليمية لإقامة قواعدها العسكرية والبحرية لتأمين مصالحها الحيوية هذا فضلاً عن الأساطيل العسكرية القابعة في مياه المنطقة، نظراً لقربها من بؤر الصراعات الدولية والإقليمية كالوضع في العراق والإشراف على التطورات السياسية والعسكرية، وبالذات ما يخص الجهد الأمريكي لمراقبة البرنامج التسليحي التقليدي والنووي في إيران، والصراع العربي– الإسرائيلي والصراع الهندي – الباكستاني، وكذا قربها من المحيط الهندي ومن الدول المستقلة في جنوب روسيا . كل ذلك جعل لدول الجزيرة والخليج العربي أهمية كبرى،مما أدى إلى ربط أمنه بأمن القوى الخارجية التي ترى أن المحافظة على مصالحها في المنطقة هو امتداد مباشر لأمنها القومي في تجلياته الداخلية والخارجية.[1]

إنّ المميزات الجغرافية والإستراتيجية جعلت المنطقة محل أطماع عديد الدول والقوى الإقليمية والدولية، حيث أن أهمية منطقة الخليج العربي بدأت تتصاعد بشكل أكبر تزامنا مع جملة التطورات الدولية،أبرزها صعود الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الرأسمالي، والتي تبوأت مركز الزعامة الامبريالية،إضافة إلى دخول النفط العربي الأكثر تمركزا في بلدان الخليج العربية مرحلة الإنتاج والتسويق، وبشكل خاص إلى البلدان الصناعية في أوربا، الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وسواها، ولم تلبث الولايات المتحدة أن سجلت سبقا دوليا في مضمار علاقاتها مع دول الخليج، حيث أتت هذه العلاقة في إطار إستراتيجية أمريكية قائمة على التفرد والسيطرة.

[1]- خالد العربي، **الخليج العربي ماضيه وحاضره**، بغداد، 2003، ص 126.

2- الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الخليج

لدراسة وتقويم الأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية لمنطقة الخليج لابد من الإحاطة بالظواهر السلبية جميعها لتجاوزها ووضع العلاج لها، الظواهر الإيجابية جميعها لتشخيصها على حقيقتها ولوضع خطة مدروسة للانتفاع منها استثمارها استثماراً يهدف إلى زيادة قوة المنطقة وإعلاء مكانتها الدولية[1].

لقد انبنت الإمكانات الجيوبولتيكية للدول المطلة على الخليج العربي على عنصر المورد النفطي بشكل رئيس وتمحور التنافس عليه دون أن تملك أي دولة حتى الآن أو بالمدى المنظور إمكانية الاستئثار به فلا إيران ولا العراق استطاعوا ترجيح الكفة لصالحهم عبر عقود من التنافس والحروب على ثروات الخليج. لكن الآن وبعد الأخذ بالاعتبار عناصر القوة الجديدة المتظافرة في منطقة الخليج فإننا أمام تنوع في مصادر القوة واستعداداً جيبوبولتيكياً منبعه عناصر القوة التقليدية وأهمها هن الموقع الاستراتيجي البالغ الحساسية تدعمه عناصر-مدخلات القوة الجديدة .

عندما يتمعن المرء بخريطة منطقة الشرق الأوسط فإنه يقف على منطقة تعج ببؤر الأزمات الإقليمية وتولد لدى الباحث أسئلة حول مستقبل هذه المنطقة بعد تأكده من صعوبة استمرار الخريطة السياسية على ما هي عليه اليوم، والإنتقال باتجاه رسم مستقبلها على المدى المتوسط والبعيد[2] .

لا يفوتنا تأثير الروابط التاريخية والثقافية التي تحفز الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط التي تظل حاضرة ومؤثرة في المشهد الذي يفاعل بين الدول الكبرى في المنطقة وهي إيران وتركيا والدول العربية التي اختبرت انزياحات كبرى في التاريخ عبر سقوط وصعود الإمبراطوريات وتداول ميزان القوة وتمركزه عبر أحقاب زمنية متنقلاً بين إيران وتركيا والمنطقة العربية لفرض كل منها هيمنتها ونموذجها في الحكم والثقافة لنكون أمام عامل بالغ الأهمية في تجاوز الحدود على ما هي عليه اليوم وهو العامل الثقافي، ولعل لدول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية للعودية ونظراً لمكانتها وحجمها تكتنز استعداداً ثقافياً بالغ التأثير على دول المحيط العربي والإسلامي بما فيها إيران التي تحوي على مكون ثقافي وأثني قابل للتأثر بسياسات مجلس التعاون الخليجي وهنا تظهر إمكانية التأثير

---

[1]- يوسف مطلق العنزي، **رؤية إستراتيجية لتطوير التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية"**الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2015 م،ص 50.

[2]- جفال عمار ، **التغيير والاستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي** ، سلسلة دراسات دولية ، رقم 02 ، جامعة الجزائر ، ص .09

في الشعوب البلوشية والآزرية المتنازعة مع السلطة المركزية الإيرانية على سبيل المثال لا الحصر، وطبعاً الفئة العربية المضطهدة في إيران، مما يرفع من الاستعداد الجيوبولتيكي الخليجي العربي درجة على سلم الممكنات الجيوبولتيكية التي يمكن أن تلعبها دول الخليج. أما بالنسبة للدولة التركية التي تقلصت مساحتها عن الإمبراطورية العثمانية بأقل من صف مساحتها تقريباً فهي قوة إقليمية تملك ممكنات أن حليفاً قومياً محتملاً بمنطق الإعتماد المتبادل أمام المنافس الإيراني.

يبقى أن نلتفت مجدداً إلى العمق العربي للخليج في المشرق ومصر على حد سواء فسوريا ودول بلاد الشام تعتبر جسراً جغرافي يصل بين الدولة التركية الحليف الإقليمي المحتمل والخليج العربي لتتوسع الشريحة التي تمتد عليها الإمكانات الجيوبولتيكية للخليج وتضاعف من مفاعيلها وفق الممكنات التالية[1]:

– إيجاد مانع جغرافي للوقوف أمام المد الإيراني في منطقة المشرق العربي ووقف النزيف الإستراتيجي عند العراق مبدئياً .

–حرمان إيران من الولوج إلى البحر المتوسط عبر افقاده حليفاً في المشرق العربي سهل هيمنته أثناء رسم خيارات إستراتيجية تسقط البعد والعمق العربي من حساباتها لصالح إستراتيجية البحار الأربعة .

– إدراج منطقة الخليج في حسابات المعادلات الجيواقتصادية التي تربط بحري العرب والأحمر بالبحر المتوسط .

– بناء شبكة من الخطوط ضمن إطار جيو–سياسي جديد يكثف من الحضور الخليجي في بلاد الشام .

– كما يمكن توسيع دائرة المجال الحيوي في ضوء العلاقات المتميزة مع الباكستان ضمن خط جغرافي يصل بين الباكستان وأفغانستان وتركمانستان بهدف خلق تواجد سياسي واقتصادي على بحر قزوين.

بذلك يتحقق فضاء باستطالات جيوسياسية تتناسب مع الامكانات الجيوبولتيكية الخليجية ويكون التواجد على حافة المنطقة الأوراسية على مربع يصل قزوين بالخليج بالبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وبذلك يتحقق للخليج حلفاء محليين متعاونين في النظام الإقليمي (موسعاً) بمقابل التهديد الشرقي في المستوى الإقليمي . يتبقى على دول الخليج جعل الدول الإقليمية والعالمية أن تحسب على نحو دقيق إمكانيات تأثير وقوة الخليج العربي في مصالحها وأمنها الإقتصادي، لتفكر بشكل جدي أن لا تتجاوزها في صياغة الخريطة الجيوقتصادية وبالتالي

[1]– فؤاد طارق كاظم العميدي ، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي** ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، 2019/06/25 : http://validator.w3.org/check?uri=referer .

التحالفات الإقليمية، كما ومن ناحية أخرى على دول الخليج أن تفتح خياراتها الإستراتيجية على احتمالات إضعاف وتثبيط إمكاناتها الجيوبوليتيكية. آخين بالإعتبار الوجود العسكري الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم ومن ضمنها منطقة الخليج التي مازالت تحافظ عليه في إطار تثبيت مكانتها وهيبتها العالمية والمحافظة ما أمكن على استقرار الوضع الراهن دون أن تمانع من حدوث بعض الإنزياحات المضبوطة أو القابلة للضبط مستقبلاً كتكتيك لا يخل بتحولها الاستراتيجي على نحو جذري، وهذا يجعلها بحل من التزاماتها التقليدية. لذا كان لابد على دول الخليج أن تبتكر في الإدارة الإستراتيجية لمصالحها في ضوء الاستعداد الجيوبولتيكي لموقعها وإمكاناتها.[1]

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج

يعداكتشاف النفط يعد عاملاً رئيسياً وحيوياً في أن تحتل منطقة الخليج العربي مكانتها البارزة في جدول أولويات السياسة الاستراتيجية الغربية والأمريكية خاصة، إلا أن مسألة امن الخليج (كمفهوم ومتغير تابع) لم تبرز كمسألة محورية في السياسة الدولية، إلا منذ إعلان بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من شرقي السويس عام 1968م، حيث بدأ الحديث آنذاك عن "فراغ استراتيجي" وعن مستقبل الأمن في المنطقة، وخصوصاً بعد حرب رمضان 1973م، وما تبعها من حظر نفطي، مما زاد من درجة المخاوف والقلق لدى الدول الصناعية حول مستقبل أمن منطقة الخليج، ومنذ ذلك الحين اكتسبت مسألة (أمن الخليج) أهمية فائقة في الاستراتيجيات الدولية والإقليمية حتى وقتنا الحاضر، وقد تم تناول هذا الجانب بوجهات نظر مختلفة بما يتماشى مع مصالح وأهداف وتصورات منظري كل دولة لأمنها القومي ومصالحها المختلفة في المنطقة، وبحكم الموقع الاستراتيجي للخليج أصبحت هناك أهمية عسكرية لمنطقة الجزيرة العربية استغلتها القوى الدولية والإقليمية لإقامة قواعدها العسكرية والبحرية لتأمين مصالحها الحيوية، هذا فضلاً عن الأساطيل العسكرية القابعة في مياه المنطقة، نظراً لقربها من بؤر الصراعات الدولية والإقليمية كالوضع في العراق والإشراف على التطورات السياسية والعسكرية وبالذات ما يخص الجهد الأمريكي لمراقبة البرنامج التسليحي التقليدي والنووي في إيران، والصراع العربي -الإسرائيلي والصراع الهندي - الباكستاني . وكذا قربها من المحيط الهندي ومن الدول المستقلة في جنوب روسيا (قوس الازمات القادم)، كل ذلك وغيره جعل لدول الجزيرة والخليج أهمية كبرى، مما أدى إلى ربط أمن الخليج العربي بأمن القوى الخارجية التي ترى أن المحافظة على مصالحها في الخليج العربي هو امتداد مباشر لأمنها القومي في تجلياته الداخلية والخارجية، خاصة مع تنامي الأهمية الاقتصادية والتكالب على والموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز، ناهيك

[1] – فؤاد طارق كاظم العميدي ، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، الموقع السابق**.

عن أن أقطار الخليج العربي باتت تمثل الآن واحدة من أهم الكتل النقدية في العالم، بسبب وفرة مدخراتها المالية المتأتية من إنتاج النفط، إذ تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الرئيسة في إنتاج النفط في العالم، حيث يتم استخراجه من مناطق قريبة من سطح الأرض، كما تتميز آباره بغزارة إنتاجها، إضافة إلى نوعيته الجيدة، وقربه من مناطق الاستهلاك، كما أن خصائصه (إنتاجا ونوعية) يزيد من أهمية الخليج العربي بصفة عامة، كما تحتل منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية أهمية كبيرة فيما يتعلق بالاحتياطات الغازية المؤكدة والتي بلغت ما مقداره (25.793 تريليون متر مكعب) أي ما يعادل 16% من الاحتياطات العالمية لهذه المادة، وهذا ما دعا الدول الكبرى للسعي دئماً للتغلغل والتحكم في اقتصاديات وأسواق الأقطار الخليجية بغية الهيمنة عليها لإنعاش السوق الرأسمالية فيها بشكل خاص، سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق في العالم الثالث استيراداً للأسلحة في السنوات الماضية.[1]

ومن الناحية البشرية فإن الشعوب في بلدان الجزيرة والخليج (بما فيها إيران والعراق) تعد من الشعوب الشابة ويتزايد عددها بشكل سريع، في حين أن معظمها يعيش في ظروف حياتيه متدنيّة، فالبطالة ونقص العمالة تعدان من أكثر المشكلات اتساعاً في المستقبل.

1- مقومات القوة الاقتصادية لدول منطقة الخليج

لدى دول الخليج مقومات قوة متعدده ، يجب عليها استغلالها،فلقد بلغ الناتج المحلى الإجمالي لدول المجلس 1.6 تريليون دولار في عام 2014،وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي 33.5 ألف دولار،كما بلغت صادرات دول الخليج نحو 861 مليار دولار، أما واردات دول المجلس 476 مليار دولار خلال نفس العام.

ويعد من أهم نقاط القوة في اقتصادات دول الخليج هو انخفاض التضخم الخليجي ، فلقد انخفض التضخم الخليجي العام بصورة طفيفة من مستواه 2.1% في شهر أبريل 2016 ليصل إلى 1.9 % في شهر مايو 2016 مقارنة مع نفس الشهر من العام 2015.[2]

وقد ساهمت مجموعة "النقل" بأعلى مساهمة بلغت نسبتها 0.7% من إجمالي التضخم الخليجي العام 1.9%لهذا الشهر، تلتها مساهمة مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.3 % وكلا من مجموعة "الأغذية

[1] – **الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج، الموقع السابق.**

[2]– نيفين حسين، **المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية، المؤشرات والدلالات**، إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الرابع لعام 2016م، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 03.

والمشروبات"، "التجهيزات المنزلية" و"التعليم" بنسبة 0.2 %لكل منهم، وكلا من مجموعة "التبغ"، "الصحة" و"السلع والخدمات المتنوعة" بنسبة مساهمة بلغت 0.1% من إجمالي التضخم الخليجي العام، وعلى مستوى المجموعات سجلت مجموعة التبغ أعلى تضخم بلغ 14.6% ، في المقابل انخفضت الأسعار لمجموعة المطاعم والفنادق في شهر مايو 2016 م بنسبة0.7 % .أما بالنسبة لتأثير الدول في التضخم الخليجي العام فقد بلغت مساهمة المملكة العربية السعودية1.4% من التضخم الخليجي العام، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.15%، ودولة الكويت بنسبة 0.11% ، ومملكة %.البحرين بنسبة0.10 % ، ودولة قطر بنسبة 0.08 % ، وسلطنة عمان بنسبة 0.06%.

2- معدلات التضخم الوطنية في دول مجلس التعاون في شهر مايو 2016

مقارنة مع نفس الفترة من العام2015تراوحت بين 1.1 %في سلطنة عمان، 1.6% في الإمارات ، 2.6%في قطر ، 2.8 %في الكويت ، 3.7 %في البحرين و 4.1% في المملكة العربية السعودية، حسب آخر الإحصاءات الصادرة من المراكز الإحصائية الوطنية.

3- البنية التحتية لدول الخليج

إن دول منطقة الخليج تعتزم استثمار نحو 210 مليارات دولار في مشروعات البنية التحتية في الفترة ما بين عامي 2016 و2020 ومعظم هذا الإنفاق يأتي في إطار استعدادات دول مجلس التعاون لأكبر حدثين، وهما معرض "اكسبو 2020 " في دولة الإمارات، ومونديال 2022 في قطر.

أن منطقة الخليج تعيش ازدهارا اقتصاديا غير مسبوقا بسبب هذين الحدثين، فمعرض إكسبو، هو تجمع عالمي ينظم مرة كل 5 سنوات يضم مئات المشاركين بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، والشركات، ويضم فعاليات تستهدف تعزيز العلاقات الدولية، والاحتفاء بالتنوع الثقافي، وتقدير الإبداعات التكنولوجية .ودبي هي المدينة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب أسيا التي تستضيف معرض اكسبو العالمي[1].

المبحث الثاني: تطور السياسة الخارجية الامريكية اتجاه منطقة الخليج العربي

شكل احتلال العراق في العام 2003، نقطة انطلاق للولايات المتحدة الأمريكية في أتمام بسط هيمنتها على منطقة الخليج العربي مما أدى إلى تحقيق الأهداف وتأمين المصالح الإستراتيجية العليا لها في الخليج العربي عبر العراق وصولا إلى جعله نقطة الارتكاز الجديدة لتحقيق هذه الأهداف. وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

[1]- نيفين حسين، **مرجع سابق**، ص ص 04-05.

المطلب الأول: قبل حرب الخليج الأولى 1989

إن المرحلة الأولى 1989 من العلاقات بين البلدين مرحلة تقارب وتعاون والتقاء على كبح جماح الثورة الإيرانية العنوان الرئيسي لهذه المرحلة هي أنها مرحلة الحياد الأمريكي المعلن بين طرفي القتال، والتعاون السري، ثم الانحياز الصريح للعراق ودعمه عسكريا، على الرغم من انتقادات هائلة تعرضت لها الإدارة الأمريكية من جراء دعمها للعراق.

لقد أدت الثورة التي قادها الإمام الخميني في إيران 1979 والتي أطاحت بحكم الشاه، ثم بدء الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1989) إلى تغيير كبير في العلاقات الأمريكية – العراقية .

بالنسبة للولايات المتحدة، انتهت إستراتيجية الاعتماد على قوة إقليمية تناط بها مهمة حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتحددت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه الخليج فيما عرف "بمبدأ كارتر" الذي قدم الرئيس الأمريكي السابق أبعاده في مطلع عام 1980 بإقرار الولايات المتحدة حماية مصالحها بنفسها من خلال قوة للتدخل السريع في منطقة الخليج .

وبالنسبة للعراق، فنزولا على ظروف الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1989) وحاجته الماسة للدعم الأمريكي تآكلت الطاقة الراديكالية للنظام في الصراع العربي - الإسرائيلي وأعلن الرئيس صدام حسين قبوله بخيار الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية وهو موقف امتدحته واشنطن، كما أن علاقاته مع الاتحاد السوفييت تراجعت في ظل الرغبة السوفييتية في التقارب مع إيران وامتناعه عن تقديم الأسلحة للعراق بموجب اتفاقية الصداقة والتعاون ين البلدين.

تمثل الدعم الأمريكي للعراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية في خمسة أشكال:[1]

– أولا: الدعم المباشر الاستخباراتي والمعلوماتي والعسكري.

–ثانيا: الدعم من خلال حلفاء.

– ثالثا: الدعم من خلال فرض حصار على إيران لعدم استيراد السلاح.

– رابعا: السكوت عن جرائم العراق باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية.

– خامسا: التدخل المباشر لتعديل ميزان الحرب وأحيانا الهجوم المباشر على مواقع إيرانية. فعلت الولايات المتحدة ذلك في ظل إستراتيجية وسياسة لميزان القوى بين الطرفين، حيث اعتبرت الحرب فرصة لإضعاف الطرفين، ففي

[1] – **معتز سلام، العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979 – 2003**، من الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/ بتاريخ 29-04-2019، التوقيت 12:30.

الوقت الذي كانت تزود العراق بالأسلحة الحديثة لم تتردد في تزويد إيران سرا بالأسلحة عن طريق مصادر غربية عديدة منها إسرائيل نفسها وذلك في الفترة 1984 و 1987 وهي التي عرفت فيما بعد بفضيحة "إيران كونترا – جيت.

وفي عام 1987 تدخلت الولايات المتحدة مباشرة بعد أن هاجمت الزوارق الإيرانية السرية ناقلات البترول لدول الخليج. فدمرت السفن الحربية الأمريكية في إبريل 1987 رصيفين بتروليين عائمين تابعين لإيران وعندما تعرضت لها السفن الإيرانية أغرقت البحرية الأمريكية 3 مدمرات وأصابت فرقاطتين إيرانيتين أخريين[1] .

وفي صيف عام 1989 توقفت آلة الحرب الإيرانية – العراقية، وبدا أن انتصاراً عراقياً بدعم أمريكي قد تحقق، وأن ميزان القوة قد حسم بشدة لصالح العراق كقوة إقليمية رئيسية، في وقت بدأت فيه الولايات المتحدة تؤسس لاستراتيجية أمنية جديدة في الخليج بفعل نتائج هذه الحرب الإقليمية التي أكدت فشل استراتيجية توازن القوى التي اتبعتها على مدى عقدين سابقين، وبفعل توالي انحسار الدور السوفييتي المناهض للغرب الذي بدأ مع وصول غورباتشوف إلى الحكم في عام 1985 والذي أدى إلى مغادرة الجيوش السوفييتية أفغانستان في العام نفسه 1989 الذي شهد توقف الحرب الإيرانية - العراقية.

وفي مطلع العام 1990 بدأت ملامح الاستراتيجية الأمنية الجديدة في الخليج للولايات المتحدة تتكرس في القبول بوجود عسكري مباشر في المنطقة – طالما رأت في الماضي الابتعاد عنه – وبالتصدي لأي طموحات هيمنة من قبل القوى الإقليمية وهي تحديداً العراق وإيران، وقد وضح ذلك بشدة في توجيهات التخطيط للدفاع التي أصدرها وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (ديك تشيني) في يناير من العام 1990إلى رئاسة الأركان المشتركة والتي طلب فيها التوقف عن التخطيط لمواجهة غزو سوفييتي محتمل لاحتلال حقول نفط الخليج عبر إيران، وإلى التركيز على التهديدات الإقليمية التي تؤثر في إمدادات النفط في المنطقة وفي استقرار وأمن الدول الصديقة (المنتجة).[2]

المطلب الثاني: بعد حرب الخليج 1989-1999

أن النظام الدولي الحالي نظام انتقالي نحو نظام آخر لابد وأن يكون قائما على ثنائية قطبية سيكون طرفها الولايات المتحدة وأوروبا .وان كانت أوروبا تبدو صامتة حتى الآن على السلوك العسكري للولايات المتحدة فما

---

[1]– معتز سلام، **العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979 – 2003**، من الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/.12:45 بتاريخ 29-04-2019 التوقيت:

[2]– محمد صفوت الزيات، **الولايات المتحدة وأمن الخليج.. طموح المصالح وحدود القوة**، من الموقع:
http://araa.sa/index.php?view=article&id.14:00 ، التاريخ: 30-04-2019، التوقيت:

ذلك إلا أنها منشغلة ببناء(البيت الأوروبي)اقتصاديا ومتجنبة استنزاف طاقتها في متابعة تشييد قدرات إستراتيجية عسكرية موازية للولايات المتحدة ،كما أن للأحداث في العالم العربي صلة بمفاهيم النظام العالمي الجديد ووضع عقوبات الأمم المتحدة ضمن إطار النظام العالمي الذي ولد عقب تفكك الاتحاد السوفيتي

وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، إذ بفضل النظام العالمي الجديد وحده أحرز مجلس الأمن الدولي القدرة العملية على فرض العقوبات، وكانت الانقسامات بين الشرق والغرب قبل ذلك قد ضمنت أرضية مشتركة كافية لاتخاذ إجراءات من هذا القبيل، وأن القوى المحركة للعلاقات الدولية في ظل النظام الجديد لم تكمن من فرض العقوبات بل من تحديد طبيعية العقوبات ومحتواها وإمكانية استمرارها .وقد أنتج رد الفعل الدولي لاحتلال العراق للكويت في أغسطس 1990 م سبب للاهتمام بالصلات بين النظام العالمي الجديد والعقوبات.[1]

بدأ عقاب الأمم المتحدة الشامل للمدنيين العراقيين في أوائل أغسطس 1990 م بغزو العراق للكويت، وعندما فرضت الولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى حظرًااقتصاديا على العراق، وأعقبها العقوبات التي صدرت بتفويض من الأمم المتحدة، فقد أوحت الحقائق أن (الحرب ضد إيران) إنما نتجت من تحالف وثيق سابق مع الولايات المتحدة لترويض أية الله عن طريق تزويده - والمستعدة لتقديم العون للمجهود الحربي العراقي (1980 - 1988) بمعلومات المخابرات والتجهيزات العسكرية والدعم الحربي عن طريق الإغارة بالقنابل على الملاحة الإيرانية وغير ذلك من الموجودات الإيرانية في الخليج،كذلك قد تم دعم النظام

العراقي بواسطة تمويل ضخم من الكويت والسعودية بواسطة إمدادات المواد الحربية من جانب روسيا بريطانيا، فرنسا وكذلك من جانب الولايات المتحدة.

أما الهجمات الخطابية المتصاعدة المناهضة للعراق وسجل النظام العراقي في مجال حقوق الإنسان لم يكن أسوأ من بعض الدول الخليجية ولكن الولايات المتحدة مصممة على تصوير النظام العراقي على أنه شرير على نحو فريد، كما أن الولايات المتحدة كانت قد دعمت النظام العراقي في مراحل سابقة تميزت بالعنف الداخلي وكانوا يعدون العدة للهجوم الواسع على العراق.[2]

فالسياسة الأمريكية إزاء المنطقة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ومواقف الدول الإقليمية الكبيرة مثل إيران والعراق التي لا يمكن احتوائهماسياسيا دون دعم من جانب الحلفاء أو تطويقهما عن طريق دول الجوار حتى تضمن احتواء دول الخليج عن طريق دول الجوار، وتلعب السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج دوًرا مهًما في

[1]- جيف سيمونز، **استهداف العراق** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2003 ، ص 92 .

[2]- احمد السيد نجار، **تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمي**، السياسة الدولية العدد 102، أكتوبر1990، ص 137 .

فرض سيطرتها بالكامل على القطاع النفطي وعوائده المالية كخطوة إستراتيجية في استغلال هذه الثروة بالأساليب الاقتصادية التي يتزايد دورها في إدارة عالم ما بعد الحرب الباردة.

وتحاول الهيمنة النفطية على منطقة الخليج تحقيق هدفين للولايات المتحدة على المدى الاستراتيجي الهدف الأول استنزاف قدرة المنطقة وأعاقتها عن القيام بأي دور عالمي بسبب تعاظم الأهمية العالمية للنفط ، فتقبل من خلال التحكم في الإنتاج وتحديد الأسعار، وتتجسد الأمثلة التطبيقية لهذه الاستراتيجية في إغراق المنطقة بالسلاح وافتعال الأزمات الإقليمية التي تعتبر سوق رابح لهذا السلاح .مما يدخل المنطقة في سباق تسلح للدفاع نفسها من الأطماع البعثية وهذا نوع من السياسة تضمن لها تدفق النفط بصورة مستمرة وزيادة دخلها بطريقة غير مباشرة . والهدف الثاني من الهيمنة النفطية هو استمرار التفوق الاقتصادي للمعسكر الغربي في ظل النظام العالمي الجديد ، القائم على معايير القوة الاقتصادية التي تستمد من استمرار تدفق النفط دون اضطراب وبأسعار معتدلة وقد بدأت مؤشرات هذه الهيمنة بعد أزمة الخليج الثانية حيث أصبح الانفتاح الأمريكي على المنطقة والتحالف العسكري سمة بارزة في العلاقات الأمريكية ودول مجلس التعاون في الاعتماد الكامل على السلاح الأمريكي وخاصة دولة الكويت في أعقاب تحريرها.

أما السياسة الأمريكية في عهد بوش أكثسوءً ا للعرب والدليل على ذلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق بحجة امتلاكه صواريخ متوسطة المدى وأسلحة كيمائية، ولقد اشتدت الحملة على العراق بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية في29 -03-1990 قبضت على وسائل تفجير لقنابل نووية ، وباتجاه هذه الحملة اعتبر العراق دولة تهدد أمن إسرائيل والدول المجاورة ، وصرح الرئيس العراقي بأنه سيرد على الاعتداء باعتداء على إسرائيل بالسلاح الكيميائي وزادت بذلك الحملة وطالبت الولايات المتحدة العراق بتدمير المنشآت العسكرية والأسلحة الكيميائية.[1]

المطلب الثالث: بعد الحراك العربي 2011-2017

كشف لهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بوضوح المبدأ الأهم الذي يقف وراء هذه السياسة، وهو منع ظهور أي قوة إقليمية تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها، وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للمواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

[1]- محمد الأطرش، أزمة الخليج ، **المستقبل العربي**، العدد 155 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير 1992 ، ص21 .

1- الموقف الأمريكي من الثورة التونسية

انتهجت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما سياسة حذرة من ثورات الربيع العربي، منذ بداية اندلاعها في تونس، وقد أعلن الرئيس أوباما أن المبادئ التي ستقوم عليها السياسة الأمريكية في المنطقة ستكون العمل على تعزيز الإصلاحات، ودعم عمليات التحول نحو الديمقراطية من خلال برامج المساعدات التي ستقدمها الولايات المتحدة إلى بلدان الربيع العربي.

وأكد أوباما على الإصلاح الاقتصادي، من خلال الأسواق الحرة والشركات التجارية؛ حيث قرر أن يمنح تونس مساعدات مالية، وأن يسقط قدراً من الديون المتراكمة عليها، البالغة 14.8 مليار دولار عام2009 م[1].

2- الموقف الأمريكي من الثورة المصرية

مر الموقف الأمريكي من الثورة المصرية بثلاث محطات رئيسية هي:[2]

1- تفاجأت الإدارة الأمريكية من الأحداث والتطورات المتسارعة، وطالبت فيها النظام المصري والمتظاهرين بإبداء أكبر قدر من ضبط النفس، حيث طالبت النظام بعدم استخدام وسائل القمع تجاه المتظاهرين، مع مطالبة المتظاهرين بالالتزام بالتظاهر السلمي.

2- طالبت النظام المصري بقيادة عملية إصلاح سياسي واجتماعي خلال فترة انتقالية، بهدف الحفاظ على استقرار النظام في مصر لمنع التغيير السياسي المفاجئ داخل المنطقة العربية.

3- المطالبة بتأمين انتقال آمن ومنظم للسلطة من الرئيس مبارك لنائبه عمر سليمان، ولكن هذا الأمر لم يفلح حتى إعلان مبارك تخليه عن منصبه، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

وعملت الولايات المتحدة بعد ذلك على تشجيع النخبة العسكرية على السير في تبني نظام برلماني يتيح تداول السلطة بين الأحزاب، بشرط عدم المساس بواقع الجيش، والتزاماته تجاه الغرب والولايات المتحدة خصوصاً، وبالنسبة لمصر استمرار الالتزام بكامب ديفيد.

وقدم السيناتور جون كيري مشروع قانون تحت اسم "قانون التنمية والانتقال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" إلى الكونجرس يحدد شروط المساعدات والقروض الأمريكية لمصر خلال الفترة القادمة، والتي سترمي إلى تقوية القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، ومحاسبة الحكومات في الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، على

---

[1]- الغندور عبير، **ثورات الربيع العربي :السمات والآثار المترتبة على النظام الشرق أوسطي، مجلة (دراسات شرق أوسطية**، عدد 67 ، ربيع،) 2014 ، ص 20.

[2]- مي عبد المنصف، الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير، **الحوار المتمدن**، العدد 4046، 29-03-2013.

أن يكون التمويل مشروطاً بأن تلتزم الدولتان باقتصاد السوق ومبادئ الرأسمالية الغربية، وبمبادئ حقوق الإنسان، واحترام الديمقراطية والتعددية وقد أيدت الولايات المتحدة الرئيس الإسلامي محمد مرسي بعد انتخابه، وطالبته بالمحافظة على التزامات مصر الدولية، لكن الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، جعل علاقات مصر بالولايات المتحدة الأميركية تتسم ببعض البرود والتوتر، إلا أن كلا الطرفين حرص على تأكيد الطبيعة الإستراتيجية للعلاقة، واستمرار التعاون الأمني بينهما.[1]

ثالثا: الموقف الأمريكي من الثورة الليبية

قامت الولايات المتحدة في بداية الثورة بالضغط على مجلس الأمن لصدور القرارين1970و 1973 بشأن الحالة الليبية، ومضمونهما :إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، وقامت بترؤس حلف عسكري ضم عدداً من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من القذافي، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي. وبعد مقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية بعد أشهر على انطلاقها، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الثورة في ليبيا، فاستخدمت الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية، بسبب تخوفها من أن يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وسط الثوار الليبيين، وقد أثر ذلك على رغبة واشنطن في دعم الثوار الليبيين عسكرياً ، فقد رفضت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار؛ خوفاً من وصول هذه الأسلحة إلى يد تنظيم القاعدة، وإلى حين
التعرف على المعارضة الليبية جيدا.[2]

رابعا: الموقف الأمريكي من الثورة السورية

في بداية الثورة السورية، طالبت الولايات المتحدة الأميركية النظام السوري بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين، ووقف العنف .وبعد ذلك، انتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في18 أيار / مايو 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعددها من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، ثم فيما بعد اعتبرت الولايات المتحدة الرئيس السوري فاقدا للشرعية لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي ."وقد تطور الموقف الأمريكي بعد ذلك، إذ هدد النظام السوري باستخدام

---

[1]- كيري، الجيش المصري كان" يستعيد الديمقراطية "عندما عزل مرسي، 1 من أغسطس/آب، 2013 ، من الموقع:
http://ara.reuters.com/article/topNews.15:00 ، بتاريخ: 01-05-2018.، التوقيت:

[2]- سلامة، معتز، **التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي**، على الرابط:
www.alaraiya.17:00 ، بتاريخ: 01-05-2019، التوقيت:

القوة المسلحة ضد النظام بعد ثبوت استعمال النظام السوري للأسلحة الكيماوية ضد المعارضة السورية المسلحة، لكن الاتفاق الروسي الأمريكي على تجريد النظام من الأسلحة الكيماوية، وخشية انهيار مفاجئ للنظام السوري، جعلا الموقف الأمريكي يتراجع وتنظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الثورة السورية ومسارها المسلّح، وما قد يخلفه الحسم العسكر هي لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزية قوية .وتنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة على إسرائيل، نظرا لتشرذم المعارضة السورية، وبخاصة العسكرية منها، وغياب بديل ذي توجهات معقولة بالنسبة إلى الأميركيين ليحل محل النظام الحالي، لذلك اعتبرت الولايات المتحدة أن التنسيق مع روسيا في حل الأزمة السورية هو أقل الشرور.[1]

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية نحو دول الخليج العربي

تبني الولايات المتحدة الأمريكية مختلف استراتيجياتها في منطقة الخليج على انطلاقا من أسس براغماتية مبنية على أطماع اقتصادية بسبب ما تتوافر عليه المنطقة من كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وكذا من خلال تعزيز علاقاتها التجارية مع بلدان المنقطة، ويمكن التطرق لأهم الاستراتيجيات الأمريكية وفقا لما يلي:

المطلب الأول: الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية

منذ بداية الثورة اليمنية، دعا الرئيس الأمريكي أوباما نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إلى التحاور مع مطالب الثورة، ووقف العنف والأساليب القمعية، ومحاسبة مرتكبيها؛ واعتبرت واشنطن نظام صالح حليفاً إستراتيجياً لها في حربها على تنظيم القاعدة، فيما طالبته بعد ذلك بالبدء في نقل السلطة بعد وعد الثوار بمساعدة واشنطن في حربها على تنظيم القاعدة بعد تنحي صالح .وقد دعمت الولايات المتحدة المبادرة الخليجية التي تتضمن تنحي الرئيس اليمني واستلام نائبه للسلطة، وكانت إحدى الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية والمراقبة لتنفيذها.

وبعد الانقلاب المسلح على السلطة في سبتمبر/أيلول من العام 2014 ، الذي نفذه الحوثيون بالتحالف مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح في اليمن .أيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، والذي يساند الحكومة الشرعية .وقامت الولايات المتحدة بتأييد المملكة العربية السعودية في قيادة عاصفة الحزم ضد الانقلابيين لإعادة الشرعية والاستقرار لليمن .وهو ما زاد حدة التوتر في الشرق الأوسط، حيث انقسمت ردود أفعال دول

[1]- إبراهيم فريحات، **التدخل الروسي في سوريا**، هل يقلق أمريكا، الجزيرة نت، من الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions، بتاريخ: 29-04-2019، التوقيت: 12:06

مهمة على مستوى الإقليم والعالم؛ فدول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، باستثناء عمان، وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية بادرت إلى تدخل عسكري من خلال توجيه ضربات عسكرية ضد الحوثيين، كما دعمت دول أخرى مثل مصر والأردن والمغرب والسودان الضربات الجوية بقيادة السعودية، بينما عارض كل من إيران وروسيا التدخل العسكري ودعتا إلى حل سلمي عبر مفاوضات متعددة الأطراف.

وقد تعاملت الولايات المتحدة مع ثورات الربيع العربي وفقاً لإستراتيجية متدرجة بدأت بمحاولة احتواء الثورات العربية، ومسايرة تطلعات الشعوب العربية، وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني، ولتحقيق هذه الغاية ضاعفت ميزانية حماية مؤسسات المجتمع المدني من 1.5 مليون دولار إلى 3.4 مليون دولار.[1]

كما قامت بدعم العناصر الليبرالية التقليدية، والجديدة من الناشطين الذين قادوا حركات الاحتجاج، بهدف تجريد القوى الصاعدة من معارضتهم للهيمنة الأيديولوجية للولايات المتحدة، وتحويلها إلى براجماتية متكاملة تماما مع النظام الدولي القائم الذي تقوده الولايات المتحدة؛ وذلك باحتواء هذه النظم الديمقراطية الوليدة، وعدم السماح بتغيير كبير في السياسات، والاكتفاء بتغيير بعض رموز نظم الحكم .لكنها بعد أن شعرت بأنه من الصعب احتواء الثورات العربية بشكل كامل، بدأت تنتهج إستراتيجية جديدة تقوم على الإفشال الإيجابي للثورات، على أساس دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، من أجل تغيير أنظمة الحكم فيها إلى أنظمة أكثر اعتدالا وانسجاما مع الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، بطرق إيجابية تعتمد على التظاهر السلمي، وتتبنى مطالب عادلة.[2]

المطلب الثاني: الأزمة السعودية القطرية والدور الأمريكي

بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السعودية وإلقائه كلمة أمام زعماء 50 دولة إسلامية في الرياض وتوقيعه على عقود بيع السلاح إلى السعودية بقيمة 430 مليار دولار، عاد إلى الولايات المتحدة بغنائمه ليقدمها للشعب الأمريكي والشركات الأمريكية ربما ترتفع شعبيته، لكن بعد عدة أسابيع من انتهاء الزيارة للسعودية ظهرت إلى العلن أزمة بين دول الخليج وبعض الدول العربية والإسلامية من جهة ودولة قطر من جهة أخرى، وبدأت تنهال على قطر الاتهامات بأنها تمول الإرهاب والتنظيمات الإرهابية كـ"داعش" والقاعدة والحوثيين

---

[1]- الدجني، حسام، **أمريكا والثورات العربية**، من الموقع: ?http://www.alarabonline.org/index.asp، بتاريخ: 25-04-2019، التوقيت: 15:30.

[2]- دياب، أحمد، **الولايات المتحدة الأمريكية وتطورات الربيع العربي، مجلة شؤون عربية**، عدد 157 ، ربيع 2014 .، ص57 .

في اليمن، حتى وصل بالسعودية والدول المؤيدة لها لأن تقطع علاقاتها مع قطر وتفرض عليها حصارا بريا وجويا وبحريا.

ينشغل الكثيرون في العالم بتغيير الوجوه في الإدارة الأمريكية، وتطفو على أسطح شاشات الفضائيات الآمال الشخصية والأهواء، في محاولة لتكوين رأي مناصر لرؤية المحلل أو السياسي أو ما يطلق عليه الخبير، وقد طغى هذا الأمر بشكل كبير على العالم العربي بعدما انفردت واشنطن بالعالم في أعقاب الحقبة السوفيتية.

منذ التسعينات والانتخابات الرئاسية الأمريكية لم تنطفئ جذوتها. عامان نودع بهما الرئيس السابق وآخران نتحدث عن الرئيس القادم، تلك هى السنوات الأربع للرئاسة الأمريكية، وفي كل الأحوال تكون التغيرات في الوجوه مع ثبات كامل للسياسة الأمريكية تجاه ملفات الشرق الأوسط بصفة خاصة وإن اختلفت الأدوات، فلا فرق بين رحيل الجمهوري أو مجيء الديمقراطي، فالقرار في واشنطن لا يصنع في البيت الأبيض بل في دوائر صنع القرار التي لا تتغير ثوابتها، وما على الرئيس سوى اعتمادها بشكل بروتوكولي.

وحتى لا نذهب بعيداً عن فكرة المقال. الخطوات الأمريكية لإنهاء الأزمة القطرية، قد نختلف في التحليل، وقد يجانبني الصواب، ولكن لا نختلف جميعاً في أن السياسة لا تعرف "المستحيل". في الشهور الأخيرة للرئيس الأمريكي السابق أوباما، لم تكن علاقته بالرياض على المستوى المطلوب وكان يشوبها بعض "الفتور"، وظلت على تلك الحالة إلى جاءت الانتخابات الأمريكية بالرئيس ترامب، والذي كان يلقى كل الدعم من الخليج وبصفة خاصة السعودية أثناء حملته الانتخابية، ربما يرتبط الأمر بمصالح خاصة بين السعوديين وترامب "بيزنس"، فالجميع من أصحاب الأموال[1].

وما إن وصل ترامب للبيت الأبيض حتى أقيمت الأفراح في بعض الدول العربية في الوقت الذي احتشد فيه الآلاف من الأمريكيين في الشوارع احتجاجا على فوزه وطالبوه بالرحيل.

ظل ترامب عده أشهر يتخبط في التصريحات عبر "تويتر"، قبل أن يتم كبح جماحه، فقد قال في بدايه حملته الانتخابية إن الخليج يمتلك الكثير من المال ولا ينفقون سوى القليل، وبعد فوزه قال للأمريكيين إن كل شيء يجب أن يتم مقابل المال، وكانت أولى زياراته الخارجية للرياض، وتم استقباله بشكل أسطوري غير مسبوق، وبعد عودته لواشنطن غرد للأمريكيين بأنه جاء لهم بالكثير من المال والوظائف، ولم تمض ساعات طويله حتى نشب الخلاف وبشكل دراماتيكي بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر في جانب وبين قطر، وتوترت الأمور

[1]- نزار بوش، **الأزمة القطرية خلاف وهمي من صنع أمريكي...ما هي أهدافه**، من الرابط: https://arabic.sputniknews.com/radio_orientalists_club/، بتاريخ: 04-05-2019، التوقيت: 10:25.

ووصلت لمراحل تصعيدية غير مسبقو وتم حصار الدوحة براً وبحراً وجواً، وأيدت أمريكا بشكل غير مباشر، وسرعان ما عادت لتلعب دورها المعروف في إيجاد "الداء والدواء" في توقيت واحد.

فشلت كل مبادرات الصلح لأن واشنطن لا تريد ذلك، وما إن تدخلت تركيا وفتحت إيران مجالها الجوي، حتى عادت أمريكا لتعلن عن توقيع عقد توريد أسلحة لقطر بقيمة 13 مليار دولار، وبعدها يقوم وزير الخارجية الأمريكي وصانع السياسة الأمريكية "تيلرسون" بجولة في المنطقة ويوقع مع قطر المتهمة بالإرهاب من جانب دول المقاطعة الأربع "برتوكول لمكافحة الإرهاب"، وفي ظل تلك المجريات للأحداث تخفت الأصوات أمام السيد الأمريكي وتأتي بيانات دول المقاطعة "باهته"، ولا تحمل جديداً.

ثم يأتي تقرير الخارجية الأمريكية بشأن الحريات "الدينية" في العالم ليضع السعودية بجانب إيران وكوريا الشمالية ضمن أكثر البلدان التي تنتهك فيها حرية العقيدة، وهذا يدعونا لتساؤل مهم، هل عمليات الانتهاك هذه جديدة أم أنها إحدى أوراق الضغط القديمة التي تستخدمها أمريكا لترويض التابعين لها ولا أقول "الحلفاء"، فهل تريد أمريكا بعد صدور التقرير إنهاء الأزمة في الخليج بعدما حصلت على ما تريد من السعودية ومن قطر ومن الإمارات[1].

الواضح أن الحل الأمريكي لأزمة الخليج قادم، لأن أمريكا هى من تحرك "الدمى" في مسرح العرائس بالشرق الأوسط والشمال الأفريقي. عانت قطر بعض الشيء وأنفقت الكثير من الأموال لأن رصيدها يسمح بذلك، سوف تنتهي أزمة قطر وستكون هناك سيناريوهات جديدة لما بعد الحصار. لن تطول الأزمة وسيربح الرابحون وسيخسر من لم يمارسوا السياسة.

لقد زرعت أمريكا العلاقات الخليجية – الخليجية والعربية الخليجية بالوسائل والتقنيات التي تجعلها تدمر نفسها في الوقت المطلوب والتوقيت المناسب، فواشنطن لديها مخطط للمنطقة ما بين شرق أوسط كبير إلى شرق أوسط جديد، وها هى اليوم تجني الثمار، فالخليج بأمواله وقدراته أصبح مدينا لأمريكا، نعم أمريكا تريد تفكيك المنطقة وإعادة ترتيبها بالشكل الذي يتوافق مع خططها.

وفي نفس السياق يرى الكاتب رائد عمر العيدروسي، أن ما أسهل وأسهل على الرئيس ترامب أن يرغم الأمير تميم على الاستسلام وتنفيذ الشروط الخليجية الـ13، لكن الواضح أنّ الأدارة الأمريكية طلبت أو أملت على قطر لإدامة الأزمة واستمراريتها وديمومتها والإبقاء عليها لأجل إدامة الفتنة العربية ـــ العربية، وما يفرزه ذلك

1– أحمد عبد الوهاب، **الخطوات الأمريكية لإنهاء الأزمة القطرية**، من الرابط :

https://arabic.sputniknews.com/analysis/2017، بتاريخ: 04-05-2019، التوقيت: 11:05.

من دولاراتٍ مليارية خليجية تشدّ الرحال إلى امريكا! فعدا الصفقة السعودية — الأمريكية التي أعقبت القمة الإسلامية — الأمريكية والتي تجاوزت 400 مليار دولار لشراء طائرات أمريكية للمملكة، فعقدت قطر صفقة الـ12 مليار دولار لشراء مقاتلات F 15 من الولايات المتحدة!.

ونشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بحثاً تحت عنوان "أزمة العلاقات الخليجية– القطرية: في أسباب الحملة ودوافعها" جاء فيه: من المستحيل أن تقبل قطر بفرض الوصاية عليها بالتراجع عن سياستها المستقلة في ظروفٍ من التهديد وفرض العقوبات وشّن الحملات الإعلامية عليها بناء على فبركات، ويتطلب أيّ خروجٍ من الأزمة حوارًا بين أنداد، يجري فيه التفاهم على جميع القضايا، وليس بلغة التهديد وتقديم التنازلات.[1]

وتبقى نتائج الهجمة ومداها على قطر مرتبطة بنهاية المطاف بالموقف الأميركي، ومع أنه من الصعوبة تصور قيام دول الخليج الثلاث، إضافة إلى مصر، بالإقدام على قطع العلاقات مع قطر وعزلها من دون تشاور أو تنسيق مع الولايات المتحدة، وقد صّرح وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون بأن بلاده 'تشجع الأطراف جميًعا على الجلوس معًا ومعالجة هذه الخلافات، وعرض الوساطة لمساعدة الدول الخليجية على رأب الصدع، مشددًا على أنّ مجلس التعاون الخليجي عليه أن يحافظ على وحدته.

كما يبدو أن واشنطن سوف تظل تعارض أيّ محاولةٍ للقيام بما من شأنه أن يغيّر التوازنات الإقليمية التي تحرص على استمرارها في منطقة الخليج، خاصة أنها تحتفظ بأكبر قواعدها العسكرية، وربما ترى أنه ليس من المفيد كثيرًا الدفع، مثلًا، بحركة حماس للارتماء مجددًا في أحضان إيران، في حال اشتد الضغط على قطر.[2]

المطلب الثالث: السيناريوهات المتوقعة للموقف الأمريكي اتجاه المنطقة

على الرغم من أن إستراتيجية ترامب تتبنى وجهة النظر الخليجية بشأن إيران بشكل عام، والاتفاق النووي بشكل خاص، وتتجه لتحقيق كل المطالب التي طالما تبنتها دول مجلس التعاون بهذا الشأن، إلا أن دول المجلس ربما هي الآن أحوج ما تكون لتبني استراتيجيه بديلة أو رؤية تصحيحية لهذه الاستراتيجية لأجل حرفها قليلا وإبعادها عن محطة الحرب، التي قد تدفع إليها شخصية ترامب أو انحراف التعاطي المؤسسي الأمريكي، وهو أمرممكن على غرار غزو العراق 2003، ما قد يدفع بمنطقة الخليج إلى حرب إقليمية أخرى قد تذهب بثمار عقود الحقبة النفطية. فمهما كان من تقدير بشأن عودة العلاقات الاستراتيجية بين دول المجلس والولايات

[1]– أحمد عبد الوهاب، **الخطوات الأمريكية لإنهاء الأزمة القطرية، الموقع السابق**.

[2]– **الموقع نفسه**.

المتحدة، إلا أن هناك مستجدات سلبية ستظل قائمة ولا يمكن التقليل منها، رسختها حقبة الرئيس أوباما، وتجد جذورها منذ أحداث 11 سبتمبر.

1- خلفيات الموقف الخليجي من إستراتيجية ترامب

لم تكن ردود الفعل الخليجية على إستراتيجية ترامب مفاجئة مطلقا؛ فعلى الرغم من أن كل دول مجلس التعاون أعلنت حين إبرام الاتفاق في إبريل ويوليو 2015 عن موافقتها عليه وتمنياتها بأن يحقق الاستقرار وعودة إيران كدولة ''طبيعية'' إلى المنطقة، إلا أن أغلبها اضطر في وقته إلى إخفاء مآخذه وشعوره بالكمد من إدارة أوباما التي أهدرت مصداقيتها لديهم منذ اليوم الأول لها في الحكم. وجاء الاتفاق ليزيد من الشكوك الخليجية من هذه الإدارة التي لم تأخذ مخاطرهم الأمنية في الاعتبار عند إبرام الاتفاق.[1]

وعزز من ذلك خطوات ومؤشرات كثيرة، كرست الإحساس الخليجي بتراجع الضمانة الأمريكية بشأن أمن الخليج على نحو خلق أزمة وحاجًزا نفسيا تجاه إدارة أوباما، خصوصًا بعد الإعلان منذعام 2009 عن إستراتيجية الاستدارة شرقًا و''إعادة التموضع'' الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي على حساب منطقة الخليج، ومع تبني الإدارة الاستراتيجية ممالأة لإيران، وسياساتها إزاء أنظمة دول الثورات العربية في 2011، دون مراعاة للموقف الخليجي، وتراجع أسعار النفط على أثر جهودها في زيادة إنتاج النفط الصخري، وكل ذلك أدى إلى انهيار جسور الثقة في تلك الإدارة.

وبشكل عام، كانت النظرة الخليجية لإدارة أوباما أنها إدارة لا يمكن الوثوق بها، وأنها تستبطن شًرا بدول الخليج، ولأجل ذلك كان التوجه الخليجي السريع شرقًا وغربًا ويمينًا ويسارًا لأجل إبرام شراكات إستراتيجية دولية جديدة لضمان أمن الخليج، تفاديا لأزمة أمنية طارئة أو خلل استراتيجي مفاجئ.

ومنذ اليوم الأول للاتفاق النووي كان هناك الكثير من القلق لدى دول مجلس التعاون، وهو ما عبرت عنه النخبة المثقفة في الخليج بوضوح منذ لحظة إبرام الاتفاق وحتى الآن؛ فلم يؤد الاتفاق إلى تغيير في الرؤية الاستراتيجية السياسية أو المجتمعية لإيران في دول المجلس. فقد ركزت أغلب وجهات النظر في نقد الاتفاق على أنه لم يأخذ في الحسبان هواجس ومخاوف الدول الخليجية من إيران، وتعامل في المقابل، فقط، مع التهديد الذي تشكله إيران للغرب وهو المسألة النووية، وحتى في هذه المسألة فإنه فتح الباب لاحتمالات إيران النووية في المستقبل، بينما أهمل القدرات الصاروخية للجمهورية الإسلامية ولم ينتبه إلى الممارسات السلبية للحرس الثوري

[1]- معتز سلامة، **إستراتيجية خليجية بديلة لترشيد إستراتيجية ترامب**، من الموقع: http://www.accsu.com/?p=842، بتاريخ: 05-05-2019، التوقيت: 12:00.

وتدخلاته في دول الجوار سواء من خلال خلايا التجسس أو دعم جماعات العنف أو التأثير في المكون الشيعي بدول المجلس أو الدعاية التحريضية الهادفة إلى تصدير الثورة، وترك إيران في حالة من الحصانة الإقليمية والفجاجة السياسية التي برزت في ادعائها احتلال أربع عواصم عربية، جميعها ذات صلة لصيقة بأمن الخليج.

هكذا، اختلف الخليجيون مع أوباما حول أمرين أساسيين: **أولهما،** الاستراتيجية التفاوضية، التي عزلت المسألة النووية عن باقي حزمة الأخطار والتهديدات الإيرانية، وفصلت هموم دول الخليج عن الهموم الغربية، وعالجت الثانية دون أن تعر أي اهتمام للأولى. **ثانيهما،** الاختلاف حول شخص أوباما نفسه وسياساته، وهو الذي أصبح التعامل معه في السنوات الأخيرة له في الحكم من جانب الخليجيين في ظل فقدان ثقة كامل، الأمر الذي وضح في مؤشرات قليلة، منها مثلا غياب الملك سلمان وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عن قمة كامب ديفيد الخليجية الأمريكية، والذي اعتبر توبيخًا لأوباما، وعدم استقبال الملك سلمان لأوباما في مطار الرياض خلال زيارته للسعودية في إبريل 2016، خاصة مع استقبال العاهل السعودي –في الوقت ذاته– للزعماء الخليجيين في المطار.[1]

وبشكل عام، فقد انتاب دول الخليج الشعور بأنّ الغرب والولايات المتحدة الأمريكية قد بالغا في قدرات إيران النووية مما قاد الإيرانيين إلى استغلال ضعف المعلومات الغربية حول البرنامج واستخدام هذه الورقة لمقايضات سياسية وتحقيق مكاسب خارج إطار الملف النووي، وكان لدول الخليج الرغبة في إشراكها في المفاوضات، وكان لديها أمل بفشل الاتفاق، وهما ما لم يحدثا.

لكل ذلك، نظرت أغلب دول الخليج للاتفاق على أنه سلبي بالنسبة لهم، وعبروا عن القلق من أن يؤدي إلى تقوية شوكة إيران وتشجيعها على تعزيز نفوذها بالمنطقة، وأن يكون سببًا في تخفيف الضغط الدولي عنها، ما قد يمنح طهران مجالًا أرحب لتصدير الفكر الثوري وتسليح وتمويل وكلائها في المنطقة، حيث إن رفع العقوبات سيساعد إيران ويزيدها جرأة. كما اعتبر الخليجيون أن التقارب الإيراني الأمريكي سيكون على حسابهم، وأنه يعد بإمكان عودة إيران إلى ممارسة دور شرطي الخليج لحساب الولايات المتحدة والغرب. وكان الانطباع الخليجي الأساسي هو أن ''أوباما يبدي ميلا إلى الفرس، وإلى الحضارة الفارسية، دون أن يكون لديه الميل نفسه نحو دول الخليج العربية، وذلك ما عبر عنه أوباما نفسه عندما امتدح إيران وانتقد أنظمة دول المجلس. ولقد أسهم كل ذلك

[1] – **معتز سلامة،** إستراتيجية خليجية بديلة لترشيد إستراتيجية ترامب، **الموقع السابق.**

في تعميق مخاوف بعض دول مجلس التعاون من أن واشنطن لم يعد يعول عليها في مساندة حلفائها القدامى ومراقبة أنشطة الخصوم المشتركين.[1]

2- الخليجيون والاتفاق النووي 2015 (الغضب المكتوم)

من خلال رصد مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق النووي في إبريل ويوليو 2015، يتضح أن أغلبها لم يركز على نتائجه في المسألة النووية، وإنما ربطت دول المجلس ترحيبها به برغبتها بأن يؤدي إلى الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك ما برز واضحًا في مواقف كل من الإمارات والسعودية والبحرين؛ فدولة الإمارات التي كانت الأولى خليجيًا في إعلان موقفها من الاتفاق أكدت وفق مسئول لها أن الاتفاق "يمثل فرصة حقيقية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الإقليمية والدور الإيراني بالمنطقة"، داعية طهران إلى مراجعة "سياستها الإقليمية، بعيدا عن التدخل في الشئون الداخلية" للمنطقة.

أما المملكة العربية السعودية، فقد كان موقفها من الاتفاق أكثر ميلا إلى الخوف من جوانبه السلبية. فقد أكد مصدر سعودي مسئول، أن إيران –باعتبارها دولة جوار– فإن السعودية تتطلع إلى بناء أفضل العلاقات معها في كل المجالات، والمبنية على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شئون الآخرين".وأكدت على وجود آلية لإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال في حالة انتهاك إيران للاتفاق، وأنه في ظل هذا الاتفاق فإن على إيران أن تستغل مواردها في خدمة تنميتها الداخلية وتحسين أوضاع الشعب الإيراني عوضًا عن استخدامها في إثارة الاضطرابات والقلاقل في المنطقة. في حين أعربت الحكومة البحرينية عن تقديرها "للجهود الكبيرة" التي بذلتها مجموعة (5+1) من أجل التوصل إلى الاتفاق، وتمنت أن تشهد الفترة المقبلة "تغيراً نوعيا" في السياسة الإيرانية في اتجاه عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي.

أما قطر، فقد أكد وزير خارجيتها (آنذاك) خالد العطية أن بلاده تدعم الاتفاق الذي توصلت إليه إيران حول برنامجها النووي مع مجموعة (5+1)، معتبرا أن "الاتفاق ليس مهما للعالم فقط، بل للمنطقة أيضا"، مضيفا أن قطر كانت من أول الدول التي شجعت جميع الأطراف باستمرار على الوصول إلى حل سلمي بالحوار" للقضية النووية الإيرانية". في حين بعث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر برقيتي تهنئة إلى الرئيس الإيراني والمرشد الأعلى هنأهما بـ"الاتفاق التاريخي"، وتاليا في سبتمبر 2016 أفصحت الكويت عن نظرتها الإيجابية للاتفاق، مؤكدة أنه سيسهم في تخفيف حالة الاحتقان وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وعلى غرار قطر والكويت، رحبت سلطنة عمان بالاتفاق ورأت أنه يشكل "مرحلة أساسية ومهمة".

---

[1] – **معتز سلامة**، إستراتيجية خليجية بديلة لترشيد إستراتيجية ترامب، **الموقع السابق**.

ولم تؤد القمة الخليجية الأمريكية في كامب ديفيد مايو 2015 إلى تهدئة المخاوف الخليجية، ففي تلك القمة عمل الرئيس أوباما على تقديم ضمانات توحي وكأن لا شيء تغير في علاقات أمريكا بالخليج؛ فأكد نص البيان الختامي للقمة على شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لبناء علاقات أوثق في كافة المجالات، بما فيها التعاون في المجالين الدفاعي والأمني. ورغم التأكيد صراحة على أن"سياسة الولايات المتحدة – باستخدام كافة عناصر القوة لحماية مصالحنا الرئيسية المشتركة في منطقة الخليج وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفائها وشركائها، كما فعلت في حرب الخليج– هي أمر لا يقبل التشكيك، فلم يفلح ذلك في تهدئة المخاوف الخليجية.[1]

ولعل ذلك ما عكسته بيانات قمتي الرياض والمنامة الخليجيتين 2015، 2016، اللتين أكدتا تزايد شعور عدم الثقة بإيران وبالاتفاق النووي؛ فبينما كانت قمم دول المجلس السابقة على هاتين القمتين تتحدثان عن موضوع احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وعن العلاقة مع إيران على نحو يركز على ضرورة بنائها على حسن الجوار، وعن التمني بنجاح الاتفاق النووي، فإنه خلال بياني الرياض 2015 والمنامة 2016 برزت مخاوف دول المجلس الزائد، وحديثها المفصل عن تدخلات الحرس الثوري، ومخططات من جانبه تستهدف تنفيذ سلسلة من الأعمال الإرهابية في مملكة البحرين، واحتضان إيران وإيوائها للجماعات الإرهابية على أراضيها، وانتهاكها سيادة دول المجلس واستقلالها، ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها.

كما برزت مؤشرات عديدة على تزايد نبرة الرفض الخليجية من سياسات إيران، من ذلك مثلا الرسالة التي وجهتها دولة الإمارات وعشر دول عربية تتضمن: دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر والسودان واليمن والأردن والمغرب، إلى رئيس الدورة (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي عبرت عن القلق إزاء استمرار إيران في اتباع سياسات توسعية ومواصلتها القيام بدور سلبي في المنطقة، وتدخلها الدائم في الشئون الداخلية للدول العربية، وعبرت عن قلقها من الدستور الإيراني الذي يدعو إلى تصدير الثورة، معتبر ً ا أن إيران هي دولة راعية للإرهاب وأنها المتسبب في حالة الاحتقان وعدم الاستقرار في المنطقة.

في ظل ما سبق، تتضح خلفيات المواقف الخليجية الأخيرة من إستراتيجية ترامب، والتي جاءت في ظل أقصى فترة لوصول الغضب الخليجي المكتوم من طريقة معالجة إدارة أوباما للملف الإيراني إلى قمته؛ لذلك يمكن القول بأن إستراتيجية ترامب جاءت متوافقة مع مزاج خليجي غير ودي تجاه إيران، سواء بسبب بروز النتائج السلبية للاتفاق وعدم اتجاه إيران لمرحلة ''الدولة الطبيعية''، أو بسبب السياسات الإيرانية على الأرض التي

[1]– **معتز سلامة**، إستراتيجية خليجية بديلة لترشيد إستراتيجية ترامب، **الموقع السابق**.

ازدادت تدخلية من ناحية ممارسات الحرس الثوري في دول الجوار وبالإقليم، وثالثا من ناحية تفاعلات الأزمة القطرية، والسلوك الإيراني الذي لم يكن مطمئنا بالتحالف مع قطر، بما حمله ذلك من إمكانية تشكل محاور جديدة في المنطقة عابرة للمذاهب تقوم على دعم ورعاية تنظيمات ما دون الدولة السنية الشيعية لأجل الضغط على الدول القائمة.[1]

فهذه الإستراتيجية الجديدة لإدارة ترامب لا تأخذ فقط وجهة النظر الخليجية في الحسبان، بل إنها تتبناها تماما، وتتحرك أبعد من هموم اللحظة الخليجية، لتعود بالمسألة الإيرانية إلى الماضي البعيد ومنذ قيام الثورة، وهو ما يشير إلى أن إدارة ترامب لا تستهدف معالجة المخاوف الخليجية، وإنما إحياء مرارات الولايات المتحدة نفسها مع النظام والثورة في إيران، ما أشار إليه حديث الرئيس ترامب عن الأحداث الكبرى في العلاقات مع نظام الجمهورية الإسلامية، كحادث السفارة واحتجاز الرهائن الأمريكيين عام 1979أو حوادث الجنود الأمريكيين في لبنان عامي 1983 و1984. وتمثل العناصر الأساسية في الاستراتيجية نقاط ذات أهمية بالغة لدول الخليج، وهي التي تتضمن: العمل من أجل مواجهة أنشطة النظام الإيراني المزعزعة للاستقرار والداعمة للإرهاب في المنطقة، وفرض عقوبات إضافية على النظام لوضع حد لتمويله الإرهاب، والتعامل مع إقدام النظام على نشر الصواريخ والأسلحة التي تهدد جيرانه والتجارة الدولية وحرية الملاحة، ومنع النظام من الوصول إلى كل ما يمكن أن يجعله يمتلك سلاحًا نوويًا.وهذه باختصار جوهر مطالب دول الخليج التي تعلن عنها في بيانات قممها كل عام، وهو ما أعلنته بوضوح في قمتي الرياض والمنامة الأخيرتين، بل يبدو من لغة خطاب ترامب أنها تعود بالموقف مع إيران إلى مربع العداء الأيديولوجي والعقائدي، ولا تتعامل مع المسألة الإيرانية على نحو إجرائي يتأسس على مطالب وشروط على إيران تحقيقها على نحو ما سعت إدارة أوباما.

3- الإستراتيجية الخليجية لـ "تكميش إيران"وترشيد إستراتيجية ترامب

على الرغم من أن التعامل مع مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي وعدم حصر المشكلة مع إيران في المسألة النووية، كان مطلبا خليجيا في ظل إدارة أوباما، إلا أنه ربما يكون من الأنسب الآن لدول المجلس أن تبذل جهودها نحو ترشيد إستراتيجية ترامب، فإلى حد كبير، فإن إستراتيجية الرئيس الأمريكي مندفعة بشخصيته، وليس معروفا حتى الآن حدود التوافق أو النفور المؤسسي داخل إدارته، حول هذه الاستراتيجية، وهي أمور قد تأخذ

---

[1]- أميرة زكريا نور محمد طلحه، المركز الديمقراطي العربي، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي 2005-2016**، من الموقع: https://democraticac.de/?p=34475، بتاريخ: 06-05-2019: التوقيت: 11:50.

بالإستراتيجية مسارات أخرى مختلفة تماما. وعلى الرغم من الخطوط الإيجابية التي تتلاقى فيها الاستراتيجية مع مطالب دول الخليج، إلا أنه يتعارض معها أو يواجهها ثلاثة حسابات أساسية، ينبغي أخذها في الاعتبار:[1]

الحساب الأول، يتعلق بالتباين في الموقف الخليجي من إيران الذي وسعته الأزمة مع قطر. فقد عكست المواقف الخليجية من إستراتيجية ترامب مقدارا كبيرا من التباين في مواقف دول المجلس، ويتضح ذلك في أنماط ردود الفعل على الاستراتيجية، ففي الوقت الذي أكدت السعودية ''تأييدها وترحيبها بالإستراتيجية الحازمة التي أعلنها ترامب، مشيدة برؤيته في هذا الشأن والتزامه بالعمل مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة وعلى رأسها ''سياسات وتحركات إيران العدوانية''، وفي الوقت الذي أعلنت الإمارات دعمها بشكل كامل للإستراتيجية وجددت التزامها بالعمل مع واشنطن لمواجهة دعم إيران للتطرف والتعامل مع السياسات الإيرانية المقوضة للأمن والاستقرار، وفي الوقت الذي أعلنت البحرين ترحيبها بكل الجهود التي تهدف لمنع إيران من تمويل الميليشيات الإرهابية وبإستراتيجية الرئيس ترامب، وحرصت على التأكيد على أنها من أكثر الدول تضررا من السياسة التوسعية للحرس الثوري، فقد التزمت كل من قطر وسلطنة عمان الصمت تجاه الاستراتيجية، بينما لم تزد الكويت عن دعوتها إيران إلى ''بناء الثقة'' واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولم ينس المصدر الكويتي التأكيد على أن بلاده رحبت بالاتفاق النووي لحرص الكويت على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومع استمرار الأزمة مع قطر، تتجه إستراتيجية ترامب مع إيران لأن تدور مع دورة هذه الأزمة، وصحيح أنه يمكن القول إنه قد لا تتمكن دول خليجية معترضة من تبني سياسات مخالفة من شأنها إجهاض إستراتيجية ترامب، أو الاعتراض عليها علانية، لكنها لن تكون معها سياسيا، وهو ما ينال من الموقف الجماعي لدول المجلس، خصوصا إن دارت هذه الأزمة في دورة الصخب الإعلامي القطري مع كل من السعودية والإمارات والبحرين.[2]

الحساب الثاني، يتعلق بعدم القدرة على تحديد قوة ومؤسسية إستراتيجية ترامب. فعلى الرغم مما يبدو على الرئيس ترامب بشخصيته المميزة من قوة وجرأة، إلا أن هناك مساحة تختلط فيها الجرأة بالتهور، وهو ما يدفعه أحيانا إلى التراجع عن سياساته. واتجاه دول الخليج للتوافق مع شخصية ترامب من منطلق المصلحة السياسية

[1]- أميرة زكريا نور محمد طلحه، المركز الديمقراطي العربي، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي 2005-2016**، الموقع السابق.

[2]- محمد بن صقر السلمي،"**دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران**"، مجلة **دراسات**، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني العدد 1، 2015، ص 30.

والاستراتيجية هو أمر قد يكون مفيدًا، لكنه غير مأمون العواقب، خصوصا مع بوادر تشققات في إدارته تؤكد أنه لا يقف على أرضية صلبة، وهو ما برز في إدارته للأزمة مع قطر، لذلك من المهم أن تفكر دول المجلس في الموقف الداخلي لإدارة ترامب وأن تسعى لتنويع شبكة علاقتها مع مجمل المؤسسة الأمريكية لتستوثق من التبني المؤسسي الشامل لتوجه الإدارة. ومن المهم لدول المجلس أن تأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة لإدارته والشكوك بشأن إمكانية استمراره من عدمه، وأيضا من ناحية إمكان قدوم إدارة ديمقراطية تالية تتبنى مواقف مخالفة، وقد تتهم دول الخليج بأنها دفعت الرئيس الأمريكي لأزمة في السياسة الخارجية أو وظفت المال لإغراء الإدارة أو دفعها لحرب جديدة قد تمتد تأثيراتها لعقود. وإذا جاءت إدارة ''أوبامية'' جديدة، فإنها قد تعيد الاستدارة شرقا أو غربا وتترك دول الخليج لانتقامات الجار الإيراني في عصر مقبل، قد لا تستطيع فيه دول المجلس الإنفاق على معارك أو حروب جديدة في ظل تراجع عصر النفط. [1]

[1] - **أميرة زكريا نور محمد طلحه، المركز الديمقراطي العربي**، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي 2005-2016، **الموقع السابق**.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، يمكن القول أن ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تعمل على ازدواجية المعايير فهي حريصة دوما على تحقيق أمنها القومي بالدرجة الأولى، ثم أمن إسرائيل بالدرجة الثانية مهما كانت التحديات الإقليمية والدولية، وبما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلي، وهذا هو المبدأ الرئيسي الذي تتبناه أي غدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية.

كما أن ملامح السياسية الخارجية الأمريكية دائما وأبدا بحاجة إلى عدو خارجي تبرر به متخلف تدخلاتها بصفتها القطب المهيمن على الساحة الدولية، وارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا بالاعتماد على إستراتيجية معينة هي تأمين تدفق النفط ودعم إسرائيل ومواجهة منافسيها في المنطقة، كما سببت السياسة الأمريكية في الخليج العربي في إزدياد التطرف الإسلامي وتكوين الرأي العام المعادي لها في المنطقة، ويعتقد غالبية الناس في المنطقة بأن دعمهم للسياسة الأمريكية لم يكن مجدي، وأنها تغاضت عن حقوقهم بانحيازها لإسرائيل والأنظمة السياسة الغير ديمقراطية والتي تقوم بخدمة تلك السياسة على حساب مصالح شعوبها، ويمكن القول أن منطقة الخليج أصابتها لعنة الموارد، هذا بالنظر لما تعنيه من تسلط باقي القوى العالمية الدولية الأخرى، التي أصبحت ترسم مختلف استراتيجياتها على توازناتها في المنطقة، التي أصبحت بؤرة بامتياز لمختلف الآفات والحروب والتفكك.

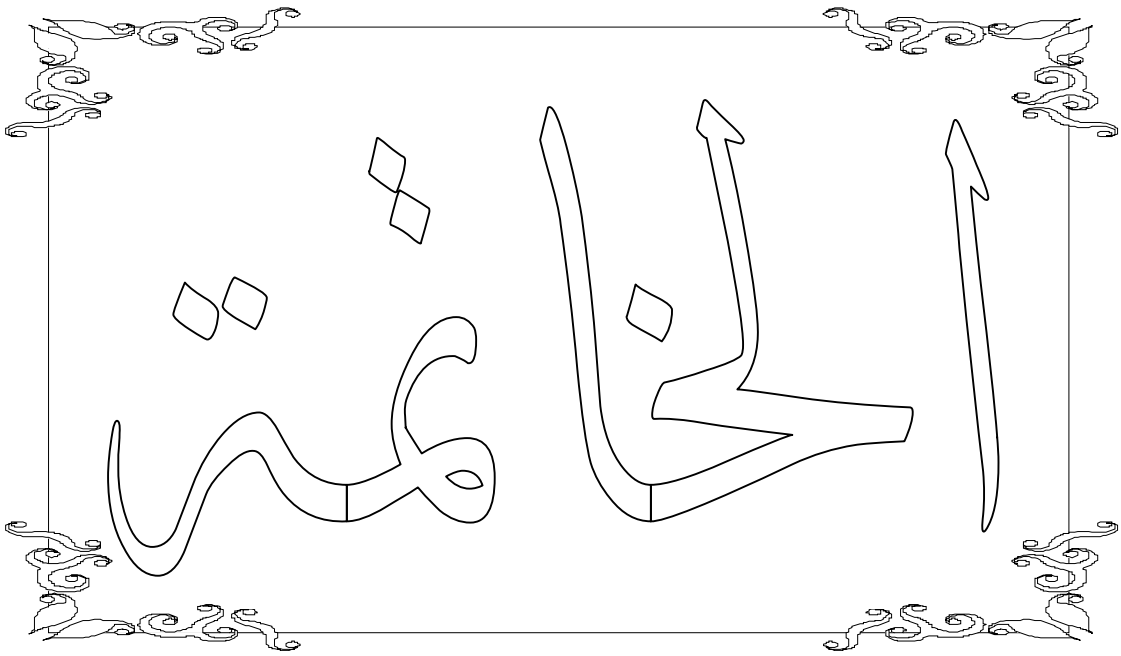
الثانية

لقد حاول باراك أوباما رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأميركية، وذلك عقب سنوات عاصفة من إدارة بوش، تركت الولايات المتحدة على شفا انهيار مالي ووسعت فجوة عدم الثقة والعداء بين الشعوب والمجتمعات الإسلامية والولايات المتحدة.

ولعل أهم المفاهيم التي يجب نلمسها في رؤية أوباما العالمية تكمن في أنه على عكس سابقه بوش، الذي اعتنق" أجندة الحريات"، قد أمسك عن طرح رؤية لسياسة خارجية توسعية، وفضل أن يلتزم بالاعتبارات العملية والظروف المتغيرة .فعندما سئل في نهاية فترة رئاسته الأولى في البيتالأبيض عن توصيف" مبدأ أوباما"، أجاب" :هو قيادة أميركية تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل؛ أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد والقدرات."

ولم تعتمد طريقة أوباما الجديدة على القيم الأخلاقية المجردة، أو القوة العسكرية الضاربة، بل على العلاقات والمصالح المشتركة مع الأمم الأخرى وقد ورثت إدارة أوباما العديد من الملفات الثقيلة والقضايا الساخنة على المستوى الخارجي وخاصة في منطقة الخليج العربي والتي من أبرزها:

- الوضع في أفغانستان، الوضع في العراق، الملف النووي الإيراني، التعامل مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ...الخ

وبالرغم من أن سياسة اوباما الخارجية كانت حذرة وتراكمية وليست تحولية، إلا أنها كانت تتمتع بإمكانات تحقيق نتائج نوعية، بالرغم من أن اوباما فشل في التعهد بالاهتمام الكامل بالمنطقة واستثمار رأس المال السياسي المحلي الثمين في ولايته الأولى.

ولا عجب إذن في أن عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية كانت أكبر فشل سياسي لأوباما إذ إن ظهور حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية القوية في انتخابات 2009 قد أوقف أية خطوات حقيقية نحو السلام . فنتنياهو وشركاؤه الأكثر تشددا في التحالف لا يعترفون بالحاجة إلى أية تسوية سلمية مع الفلسطينيين .وبالرغم

من أن نتنياهو التقى أوباما عدة مرات في واشنطن، إلا أنه رفض الاستماع إلى الرئيس الأميركي أو إلى وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون عن ضرورة تجميد الاستيطان.

ولم يستغل أوباما سلطته الرئاسية الاستثنائية، ولم يستغل الأحداث الطارئة في الخليج العربي، لتحقيق الأمل والتغيير في تعامل الولايات المتحدة مع هذا الإقليم .ونظرا لإعاقة جماعات المصالح الخاصة الراسخة، والإرث المتراكم من فترة بوش الابن، لم يكن أوباما قادرا على تحويل وعوده إلى سياسات ملموسة لأن إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة مارسوا تأثيرا كبيرا على صناعة السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

ويمكن القول بأن الرؤية الأمريكية لإسرائيل كانت ولا زالت على أنها قاعدة إستراتيجية لا يمكن مقارنة العلاقة بها بأية علاقة مع أي دولة عربية ولذلك فانه لا يمكن بأي حال من الأحول فصل الإستراتيجية الأمريكية عن الإستراتيجية الإسرائيلية لان عناصر التخطيط الاستراتيجي لكلا الدولتين متداخلة ومترابطة إلى حد الوحدة فالولايات المتحدة تؤمن تماما بالرؤيا الإستراتيجية الإسرائيلية وأن أمنها وسلامتها هو الذي يضمن استقرار المنطقة ، واستقرار المصالح الأمريكية بها.

وقد شهدت العلاقات الخليجية – الأمريكية في العام 2017م، العديد من مراحل التوتر على أثر تغير الخارطة السياسية بعد الربيع العربي، ودخول قوى جديدة ومعسكرات متضادة، وبروز فاعلين جدد من ميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية غير حكومية وانبثاق تحالفات جديدة على المستويين الإقليمي والدولي، ناهيك عن العلاقات الخليجية – الأمريكية التي لم تكن في أفضل مستوياتها في ظل إدارة الرئيس السابق – **باراك أوباما** – بسبب الخلاف حول الاتفاق النووي الإيراني، وإقرار قانون جاستا وملفات سوريا، والعراق، واليمن وغيرها من القضايا التي لا تزال تداعياتها ماثلة في المنطقة، فضلاً عن سلبية الموقف الأمريكي تجاه سياسات إيران العدائية في المنطقة وتجاربها الصاروخية، ومحاولة بسط نفوذها والتحكم في المعابر البحرية التي تمثل مسألة حيوية لدول الخليج، وأهم نقاط الاشتباك معها، ولا نغفل التدخل الإيراني العسكري الذي طال دول الخليج وفي القلب منها المملكة العربية السعودية التي باتت في مواجهة ليس مع أنصار إيران في العراق واليمن فحسب، وإنما مع إيران نفسها التي

بدأت تدخل على خط المواجهة المباشر، عبر أذرعها العسكرية في المنطقة وتعدياتها المتكررة على الأراضي السعودية.

وفي خضم هذه التحولات وانعكاساتها على دول المنطقة، وتوجهاتها الخارجية سواء في تفاعلاتها مع الأطراف الدولية الفاعلة، أو حتى على المستوى الإقليمي، أثيرت الكثير من الشكوك حول مدى التزام الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي، وملابسات تأخير الإدارة الأمريكية لعدد من القرارات المتعلقة بمبيعات الأسلحة لدول الخليج، وما الذى يتعين على الإدارة الأمريكية الجديدة إعادة تأسيسه في مجال التعاون الأمني وإطار ومعايير وأولويات مبيعات المعدات العسكرية والأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الملفات والقضايا العالقة حتى اللحظة .

وبالعودة لتقييم العلاقات الثنائية ما بين الخليج والولايات المتحدة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستراتيجية والطاقة، واجهت دول الخليج في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة مجموعة من التحديات، وعجزًا في الثقة في العام 2017م، لا سيما مع تصويت الكونغرس لتجاوز حق النقض الذي يتمتع به – **أوباما** –على قانون جاستا، مما عزز شكوك دول مجلس التعاون الخليجي حول بقاء الولايات المتحدة كضامن للأمن الإقليمي والاستقرار الإقليمي، وتزامنت هذه الشكوك مع سلسلة من الإجراءات والخيارات السياسية للولايات المتحدة من الملف السوري إلى صعود الإسلام السياسي إلى الاتفاق النووي الإيراني وانتهاءً بالتواجد الروسي في المنطقة.

وفيما يتعلق بالقضايا الأربعة، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مسارًا مختلفًا عن الولايات المتحدة، وإن كانت الاختلافات تبدو جزئية أو تقنية، إلا أنهما ينظران إلى الأمور من منظور مختلفحتى خلال مشاركتهم في الضربة الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ففي الوقت الذي تبدو فيه أولوية دول الخليج، وقف التوسع الإيراني بكافة صوره وأشكاله، سارعت الولايات المتحدة إلى إبرام صفقة نووية مجزية مع إيران فضلاً عن رفع العقوبات المفروضة عليها بمعزل عن التشاور مع القوى الإقليمية بشفافية كافية أثناء إجراء الرئيس الأسبق – **أوباما** –حوارات سرية تامة مع إيران مما تسبب بأزمة ثقة في السياسة الخارجية الأمريكية لتباين وجهات النظر وتضارب المصالح، وإن كان هناك قاسم مشترك بين دول المجلس وأمريكا، يتركز في مكافحة الإرهاب، الذي يأتي في طليعة استراتيجيتهما في السياسة الخارجية والداخلية من حيث تبادل المعلومات، وتجفيف مصادر التمويل، ووضع الخطط

والاستراتيجيات لمكافحته دعمًا للمصالح المشتركة، وهو ما لا يقل أهمية عن تعاونهما في مجال النفط والعلاقات العسكرية والاقتصادية والتجارية .

يطرح مفهوم التغير في كل رئاسة أمريكية جديدة، إشكالاً على مستوى حقل العلاقات الدولية، ويعزى بعض من هذا الإشكال إلى طبيعة الأفكار الفلسفية والتنظيرات السياسية لكل رئيس أمريكي منتخب ليس باتجاه بنية المصالح والمكاسب السياسية والاقتصادية التي يفترض العمل على تحقيقها أبان رئاسته فحسب، وكذلك تجاه السياسة الخارجية الأمريكية، وما تفرضه من إعادة توزيع أدوار ومهام القوى الدولية المؤثرة لتحقيق تلك المصالح والمكاسب، وتحت أي استراتيجيات أو أهداف أو سياسات أو شراكات، طبقًا لشبكة متداخلة ومتشابكة من المصالح والعلاقات الأمريكية والمنظومة الدولية على المدى المنظور والبعيد، وإن كانت ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية تظل ثابتة، ولا تغيير فيها بتغير الرؤساء الأمريكيين، كونها معنية بتحقيقالمصالح الأمريكية العليا من حيث تفردها بالقيادة العالمية، وإنما التغيير يكون في طبيعة الممارسات والأدوات السياسية التي يرتئيها الرئيس المنتخب بحسب متغيرات البيئة الدولية، والشركاءلااستراتيجيين، ومن ثم، فإن القرار الأمريكي يعتمد غالبًا على التوليف بين التنظيرات الفلسفية والتفضيلات الاستراتيجية التي قد ترجح منظور ما على الآخر ، أو شريك استراتيجي على آخر ، وبحسب كل ظرف استراتيجي مناسب له .

وبالرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط والخليج تحديدًا، فإن هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها في المنطقة، وبمتابعة أبعاد التغيير أو الاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج مؤخرًا، ومدى التمايز بين السياسة الخارجية لإدارة الرئيس **– أوباما** – والإدارة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة يمكن القول أن هناك بعض من التقارب الخليجي – الأمريكي، حيث شهدت السياسة الخارجية لكل منهما تحولا في توجهاته صوب الآخر ، والمزيد من التوافق في عدد من الملفات المهمة على المستويين الدولي والإقليمي، على خلاف العلاقات الخليجية مع الإدارة الأمريكية السابقة التي أسهمت في إخلال معادلة موازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح إيران .

ولتعرف ما إذا كان هناك ثمة تغيير حقيقي تشهده السياسة الخارجية لدول الخليج والولايات المتحدة، ودوافع هذا التغيير وحدوده، ومجالاته، ومعوقاته، وإمكانية الاستمرارية فيه، أم أنه تحول لحظي ارتبط بمتغيرات محددة سرعان ما يحل التباين والاختلاف بدلاً منها، لابد من استحضار بعض من فعاليات وحيثيات زيارة الرئيس الأمريكي – **دونالد ترامب** – للمملكة العربية السعودية وما صاحبها من أعمال القمة الأولى العربية الإسلامية – الأمريكية، التي شكلت مؤشًرا واضحًا لجدية العلاقات الخليجية – الأمريكية ، ودلالة عميقة لفتح صفحة جديدة للعمل معًا، للحدّ من المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة، ناهيك عن تشجيع الحوار بين أتباع الأديان السماوية مما يعكس نقطة تحول في إدارة العلاقات الخليجية مع الرئاسة الأمريكية، والانتقال بها من علاقات توتر إلى شراكة إستراتيجية بين الخليج والعالم العربي الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عمومًا ، بهدف إرساء السلام العالمي ومحاربة الإرهاب والتطرف .

وبالرغم من التقارب الخليجي – الأمريكي الأخير، يبدو أن الفترة القادمة لن تخلو هي الأخرى من بعض التحديات والتباين في المواقف الخليجية الإقليمية والدولية، سيما مع اتساع الحراك الروسي، وجهوده الحثيثة للتأثير على السياسيات الدولية في الشرق الأوسط، وإن كانت العلاقات الخليجية –الأمريكية ستعمل على تعزيز ثقلها السياسي الإقليمي لبداية جديدة في مسار الارتقاء بتلك العلاقات سيما ما يتصل بالمحاور الحيوية التالية:

– التعاون بين أمريكا وتحالفاتها التقليدية، لمواجهة سياسات إيران العدوانية وتدخلها السافر في شؤون دول الجوار، ودعم الإرهاب، وسلوكياتها المغذية للطائفية وثقافة العداء والاختلاف، والتصدي لميليشياتها المسلحة، وأذرعها العسكرية المهددة للسلام الإقليمي والعالمي.

– تأكيد الرؤية العربية –الأمريكية على تقارب وتطابق الرؤى حيال القضايا الإقليمية، وأهمية تضافر الجهود لإحداث التوازن الإستراتيجي المفقود بين دول المنطقة، من خلال إعادة الدور الأمريكي المؤثر في الشرق الأوسط وريادتها العالمية التي تأتي استكمالاً لقمتي **–كامب ديفيد والرياض –**مما يمهد لعلاقات واضحة وراسخة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بما يحقق أمن واستقرار ومصالح دول المنطقة.

– إيجاد شراكة حقيقية مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله، وشهدت القمة افتتاح المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف **–اعتدال–** المعني بجمع المعلومات اللازمة للحرب على الإرهاب، والاستفادة

من الولايات المتحدة في مواجهة التطرف بما تملكه من تقنيات عالية وخبرات عسكرية كبيرة، لتقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بالتحالف العسكري الإسلامي والتحالف الدولي، ومواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة خاصة في العراق وسوريا وليبيا واليمن، التي تشهد تطورات أمنية وسياسية خطيرة، تنتظر جدية الحسم.

أخيرا يمكن الخروج بجملة التوصيات التالية:

يجب على العرب والمسلمين أن يكفوا على المراهنة على الانتخابات الأمريكية وما يجري فيها وتتبع نتائجها، وأن يعتمدوا على أنفسهم عبر الاستخدام الأمثل للأوراق السياسية والاقتصادية التي يملكونها في التعامل مع مختلف الإدارات المتعاقبة على السلطة الأمريكية، وأن يكفوا على الصراعات المذهبية والطائفية وأن يكنوا لحمة واحدة، بعيدا عن معتقد كل طرف وأن يتركوا لكل طرف حريته وتوجهه، وأن يغلبوا مصالح شعوبهم بما يخدم مستقبل الأجيال القادمة.

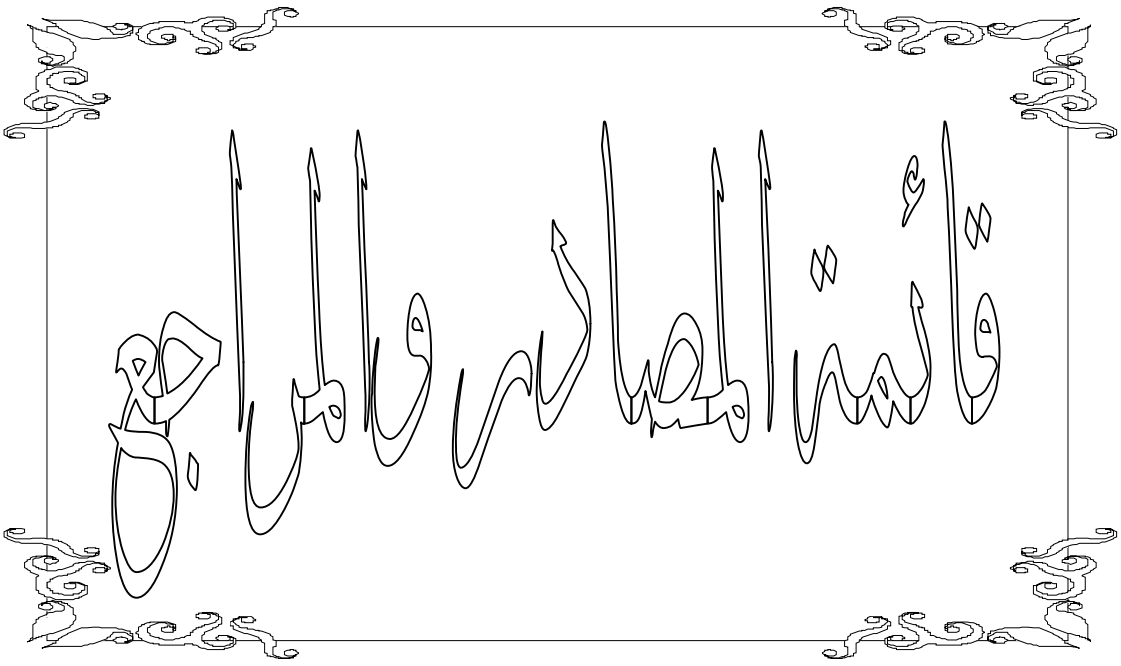
قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- إبراهيم نافع،"**انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2003.

2- احمد السيد نجار، **تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمي**، السياسة الدولية العدد 102، أكتوبر1990.

3- أحمد عادل عبد الحكيم، **حرب اللاعنف "الخيار الثالث"**، ط3، أكاديمية التغيير، 2013.

4- أحمد يوسف أحمد ,ممدوح حمزة "،**صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**"، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 أوت 2004.

5- أسيا الميهي " **الراي العام السياسي الخارجية الامريكية**"، السياسة الدولية العدد 127، جانفي 1997.

7- السعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية. جامعة قسنطينة، 2005.

8- الشطي إسماعيل،"تحديات استراجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2009"، المستقبل العربي العدد 289، 2002.

9- العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

10- المنقور خليل إبراهيم، **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات المعاصرة** "القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية، 2015 م.

11- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

12- بطرس بطرس غالي،**"السياسات الخارجية للدول الكبرى"**، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962.

13- بهجت قرني وعلي الدين هلال،" **السياسات الخارجية للدول العربية**"، ترجمة :جابر سعيد عوض، (الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة)، 2002.

14- بوريش رياض، "السياسة العامة العالمية ومفهوم الحكم العالمي"، الحوار المتوسطي، العدد 13-14 ديسمبر 2016.

15- جابر سعيد عوض مترجما،" **نضام الحكم في و.م.ا**"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، القاهرة 1996.

16- جفال عمار، **التغيير والاستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**، سلسلة دراسات دولية، رقم 02، جامعة الجزائر.

17- جوزيف ناي، القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب ترجمة: إبراهيم محمد علي، موقع بروجيكت سنديكيت، إبريل 2004.

18- جيف سيمونز، **استهداف العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2003.

19- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

20- حسين بوقارة، **محاضرة في مقياس: السياسة الخارجية المقارنة**، ألقيت على طلبة الماجستير. جامعة، قسنطينة،2003.

21- خالد العربي، **الخليج العربي ماضيه وحاضره**، بغداد، 2003.

22- دياب، أحمد، **الولايات المتحدة الأمريكية وتطورات الربيع العربي، مجلة شؤون عربية**، عدد 157، ربيع 2014.

23- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000).

24- سليم بكر " **السياسة الامريكية والعرب** " شؤون عربية، العدد 157، مارس 1992.

25- ضياء رشوان،"**رأي الأقربين والحلفاء في السياسة الخارجية الأمريكية**،" للآفاق الحرة الإلكترونية، العدد4839، 2007.

26- طه عبد الحليم طه، **إدارة السيطرة على النفط، كراسات إستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2007.

27- عامر خضير الكبيسي ،**السياسة العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، (القاهرة: المنظمة العربية لمتنمية الإدارية، 2008).

28- عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

29- **عربي لادمي محمد**، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، المركز العربي الديمقراطي، 2016.

30- غازي فيصل ، " **السياسة الامريكية بين الهيمنة وتصدير العنف** " ام المعارف، بغداد، العدد 01، 1995.

31- فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985.

32- فواز جرجس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها** ؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 1998.

33- قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت :شركة المطبوعات، 1991.

34- لويد جنس، **تفسير السياسة الخارجية**، تر : محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1985.

35- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض،عمادة شؤون، المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.

36- ليلى نقولا الرحباني، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل**، (دمشق :منشورات الحلبي الحقوقية،2011.

37- محمد الأطرش، أزمة الخليج، **المستقبل العربي**، العدد 155، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1992.

38- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ط2).

39- محمد بن احمد المفتن، محمد سليم، مترجمان " **تفسير السياسة الخارجية** "، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1989.

40- محمد بوذينة، "أحداث العالم في القرن العشرين 1980-1989"، منشورات بوذينة، تونس 2000.

41- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر: دار هومة، ط 1، 1997).

42- محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1994.

43- محمد نصر مهنا،" **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002.

44- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (باريس :مركز الدراسات العربي- الأوروبي1997).

45- منصور أبو كريم، "**اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**"، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، يناير 2018).

46- مي عبد المنصف، الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير، **الحوار المتمدن**، العدد 4046، 29-03-2013.

47- نادية محمود مصطفى,**الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي**مقياس حوار الحضارات، مصر جامعة القاهرة كلية الاقتصاد العلوم السياسية، 2007.

48- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

49- نيفين حسين، **المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية، المؤشرات والدلالات**، إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الرابع لعام 2016 م، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

50- هالة ابو بكر سعودي، " **السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي** "، 1997 - 1973 بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2، جوان 1986.

51- ناجي محمد الهتاش، "في معنى ومفهوم السياسة الخارجية، محاضرات السياسية الخارجية". كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

2- المذكرات والرسائل الجامعية

1- أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، **أزمة الخليج الثانية وموقف السياسة اليمنية منها**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013-2014.

2- أميمة جعفر عمر، "**السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، دراسة حالة التدخل الأمريكي في أفغانستان** " رسالة ماجستير غير منشورة، السودان جامعة الخرطوم ، 2006/2005.

3- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).

4- عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في تفسير العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2005).

5- عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005).

6- عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل**.رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2002.

7- يوسف مطلق العنزي، **رؤية إستراتيجية لتطوير التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية"**الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2015م.

3- المجلات

1- الغندور عبير، **ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المترتبة على النظام الشرق أوسطي، مجلة (دراسات شرق أوسطية**، عدد 67، ربيع،) 2014 .

2- حنان دويدار:" الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير، 1997 م.

3- مازن إسماعيل الرمضاني، **في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 1997.

4- محمد بن صقر السلمي،"**دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران"**، مجلة **دراسات**، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني العدد 1، 2015.

5- محمود خلف، " **الهيكل التنظيمي والمهام الرئيسة: أجهزة المخابرات الأمريكية"** مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر2003.

6- يحي بن مفرح الزهراني، "تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 02،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

4- المواقع الإلكترونية

1- محمد سنوسي، البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011 ، متاح على الموقع https://www.djazairess.com/elhiwar/1033389 vie le 28/02/2019.

2- التقرير الاستراتيجي العربي ،" **الشرق الاوسط في ادارة جورج بوش**" ،مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام،2005،نقل عن الموقع: http/www.acpse.ahramp.org.eg /ahram/2001/1/1rarb84html تاريخ الاطلاع 2019/04/12

3- سمير كرم ، صناعة القرار في السياسة الخارجية ، نقل عن الموقع الالكتروني http:/ www.tomohna.net /vb/shouth

read.php – فؤاد طارق كاظم العميدي ، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي** ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل، 2019/06/25 : http://validator.w3.org/check?uri=referer .

4- **معتز سلام، العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979 – 2003**، من الموقع:

https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/بتاريخ 29-04-2019، التوقيت 12:30.

5– محمد صفوت الزيات، **الولايات المتحدة وأمن الخليج.. طموح المصالح وحدود القوة**، من الموقع:

http://araa.sa/index.php?view=article&id، التاريخ: 30-04-2019، التوقيت: 14:00.

6- كيري، الجيش المصري كان" يستعيد الديمقراطية "عندما عزل مرسي، 1 من أغسطس/آب، 2013 ، من الموقع:

http://ara.reuters.com/article/topNews، بتاريخ: 01-05-2018.، التوقيت: 15:00.

7- سلامة، معتز، **التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي**، على الرابط: www.alaraiya، بتاريخ: 01-05-2019، التوقيت: 17:00.

8- إبراهيم فريحات، **التدخل الروسي في سوريا**، هل يقلق أمريكا، الجزيرة نت، من الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions، بتاريخ: 29-04-2019، التوقيت: 12:06.

9- الدجني، حسام، **أمريكا والثورات العربية**، من الموقع: http://www.alarabonline.org/index.asp?، بتاريخ: 25-04-2019، التوقيت: 15:30.

10- نزار بوش، **الأزمة القطرية خلاف وهمي من صنع أمريكي...ما هي أهدافه**، من الرابط:

https://arabic.sputniknews.com/radio_orientalists_club/، بتاريخ: 04-05-2019، التوقيت: 10:25.

11– أحمد عبد الوهاب، **الخطوات الأمريكية لإنهاء الأزمة القطرية**، من الرابط :

https://arabic.sputniknews.com/analysis/2017، بتاريخ: 04-05-2019، التوقيت: 11:05.

12- معتز سلامة، **إستراتيجية خليجية بديلة لترشيد إستراتيجية ترامب**، من الموقع:

http://www.accsu.com/?p=842، بتاريخ: 05-05-2019، التوقيت: 12:00.

13– أميرة زكريا نور محمد طلحه، المركز الديمقراطي العربي، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي 2005–2016**، من الموقع: https://democraticac.de/?p=34475، بتاريخ: 06-05-2019: التوقيت: 11:50.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-bahgat korany & all, ***how foreign policy decisions are made in the third world*** *: acomparative analysis . westview press INC, 1985.*

2- David Singer, "The Global System and its Subsystems: A Development View", in: James Rosenau (ed.), Linkage Politics, (New York: Free Press, 1969), p 21.

3- Henry A. Kissinger", ***Domestic Politics and Foreign Policy****, in: James N. Rosenau,* ***International Politics and Foreign Policy ",*** *New York, The Free Press, 1969.*

*4- James N. Rosenau, "****Comparing Foreign Policies : Why, What, how****", in: James Rosenau, "****Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods****". New York, SAGE Publications, 1974, p .*

5- Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York: Public Affairs, 1st edition, 2004), p 65.

6- Raymond Hopkins & R. Manasbach, Structure and Process in International Politics, (New York: Harper and Row, 1973.

*7- Stephen Wayne****,*** *"De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-*

8- William E. Halal and Gary Bojes, "Evaluation of forecasting Methods, "Futures RescearchQuartely vol.

9- William R. Polk: "The Fundamentals & Foreign Affaires " The University Of Chicago,Press, U.S.A, 1997.

10- (mars 2019) ,in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

Unis", Revue électronique de département d'Etat des Etats-Unis, volume 5, numéro 1,

الملخص

إن السياسة الخارجية الأمريكية هي انعكاس مباشر لوسائل الدولة المتاحة وفق ّالأهداف المسطرة ضمن الأطر العامة للمصالح القومي، وتتفرد الحالة الأمريكية في سلوكها الخارجي وفق معطيات التميز كدولة مهمينة على معالم السياسة الدولية العالمية.

وتأتي هذه الدراسة في إطار التعريف بأهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ودراسة أهم استراتيجياتها في المنطقة وأهم الأهداف الظاهرة والخفية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

الكلمات المفتاحية

السياسة الخارجية الأمريكية، منطقة الخليج العربي، الاستراتيجيات الأمريكية .

Summary

The American foreign policy is a direct reflection of the available means of the state in accordance with the objectives set within the general framework of national interests. The American situation is unique in its external behavior in accordance with the characteristics of excellence as a state that is important to the parameters of international politics.

This study comes within the framework of the definition of the most important orientations of American foreign policy in the Gulf region, and study the most important strategies in the region and the most important and hidden objectives of the United States of America in the region.

key words: US foreign policy, the Gulf region, US strategies in the region